وهذا معنى **قوله**: **(وصل أو افصل... إلخ)** أي: يجوز وصل الضمير وفصله، وهو الهاء في قولك **(سلنيه)** وتقديمه الوصل يشعر باختياره، والمراد **بقوله**: **(وما أشبهه)** أي: من أفعال هذا الباب، وهو باب (سأل وأعطى) ثم ذكر أن الخلاف **(انتمى)** أي: انتسب إلى قائليه في مسألة كان وأخواتها، وكذلك في باب (ظن) ثم صرح بأنه يختار الاتصال. وأن غيره يختار الانفصال[١].

* * *

التقديم والتأخير عند اجتماع ضميرين منصوبين

٦٦ ـ وَقَــدِّمِ الْأَخَــصَّ فِــي ٱتِّــصَــالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي ٱنْفِصَالِ

هذا البيت في حكم الضميرين المنصوبين من حيث التقديم والتأخير. والقاعدة: أن ضمير المتكلم أعرف وأشد تمييزاً لمسماه من ضمير المخاطب. وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب.

وعلى هذا فإذا اجتمع ضميران منصوبان واختلفا في الرتبة بأن كان أحدهما أخص من الآخر فلهما حالتان:

الأولى: أن يكونا متصلين: فيجب تقديم الأعرف على غيره. تقول: الكتاب أعطيتكه. وأعطيتنيه، بتقديم الأعرف وهو الكاف في الأول، والياء في الثاني، على غير الأعرف فيهما؛ لأن الكاف للمخاطب، والياء للمتكلم، والهاء للغائب.

ولا يجوز تقديم غير الأعرف. وأجازه بعضهم؛ لما رواه ابن الأثير من قول عثمان ﵁: (أَراهُمُني الباطلُ شيطاناً)[٢] أراد: أن الباطل جعلني عندهم شيطاناً. فقدم ضمير الغائب (الهاء) على ضمير المتكلم (الياء).

---

(١) لقد ورد كل من الفصل والوصل عن العرب في المسائل الثلاث بكثرة تبيح القياس. وعليه فهذا الخلاف مما لا طائل تحته.

(٢) والهاء مفعول أول. والياء مفعول ثانٍ و(شيطاناً) مفعول ثالث. و(الباطل) فاعل. «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ١٧٧).

الثانية: أن يكون أحدهما منفصلاً، فيجوز تقديم الأعرف وغير الأعرف. فتقول: الكتاب أعطيتك إياه، وأعطيته إياك. إلّا إذا خيف اللبس. وذلك إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلاً في المعنى. فيلزم تقديم الأعرف، نحو: خالداً أعطيتك إياه. ولا يجوز تقديم الغائب بأن تقول: (أعطيته إياك) خشية اللبس. لعدم معرفة الآخذ والمأخوذ منهما. فيقدم الأعرف، ليكون تقديمه دليلاً على أنه الآخذ، فكأنه الفاعل في المعنى. والأصل في الفاعل أن يتقدم.

قال ابن مالك: (وقدم الأخص في اتصال... إلخ) أي: قدم الأخص وهو الأعرف على غيره في حال الاتصال. وقدمن ما شئت منهما في حال الانفصال.

* * *

حكم اجتماع ضميرين متحدي الرتبة من حيث الوصل والفصل

٦٧ ـ وَفِي ٱتِّحَادِ الرُّتْبَةِ ٱلْزَمْ فَصْلَا وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا

إذا اجتمع ضميران واتحدا في الرتبة ـ كأن يكونا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين ـ وجب فصل الضمير الثاني عن الأول. فتقول في المتكلم: تركتني لنفسي فأعطيتني إياي. وفي المخاطب: أعطيتك إياك. وفي الغائب: أعطيته إياه. ولا يجوز اتصال الثاني فلا تقول: أعطيتنيني ولا أعطيتكك ولا أعطيتهوه. إلّا إن كانا لغائبين واختلف لفظهما بأن كان أحدهما للمفرد والثاني للمثنى، فيجوز وصل الثاني. تقول: سأل زميلي عن القلم والكتاب فأعطيتهماه، أو أعطيتهما إياه.

وهذا معنى **قوله**: (وفي اتحاد الرتبة... إلخ) أي: الزم الفصل بين الضميرين إذا اتحدا في الرتبة. وقد يجوز الفصل في ضمير الغائب بالقيد السابق.

* * *

أحكام نون الوقاية

٦٨ ـ وَقَبْلَ (يَا) النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ ٱلْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ، وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمْ

٦٩ ـ وَ(لَيْتَنِي) فَشَا، وَ(لَيْتِي) نَدَرَا وَمَعْ (لَعَلَّ) ٱعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا

٧٠ ـ فِي الْبَاقِيَاتِ، واَضْطِرارًا خَفَّفَا (مِنِّي) وَ(عَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
٧١ ـ وَفِي (لَدُنِّي): (لَدُنِي) قَلَّ، وَفِي (قَدْنِي) وَ(قَطْنِي) الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

هذه الأبيات في حكم نون الوقاية. وهي نون تفصل بين ياء المتكلم والفعل أو غيره مما سيذكر، وهي حرف لا محل له من الإعراب.

سميت بذلك لأنها تقي الفعلَ من الكسر، وغيرَ الفعل من تغيُّر آخره؛ لأن ما قبل ياء المتكلم يجب كسره للمناسبة، كما أنها تمنع اللبس في مثل: أكرمني أبي. إذ لو حذفت لالتبس الفعل بالمسند لياء المخاطبة، نحو: أكرمي أبي.

ومناسبتها في هذا الباب؛ أنها ملازمة لياء المتكلم لا تأتي بدونها، والياء من ضمائر النصب أو الجر كما تقدم.

ولنون الوقاية مع ياء المتكلم خمس حالات:

الأولى: يجب اقترانها مع الفعل ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً. قال تعالى: ﴿رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي﴾ [نوح: ٢١] وقال تعالى: ﴿أَتُجَٰدِلُونَنِي فِي أَسْمَآءٍ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾ [الأعراف: ٧١] وقال تعالى: ﴿فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢].

وكذا مع اسم الفعل، نحو: دراكني، بمعنى: أدركني، ومع أفعل التعجب ـ على القول بأنه فعل ـ نحو: ما أفقرني إلى عفو ربي! ومع (من، وعن) نحو: هذا القلم مني. يا مقصر ابتعد عني. وقد شذ حذفها مع الفعل، كقول الشاعر:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَيْسِ إذ ذَهَبَ القَومُ الكِرَامُ لَيْسِي(١)

---

(١) الطَيْس: هو الرمل الكثير. والشاعر يفخر بقومه ويتحسر على ذهابهم. وقوله: (كعديد) جار مجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: عددتهم عدّاً مثل عديد الطيس؛ أي: عدد الرمل، وقوله: (ليسي) الياء خبر ليس، واسمه ضمير مستتر يعود على البعض المفهوم من القوم.

كما شذّ حذفها مع (من، وعن) كقول الشاعر:

أَيُّها السَّائلُ عَنْهُمْ وعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ ولا قَيْسُ مِنِي

الثانية: يكثر الاقتران مع (ليت) ولم يرد في القرآن غيره. قال تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤]. وقد ورد التجرد في الشعر، كقول الشاعر:

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي

كما يكثر الاقتران مع الاسم المضاف إلى ياء المتكلم وهو ثلاثة:

١ ـ **لدن**: وهي ظرف مبني على السكون، كقوله تعالى: ﴿قَدۡ بَلَغۡتَ مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا﴾ [الكهف: ٧٦] في قراءة الأكثرين بتشديد النون؛ لأن نون الوقاية مدغمة في نون (لدن)، وقرأ نافع وأبو بكر بالتخفيف بدون نون الوقاية.

٢ ـ **قد**: وهي اسم مرادف لحَسْبٍ مبني على السكون، نحو: قدني درهمٌ، أو قدي درهمٌ، وهو مبتدأ، وما بعده خبر.

٣ ـ **قط**: وهي اسم بمعنى: حَسْبٍ. تقول: قطني درهم، أو قطي درهم، وهو مبتدأ، وما بعده خبر.

الثالثة: يكثر التجرُّد مع لعل. ولم يرد في القرآن غير التجرد. قال تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَرۡجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٦]. وجاء الاقتران في الشعر، كقول حاتم يخاطب امرأته وقد لامته على البذل:

أريني جواداً مات هُزْلاً لعلني أرى ما ترينَ أو بخيلاً مخلَّدا

الرابعة: يجوز الوجهان على السواء مع (أنَّ، وإنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ). قال تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ﴾ [طه: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦].

الخامسة: يمتنع الاقتران مع حروف الجر غير (من، وعن) ومع المضاف غير (لدن، وقد، وقط) وسائر الأسماء، عدا ما تقدم.

قال ابن مالك: (وقبل يا النفس... إلخ) أي: الْتَزَمَ المتكلم الإتيان

بنون الوقاية مع الفعل قبل (ياء النفس) وهي ياء المتكلم. **وقوله**: (وليسي قد نُظِمَ) أي: قد ورد الحذف مع الفعل (ليس) في النظم. يشير إلى البيت المذكور في الحالة الأولى. ثم ذكر أنه كَثُر اقتران النون مع ليت، وندر التجرد. وأما (لعل) فهي عكس (ليت) فالكثير التجرُّد، والقليل الاقتران. وأما الباقيات من أخوات (إن) ـ غير (ليت، ولعل) ـ فأنت مخير بين الاقتران وعدمه، ثم ذكر أن من سلف من الشعراء خفف (من، وعن) بحذف نون الوقاية، وكأنه يشير إلى البيت المتقدم، وهذا ضرورة، ثم ذكر أنه قَلَّ حذف نون الوقاية (في لدنِّي) بأن يقال: (لدنِي) بالتخفيف، وأنه قد يأتي حذف نون الوقاية مع (قدني وقطني) والإثبات أكثر؛ **لقوله**: (قد يفي) أي: يأتي.

مسألة: إذا كان الفعل المتصل بياء المتكلم من الأفعال الخمسة. وكان الفعل مرفوعاً جاز ترك النونين ـ نون الرفع ونون الوقاية ـ على حالهما من غير إدغام. فتقول: أنتما تشاركانِنِي فيما يفيد. وأنتم تجادلونَنِي بلا علم. وأنتِ تشاركينَنِي في تربية أولادي. ومنه قوله تعالى: ﴿أَتَعِدَانِنِىٓ أَنۡ أُخۡرَجَ﴾ [الأحقاف: ١٧]. ويجوز الإدغام ـ وهو جعلهما نوناً واحدة مشددة مكسورة ـ فتقول: أنتما تشاركانِّي، وتجادلونِّي.. ويجوز حذف إحدى النونين ـ تخفيفاً ـ وترك الأخرى فتقول: أنتما تشاركانِي، وأنتم تجادلوني. ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ﴾ [الأنعام: ٨٠]. فقد قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون من (تحاجوني) وقرأ الباقون بتشديدها. فالتشديد بإدغام إحدى النونين في الأخرى، والتخفيف بحذف إحداهما[1]. والظاهر أن

(١) قال مكي في كتابه «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١/ ٤٣٧): (والاختيار تشديد النون؛ لأنه الأصل، ولأن الحذف يوجب التغيير في الفعل، ولأن عليه أكثر القراء) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] فقد قرأ ابن عامر بنونين ظاهرتين، وقرأ نافع بنون واحدة خفيفة، وقرأ الباقون بنون مشددة. انظر: «الكشف» (٢/ ٢٤٠).

المحذوفة نون الوقاية، والثابتة نون الرفع، موافقةً لقاعدة رفع الأفعال الخمسة بثبوت النون، إلّا إن كان الفعل منصوباً أو مجزوماً، فالمحذوفة نون الرفع، نحو: أنتم لم تجادلوني بعلم، والله تعالى أعلم.

الْعَـلَـمُ

تعريف العلم ومسماه

٧٢ ـ اِسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ كَـ(جَعْفَرٍ) وَ(خِرْنِقَا)

٧٣ ـ وَ(قَرَنٍ) وَ(عَدَنٍ) وَ(لَاحِقِ) وَ(شَذْقَمٍ) وَ(هَيْلَةٍ) وَ(وَاشِقِ)

هذا القسم الثاني من أقسام المعارف وهو العلم. والعلم نوعان:

١ ـ **علم شخصي**: وهو المذكور هنا. وأكثر مباحث الباب تتعلق به.

٢ ـ **علم جنس**: وقد ذكره ابن مالك في آخر الباب.

وعلم الشخص: هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً، نحو: جاء خالد. قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩].

وقولنا: (اسم). هذا جنس يشمل النكرة والمعرفة، (يعين مسماه) قيد أخرج النكرة؛ لأنها تدل على شيء غير معين.

(مطلقاً) أي: بلا قرينة. وهذا القيد لإخراج بقية المعارف، فإن كل واحد منها لا يعين مسماه إلّا بقرينة: لفظية كـ(أل) أو الصلة، نحو: حضر الولد. فهو معرفة لوجود (أل) فإذا زالت صار نكرة. والأسماء الموصولة معارف بقرينة الصلة، نحو: حضر الذي ألقى الكلمة، أو قرينة معنوية كالتكلم في قولك: (أنا) والخطاب في (أنت) والغيبة في (هو) أو إشارة حسية أو معنوية، كما في أسماء الإشارة، نحو: هذا موظف مخلص. أو: هذا رأي سديد.

أما العلم فهو غني بنفسه عن القرينة.

ومسمى العلم ثلاثة أنواع:

١ ـ أفراد الناس، مثل: محمد، وخالد، وعبد العزيز، وآسية،

وكريمة.. قال تعالى: ﴿إِنَّ قَـٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [القصص: ٧٦]، وقال تعالى: ﴿يَـٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَـٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧].

٢ ـ أفراد الحيوانات الأليفة التي يكون للواحد منها علم خاص به، مثل: (لاحق) علم على فرس[(١)]، و(شدقم) ـ بالدال المهملة ـ علم على جمل.

٣ ـ أشياء أخرى لها صلة وثيقة بحياة الناس وأعمالهم كأسماء البلاد والقبائل ونحوها، مثل: مكة، المدينة، مصر (أسماء بلاد)، ومثل: تميم، طيء، غطفان (أسماء قبائل).

وإنما وضع لهذا وما قبله أعلام؛ لأن الغرض من العلم تعيين المسمى، وهذا مطلوب في المألوفات؛ كالخيل والإبل والبلاد وغيرها.

وهذا معنى **قوله**: (**اسم يعين... إلخ**) أي: علم ذلك المسمى هو الذي يعين مسماه تعييناً مطلقاً بلا قيد، ثم مثل للأعلام، فجعفر: اسم رجل، وخِرْنِق: علم على امرأة، وقَرَن علم قبيلة. وعَدَن علم بلد، ولاحق علم فرس. وشَذْقَم علم جمل، وهَيْلَة علم شاة، وواشق علم كلب[(٢)].

---

(١) للصاحبي التاجي المتوفى بعد سنة (٦٩٧هـ) كتاب «الحَلْبة في أسماء الخيل المشهورة في الجاهلية والإسلام» ذكر فيه مائة وأربعة وثمانين علماً للخيل مرتبة على حروف المعجم. وهو مطبوع بتحقيق الدكتور: حاتم بن صالح الضامن.

(٢) اعلم أن ابن مالك رحمه الله لم يذكر الأحكام اللفظية لعلم الشخص مع أنه قال في علم الجنس ـ الذي سيأتي ـ:

ووضعوا لبعض الأجناس علم ... كعلم الأشخاص لفظاً وهو عم

فنقول:

لعلم الشخص حكمان: **الأول**: معنوي. وهو الدلالة على فرد معين. وقد يعرض له الشيوع عند تثنيته أو جمعه، فيفقد تعريفه بالعلمية. ويحتاج إلى تعريف آخر ـ إذا اقتضى المقام ذلك ـ بوسيلة من وسائل التعريف ومنها (أل). نحو: جاء المحمدان أو المحمدون.

الثاني: لفظي. وهو كما يلي:

١ ـ أنه لا يضاف. لعدم حاجته إلى الإضافة. لأنه معرفة بالعلمية. إلا لغرض كتقليل الاشتراك. فتجوز إضافته؛ لأنه يجرى مجرى الأسماء الشائعة التي تحتاج =

أقسام العلم: ١ ـ باعتبار وضعه

٧٤ ـ وَٱسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا ‏ وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

التقسيم الأول: باعتبار وضعه. ثلاثة أقسام:

١ ـ اسم: وهو ما أطلق على الذات أولاً، نحو: خالد. هند.

٢ ـ كنية: ما أطلق على الذات بعد التسمية. وصُدِّرَ بأب أو أم،

= إلى إيضاح وتعيين مثل: رجل، غلام، بشرط أن تكون الإضافة لغير أبيه. قالت العرب: قيس ليلى، عمر الخير، ربيعة الفرس، ومنه قول الشاعر:

علا زيدنا يوم النّقا رأس زيدكم ‏ بأبيض ماضي الشفرتين يماني

وأما الاستعمال الشائع عندنا ـ أخيراً ـ من إضافة العلم إلى اسم الوالد وإسقاط كلمة (ابن) كقولهم: محمد علي، علي عبد الله.. فهذا غير صحيح لغةً. ولا يعرف ذلك في كتاب ولا سنة. والمتأمل في كتب السير والتراجم والأعلام لا يجد شيئاً من ذلك البتة. وما كان المسلمون يعرفون إسقاط لفظة (ابن) في النسب. وما حصل ذلك إلا بتقليد الأعاجم، والتشبه بأعداء الله، وقد ذكر بعض الباحثين المحققين أن هذا الأسلوب صياغة غير عربية، ولا يمكن إعرابه؛ إذ الإعراب للتراكيب السليمة البنية.

ثم إن الحذف يوقع في اللبس؛ إذ لا دليل معه يدل على أن المضاف من أولاد المضاف إليه. انظر: «النحو الوافي» (١/ ٢٩٥)؛ «معجم المناهي اللفظية» للشيخ بكر أبو زيد ص(٢٩٣)؛ «الإيضاح والتبيين» للشيخ حمود التويجري ص(٢١٢)؛ «شرح المفصل» (١/ ٤٤)، وانظر رأي الدكتور شوقي ضيف في كتابه: «تيسيرات لغوية».

٢ ـ ومن أحكامه اللفظية أنه لا تدخل عليه (أل) لما سبق من استغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر. لكن قد تدخل عليه لما ذكر في إضافته. وفي هذا يقول ابن يعيش في «شرحه على المفصل» (١/ ٤٥) في باب العلم: (أما إدخال (أل) عليه (أي على العلم) فقليل جدّاً في الاستعمال. وإن كان القياس لا يأباه كل الإباء؛ لأنك إذا قدرت فيه التنكير وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جرى مجرى: فرس ورجل. ولا تستنكر أن تدخل عليه (أل) وقد جاء في الشعر وما أقله..).اهـ. كلامه، ومن ذلك قول الشاعر:

بَاعَدَ أم العمرو من أسيرها ‏ حراس أبواب على قصورها

وسيأتي في باب (المعرف بأل) أنها تدخل على بعض الأعلام المنقولة من صفة وغيرها. مثل: صالح، ومحمد، ونحوهما.

٣ ـ ومن أحكامه اللفظية أنه يقع مبتدأ. وأن الحال تأتي منه متأخرة؛ نحو: خالد شجاع. رأيت هشاماً مسروراً.

٤ ـ أنه يمنع من الصرف إذا وجد مع العلمية سبب آخر للمنع؛ كزيادة الألف والنون نحو: عثمان ﷺ ثالث الخلفاء الراشدين.

نحو: أبو حفص عمر بن الخطاب. عائشة أم المؤمنين. قال تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [المسد: ١] فـ﴿أَبِي لَهَبٍ﴾ كنية عبد العزى بن عبد المطلب عم النبي ﷺ(١).

٣ ـ لقب: وهو ما أطلق على الذات بعد التسمية وأشعر بمدح أو ذم؛ كالمأمون والرشيد والجاحظ والسفّاح. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] فالمسيح لقب لـ(عيسى) عليه الصلاة والسلام.

وقد يجتمع الاسم مع اللقب أو الكنية. ولذلك ثلاث صور:

الأولى: الاسم مع اللقب: ويجب تأخير اللقب عن الاسم. فتقول: ثاني الخلفاء الراشدين: عمر الفاروق رضي الله عنه وذلك لأن اللقب بمنزلة الصفة، وهي تتأخر عن الموصوف.

وقد يتقدم اللقب إذا كان أشهر من الاسم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] وقد ورد عن العرب تقديم اللقب قليلاً، كقول المرأة:

بِأَنَّ ذَا الكَلْبِ عَمْراً خَيرَهُمْ حَسَباً ... بِبَطْنِ شِرْيانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ(٢)

فقُدم اللقب (ذا الكلب) على الاسم (عمراً).

الثانية: الاسم مع الكنية: فأنت بالخيار في تقديم أيهما شئت. فتقول: ثاني الخلفاء الراشدين: عمر أبو حفص، أو: أبو حفص عمر رضي الله عنه.

الثالثة: الكنية مع اللقب: فظاهر كلام ابن مالك أنه يجب تأخير اللقب، لما تقدم، نحو: ثاني الخلفاء الراشدين: أبو حفص الفاروق.

---

(١) كنيته: أبو عتبة، وإنما قيل له: (أبو لهب) لإشراق وجهه.

(٢) بأن: متعلق ببيت سابق وهو قولها:

أبلغ هذيلاً وأبلغ من يبلغهم ... عني حديثاً وبعض القول تكذيب

و(عمراً) بدل من (ذا الكلب) و(خيرهم) صفة لـ(عمراً).

وعند الجمهور: أنت بالخيار. فلك أن تقول: ثاني الخلفاء الراشدين: الفاروق أبو حفص. بتقديم اللقب على الكنية.

قال ابن مالك: (واسماً أتى... إلخ) أي: أتى العلم اسماً وكنية ولقباً. (وأخرنْ ذا) أي: أخرنْ اللقب إذا صحب (سواه). والمراد: الاسم والكنية. وظاهر ذلك أنه يجب تأخير اللقب مع الكنية ـ كما تقدم ـ وقد فهم بعض العلماء أن هذا رأي ابن مالك[1]، لكن قد يشكل عليه اقتصاره في «الكافية» على وجوب تأخير اللقب عن الاسم، ولم يذكر الكنية، والله أعلم[2].

* * *

٧٥ ـ وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

أحوال إعراب الاسم واللقب

في الاسم مع اللقب بحثان:

الأول: من حيث التقديم والتأخير. وقد تقدم قبل هذا البيت أن اللقب يؤخّر عن الاسم.

الثاني: من حيث الإعراب. وهو المراد هنا.

فالاسم يعرب حسب العوامل؛ لأنه متقدم، وأما اللقب فله مع الاسم أربع حالات:

الأولى: أن يكون الاسم واللقب مفردين. والمراد بالمفرد هنا. ما ليس بمركب. فالمفرد كلمة واحدة، والمركب كلمتان، مثل: جاء عليُّ سعيدٍ. الأول اسم، والثاني لقب. فتجب إضافة الأول إلى الثاني. فيعرب الأول حسب حاجة الجملة، ويجر الثاني بسبب الإضافة، والقول بالإضافة مشروط بما إذا لم يوجد مانع، ككون الاسم مقروناً بـ(أل) نحو: جاء الحارث سعيد. فتمتنع الإضافة. وهذا رأي البصريين، وتبعهم ابن مالك.

وأجاز الكوفيون في هذه الحالة الاتباع، فتعرب الثاني بإعراب

(١) انظر: «همع الهوامع» (١/ ٧١).
(٢) «الكافية الشافية» (١/ ٢٤٩).

الأول، على أنه بدل منه أو عطف بيان. فتقول: هذا عليٌّ سعيدٌ. ورأيت عليّاً سعيداً. ومررت بعليٍّ سعيدٍ.

وهذا هو المختار؛ لعدم احتياجه إلى التأويل، فإنه يلزم على رأي البصريين إضافة الشيء إلى نفسه. وهذا ممنوع كما في باب «الإضافة»، وما ورد منه فهو مؤول، فيترجح رأي الكوفيين؛ لأنه أيسر.

الصورة الثانية: أن يكون الاسم واللقب مركبين، نحو: هذا عبدُ اللهِ زينُ العابدين.

الصورة الثالثة: أن يكون الاسم مركباً واللقب مفرداً، نحو: هذا عبدُ الله سعيدٌ.

الصورة الرابعة: أن يكون الاسم مفرداً واللقب مركباً، نحو: هذا عليٌّ زينُ العابدين.

وفي هذه الحالات الثلاث تمتنع الإضافة، ويعرب اللقب بإعراب الاسم، فيكون تابعاً له في رفعه ونصبه وجرّه، فإن كان اللقب مركباً أعرب صدره كما ذكرنا، وأما عجزه فيكون مجروراً دائماً على أنه مضاف إليه.

وهذا معنى **قوله**: (وإن يكونا مفردين... إلخ) أي: وإن يكونا ـ الاسم واللقب ـ مفردين فأضف الأول إلى الثاني حتماً، فيعرب الأول حسب حالة الجملة، والثاني يعرب مضافاً إليه مجروراً، وإن لم يكونا مفردين، كما في الحالات الثلاث، فأتبع الثاني للأول في إعرابه. ومعنى: (الذي ردف) أي: الذي جاء ردفاً للأول؛ أي: بعده متأخراً عنه.

* * *

٢ ـ أقسام العلم باعتبار أصله

٧٦ ـ وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَـ(فَضْلٍ) وَ(أَسَدْ) ... وَذُو ٱرْتِجَالٍ كَـ(سُعَادَ) وَ(أُدَدْ)

٣ ـ أقسام العلم باعتبار لفظه

٧٧ ـ وَجُمْلَـةٌ، وَمَا بِـمَـزْجٍ رُكِّـبَـا ... ذَا إِنْ بِغَيْـرِ (وَيْـهِ) تَـمَّ أُعْـرِبَـا

٧٨ ـ وَشَاعَ فِـي الْأَعْـلَامِ ذُو الْإِضَافَهْ ... كَـ(عَبْدِ شَمْسٍ) وَ(أَبِي قُحَافَهْ)

التقسيم الثاني للعلم: باعتبار أصالته في العلمية وعدم أصالته. فينقسم إلى:

١ ـ **مرتجل**: وهو الذي لم يسبق له استعمال قبل العلمية، مثل: أُدَد (علم رجل)، وسعاد (علم امرأة)، و(مَذْحِجٍ) وهو أبو قبيلة من العرب.

٢ ـ **منقول**: وهو ما سبق له استعمال قبل العلمية. والنقل:

١ ـ إما من صفة كاسم الفاعل، نحو: حارث، صالح. أو صفة مشبهة، نحو: حسن، وثقيف. أو اسم مفعول، مثل: منصور.

٢ ـ أو من اسم جنس، نحو: أسد، غزال.

٣ ـ أو من مصدر، نحو: زيد.

٤ ـ أو من فعل، نحو: يزيد (من فعل مضارع)، وشَمَّر (من فعل ماض)، وسَامِحْ (من فعل أمر).

٥ ـ أو من جملة فعلية، نحو: شاب قرناها (مسمى به) وسيأتي.

وهذا معنى **قوله**: **(ومنه منقول..)** إلى **قوله**: **(وجملة)** أي: ومن العلم منقول؛ كفضل وأسد. ومنه: مرتجل؛ كسعاد وأُدد. ومنه: ذو جملة؛ أي: المركب الإسنادي.

التقسيم الثالث للعلم: باعتبار لفظه. ينقسم إلى قسمين:

١ ـ **مفرد**: وهو ما تكون من كلمة واحدة، نحو: خالد، مأمون، نبيل، حفصة.

٢ ـ **مركب**: وهو ما تكون من كلمتين فأكثر. وهو ثلاثة أنواع:

١ ـ **مركب إسنادي**: وهو ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد حصول شيء أو عدم حصوله، ولا يكون ذلك إلّا بجملة فعلية أو اسمية. أما الفعلية فقد سمعت عن العرب، مثل: شاب قرناها، تأبط شراً، وأما الاسمية فقاسها النحاة على الجملة الفعلية، نحو: زيد قائم (مسمى به).

وحكم المركب الإسنادي أنه يعرب على حسب موقعه من الجملة

بحركات مقدرة منع من ظهورها وجود علامة الحكاية، نحو: قال تأبط شراً، قرأت شعر تأبط شراً.

٢ ـ مركب مزجي: وهو ما تركب من كلمتين امتزجتا حتى صارتا كالكلمة الواحدة. وهو نوعان:

أ ـ ما ختم بـ(ويه): وهذا يُبنىٰ على الكسر. فتقول: جاء عمرويهِ، ورأيت عمرويهِ، ومررت بعمرويهِ. وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف.

ب ـ الذي لم يختم بـ(ويه). فهذا يعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب. فتقول: هذه بعلبكُّ، رأيت بعلبكَّ، مررت ببعلبكَّ. وهذا رأي جيد يحسن الاقتصار عليه.

٣ ـ مركب إضافي: وهو ما تركب من مضاف ومضاف إليه. وحكمه: أن يعرب صدره بالحركات أو الحروف حسب موقعه من الجملة. وعجزه يكون مجروراً بالمضاف دائماً، نحو: جاء عبدُ اللهِ، ورأيت عبدَ اللهِ، وسلمت على عبدِ اللهِ. وتقول: جاء أبو محمدٍ، ورأيت أبا محمدٍ، ومررت بأبي محمدٍ.

وهذا معنى **قوله**: (وجملة وما بمزج ركبا... إلخ) أي: ومن العلم ما ركب تركيباً إسناديّاً وهو المقصود بقوله: (وجملة) ومنه المركب المزجي، وهذا يعرب إن لم يختم بـ(ويه) ومفهومه: أنه إن ختم بـ(ويه) فلا يعرب، بل يُبنىٰ، ثم أشار إلى المركب الإضافي وبيَّن أنه كثير في الأعلام؛ لأن منه الكنى وغيرها، ومثَّل له بمثالين: مثال لكنية ومثال لغيرها، كما أن الأول معرب بالحركات، والثاني معرب بالحروف.

* * *

٧٩ ـ وَوَضَعُوا لِبَعْضِ ٱلْأَجْنَاسِ عَلَمْ ... كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهْوَ عَمّْ

٨٠ ـ مِنْ ذَاكَ (أُمُّ عِرْيَطٍ) لِلْعَقْرَبِ ... وَهٰكَذَا (ثُعَالَةٌ) لِلثَّعْلَبِ

٨١ ـ وَمِـثْـلُـهُ (بَـرَّةُ) لِـلْـمَـبَـرَّهْ   كَذَا (فَجَارِ) عَـلَـمٌ لِلْفَجْـرَهْ   علم الجنس

تقدم أن العلم قسمان:

١ ـ **علم شخصي**: وهو ما يخص واحداً بعينه، وتقدمت أقسامه وأحكامه.

٢ ـ **علم جنس**: وهو ما لا يخص واحداً بعينه. وإنما يصلح للجنس كله، كقولك: هذا أسامة (للأسد) فهذا اللفظ صالح لكل أسد. وقولك: هذه أم عِرْيَط (للعقرب).

وعلم الجنس يشارك علم الشخص في الأحكام اللفظية ومنها:

١ ـ صحة مجيء الحال منه متأخرة، نحو: جاء خالد مسروراً. وهذا أسامة مقبلاً.

٢ ـ المنع من الصرف إذا وجد مع العلة سبب آخر، نحو: جاء يوسفُ. وهذا أسامةُ.

٣ ـ المنع من دخول الألف واللام، فلا يقال: جاء الخالد. وجاء الأسامة.

وأما حكمه المعنوي فهو كاسم الجنس، مثل: (رجل) في أن مدلوله شائع من جهة أنه لا يخص واحداً بعينه. فكل أسد يصدق عليه (أسامة) وكل عقرب يصدق عليها (أم عريط) وهكذا.

وعلم الجنس المسموع عن العرب ثلاثة أنواع:

١ ـ حيوانات أليفة، مثل: أبو أيوب (للجمل)، وأبو صابر (للحمار).

٢ ـ حيوانات غير أليفة، مثل: (ثعالة للثعلب)، (وأسامة للأسد).

٣ ـ أمور معنوية، مثل: برة. علم على المبرة بمعنى: البر. وفجار علم للفجْرة بمعنى: الفجور. فكل نوع من أنواع البر (برة) وكل نوع من أنواع الفجور (فَجَارِ) ومثله: كيسان (علم للغدر).

وهذا معنى **قوله**: (ووضعوا لبعض الاجناس علم) أي: إن العرب وضعت لبعض أجناس السباع والحشرات ونحوها أعلاماً. وهذا فيه إشارة إلى أن علم الجنس سماعي(١). وإنما وضع لها علم جنس؛ لأنه لم يوضع لها علم شخص بسبب عدم الألفة، لكن وضع لها علم جنس؛ لأن العلمية أحد طرق التعريف.

وقوله: (علم) مفعول به منصوب للفعل قبله. ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة(٢)، ثم ذكر أن علم الجنس كعلم الشخص في الأحكام اللفظية.

وقوله: (وهو عم) أي: من جهة المعنى في أن مدلوله شائع كمدلول النكرة، وهو فعل ماض؛ أي: مدلوله عَمَّ جميع الأفراد، ثم مثَّل ببعض الأمثلة. و(فَجَارِ) علم للمؤنث. ولذا قال: (الفجْره) أي: الفجور.

---

(١) يرى صاحب «النحو الوافي» (١/ ٢٩٩) نقلاً عن «همع الهوامع» (١/ ٧٣) أنه قياسي؛ لأن المدلولات التي تحتاج إلى علم جنسي كثيرة في كل زمن بسبب ما يجد فيه من أنواع ومخترعات وأجناس.

(٢) لغة جمهور العرب في المنصوب المنون أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً نحو: رأيت زيدا. ولغة ربيعة الوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر نحو: رأيت زيدْ. وقد نصَّ ابن مالك على ذلك في «الكافية» (٤/ ١٩٧٩) وموضع ذلك باب «الوقف» في أواخر الألفية.

اسْمُ الْإِشَارَةِ

٨٢ ـ بِـ(ذَا) لِـمُـفْـرَدٍ مُـذَكَّـرٍ أَشِـرْ   بِـ(ذِي) وَ(ذِهْ) (تِي) (تَا) عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرْ   ألفاظ الإشارة
٨٣ ـ وَ(ذَانِ) (تَانِ) لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ   وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ) (تَيْنِ) اذْكُرْ تُطِعْ
٨٤ ـ وَبِـ(أُولَى) أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا   وَالْمَدُّ أَوْلَى ....

هذا القسم الثالث من أقسام المعارف وهو اسم الإشارة، وهو اسم يعين مسماه بإشارة حسية أو معنوية. فمثال الأولى (وهي الغالب): هذا كتاب مفيد. ومثال الثانية: هذا رأي صائب.

تقسيم أسماء الإشارة:

لأسماء الإشارة باعتبار المشار إليه تقسيمان:

الأول: ما يلاحظ فيه الإفراد والتذكير وفروعهما.

الثاني: ما يلاحظ فيه المشار إليه باعتبار قربه أو بعده.

أما الأول فهو خمسة أنواع:

١ ـ ما يُشار به للمفرد المذكر، وهو (ذا) مثل: هذا تاجر صدوق. قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٤٨﴾ [يونس: ٤٨].

٢ ـ ما يشار به للمفردة المؤنثة، وهو عشرة ألفاظ: خمسة مبدوءة بالذال، هي: ذي، ذِهْ، ذِهِ: بكسر الهاء مع اختلاس كسرتها. ذهِ: بكسر الهاء مع إشباع الكسرة نوعاً ما، ذات. وخمسة مبدوءة بالتاء هي: تي، تا، تِهْ، تهِ: بكسر الهاء مع اختلاس الكسرة. تهِ: بكسر الهاء مع إشباع الكسرة نوعاً ما، مثل: هذه الفتاة تحسن الكلام. تلك المرأة تعرف معنى التربية. قال تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ۝٦٣﴾ [يس: ٦٣]، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِي نُورِثُ مِنْ

عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا ﴿٦٣﴾﴾ [مريم: ٦٣][(١)].

٣ ـ ما يُشار به للمثنى المذكر وهو لفظة واحدة. (ذان) رفعاً وتصير (ذين) نصباً، وجرّاً. تقول: هذان عالمان كبيران. قال تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ [الحج: ١٩]. فـ(هذان) ها: للتنبيه، وذانِ: مبتدأ مرفوع بالألف، أو مبني على الألف في محل رفع[(٢)]. ﴿خَصْمَانِ﴾ خبر.

٤ ـ ما يُشار به للمثنى المؤنث وهو لفظة واحدة. (تان) رفعاً وتصير (تين) نصباً وجراً. تقول: هاتان امرأتان كبيرتان. تصدقت على هاتين المرأتين الكبيرتين. قال تعالى في قصة صاحب مدين: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ﴾ [القصص: ٢٧]. فـ﴿هَٰتَيۡنِ﴾ عطف بيان، مجرور بالياء، أو مبني على الياء في محل جر.

٥ ـ ما يُشار به للجمع المذكر والمؤنث. وله لفظة واحدة: (أولاء) ممدودة في الأكثر، أو (أولى) مقصورة. والأول جاء في القرآن. تقول: هؤلاء الطلاب يحبون الفائدة. قال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ وَلَا يُحِبُّونَكُمۡ﴾ [آل عمران: ١١٩][(٣)]، وقال تعالى عن لوط عليه السلام: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾ [هود: ٧٨].

وهذا معنى **قوله**: (بذا لمفرد مذكر أشر... إلخ) أي: أشر للمفرد

---

(١) تي: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، والجنة: بدل أو عطف بيان، والخبر (التي نورث).

(٢) من قال: إن (ذان وتان) معربان في حالة التثنية، نظر إلى الظاهر، فإن العرب أدخلت عليهما علامة التثنية (الألف والنون، والياء والنون)، ومن قال: يبنيان أراد طرد الباب على طريقة واحدة، إذ لا معنى لإخراج حالة التثنية من البناء إلى الإعراب. ثم إن الظاهر أنهما ليسا مثنيين حقيقة، بل هما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى. بل نقل ابن الأنباري وغيره عن الفراء أن ألف التثنية في (هذان) هي ألف (هذا) والنون فرقت بين الواحد والاثنين. كما فرقت بين الواحد والجمع نون الذين.

(٣) ها: حرف تنبيه. أنتم: مبتدأ. أولاءِ: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع خبر.

المذكر بكلمة (ذا) واقتصر في الإشارة إلى الأنثى على كلمة (ذي، وذه، وتي، وتا) ولم يذكر الباقي، وللمثنى في حالة رفعه صيغتان هما (ذان، وتان) وقد تقدم أن الأول للمذكر والثاني للمؤنث. وفي سوى الرفع يقال فيهما: (ذين، تين)، ثم ذكر أن (أولى) للجمع مطلقاً ـ مذكراً ومؤنثاً، عاقلاً وغير عاقل ـ والمد أولى من القصر؛ لمجيئه في القرآن، كما تقدم.

* * *

مراتب المشار إليه

.... وَلَدَى الْبُعْدِ ٱنْطِقَا

٨٥ ـ بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ (هَا) مُمْتَنِعَهْ

ذكر هنا القسم الثاني من أسماء الإشارة، وهو الذي يلاحظ فيه المشار إليه من ناحية قربه أو بعده، وذلك أن المشار إليه ـ على رأي ابن مالك ـ له رتبتان:

الأولى: قربى: وتستعمل له جميع أسماء الإشارة المتقدمة دون أن يزاد عليها شيء في آخرها.

الثانية: بُعْدَى: وتستعمل لها جميع أسماء الإشارة المتقدمة، وتُزاد عليها الكاف، فتقول: ذاك رجل مقبل. أو الكاف واللام، فتقول: ذلك الرجل(١) أقبل إلينا.

وهذه الكاف حرف خطاب لا محل لها من الإعراب(٢)، وهي تتصرف تصرُّف الكاف الاسمية غالباً فتُفتح للمخاطب، كما في المثال المذكور، وتُكسر للمخاطبة، نحو: ذلكِ رجل مقبل. وتتصل بها علامة

(١) الاسم المحلى بأل بعد اسم الإشارة إن كان مشتقّاً فالأحسن إعرابه نعتاً نحو: ذلك الفاضل أقبل إلينا. وإن كان جامداً كالرجل فالأحسن إعرابه بدلاً أو عطف بيان.

(٢) لأنها لو كانت ضميراً لكانت مضافاً إليه، وأسماء الإشارة لا تضاف لكونها مبنية، ما عدا المثنى على أحد القولين.

التثنية. قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾ [يوسف: ٣٧] أو علامة الجمع، كقوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكُمۡ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمۡ أَرۡدَىٰكُمۡ﴾ [فصلت: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾ [يوسف: ٣٢]، ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ خَيۡرٌ﴾ [المجادلة: ١٢][(١)].

وأما اللام فهي حرف دال على البعد، تُزاد قبل الكاف، وهي ملازمة لها، إلّا في التثنية مطلقاً، وفي الجمع في لغة من مدَّه، وفيما سبقته هاء التنبيه. فلا تقول: هذالك رجل عاقل. وذلك لكثرة الزوائد.

وهذا معنى **قوله**: (ولدى البعد انطقا... إلخ) أي: إذا كان المشار إليه بعيداً فانطق بالكاف الحرفية دون اللام، أو مع اللام.

وفي **قوله**: (أو معه) إطلاق مقيد بما تقدم. وتمتنع اللام إن قدمت (ها) التنبيه.

وظاهر هذا أنه ليس للمشار إليه إلّا رتبتان: قربى، وبُعدى. والجمهور على أن له ثلاث مراتب:

١ ـ قربى: ويُشار إليه بما ليس فيه كاف ولا لام.

٢ ـ وسطى: ويُشار إليه بما فيه الكاف وحدها.

٣ ـ بُعدى: ويُشار إليه بما فيه الكاف واللام.

* * *

الإشارة إلى المكان

٨٦ ـ وَبِـ(هُنَا) أَوْ (هٰهُنَا) أَشِرْ إِلَى ... دَانِي الْمَكَانِ، وَبِهِ الْكَافَ صِلَا

٨٧ ـ فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِـ(ثَمَّ) فُهْ، أَوْ (هَنَّا) ... أَوْ بِـ(هُنَالِكَ) ٱنْطِقَنْ، أَوْ (هِنَّا)

ذكر في هذين البيتين ألفاظ الإشارة للمكان. وهي ألفاظ تفيد الإشارة مع الظرفية فهي في محل نصب على الظرفية. ولهذا دخلت في

---

(١) الإشارة في الآية الكريمة إلى تقديم الصدقة في قوله تعالى: ﴿إِذَا نَٰجَيۡتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيۡ نَجۡوَىٰكُمۡ صَدَقَةٗۚ﴾ [المجادلة: ١٢] والكاف في (ذلك) خطاب للمؤمنين ولم تضم إليها ميم الجمع.

عداد ظروف المكان، فهي أسماء إشارة وظروف مكان معاً. وأصل ذلك لفظان: (هُنا، ثَمَّ).

فأما (هنا) فهي اسم إشارة إلى المكان القريب، مثل: هنا يكون الاجتماع. وقد يُزاد في أولها حرف التنبيه (ها)، نحو: هاهنا الضيوف. قال تعالى عن قوم موسى عليه السلام: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ إِنَّا هَـٰهُنَا قَـٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤].

فإذا زِيدت في آخرها الكاف وحدها أو الكاف واللام صارت للمكان البعيد. وهذا على رأي ابن مالك. وعلى رأي الجمهور (هناك) للمتوسط، و(هنالك) للبعيد.

وقد يدخل على صيغة (هنا) بعض التغيير، فتصير اسم إشارة للمكان البعيد من غير وجود لام البعد. ومن ذلك: هَنّا، هِنّا، هَنَّتْ، هِنَّت. فهذه لغات فيها. وكلها تفيد مع الظرفية الإشارة للمكان البعيد.

وأما (ثَمَّ) فاسم إشارة إلى المكان البعيد، نحو: تأمل السماء فَثَمَّ القدرة العظيمة. قال تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ[1] ٱلْـَٔاخَرِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الشعراء: ٦٤].

وهذا معنى **قوله**: **(وبهنا أو ههنا... إلخ)** أي: أشر إلى المكان القريب بكلمة: (هنا) من غير (ها) التي للتنبيه. أو مع (ها) التنبيه فتقول: (ههنا). أما عند الإشارة إلى البعيد فَصِلْ الكاف بكلمة (هنا) و(ههنا) أو جئ باسم إشارة آخر يفيد البعد وهو: ثمَّ أو هَنَّا أو هنالك أو هِنَّا.

---

(١) ثَمَّ: اسم إشارة مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية. والآخرين: مفعول به. والمعنى: قربنا هناك الآخرين فرعون وقومه حتى سلكوا مسلك موسى وقومه.

الْمَوْصُولُ

ألفاظ الموصول المختص

٨٨ ـ مَوْصُولُ ٱلْأَسْمَاءِ (الَّذِي) الْأُنْثَى (الَّتِي) ... وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ

٨٩ ـ بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلَامَهْ ... وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ

٩٠ ـ وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) شُدِّدَا ... أَيْضًا، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

هذا القسم الرابع من أقسام المعارف وهو (الاسم الموصول) والموصول قسمان:

١ ـ **موصول اسمي**: وهو المراد هنا.

٢ ـ **موصول حرفي**: وهو كل حرف أُوِّلَ مع صلته بمصدر، ولم يحتج إلى عائد، وهو ليس من أقسام المعارف، لكونه حرفاً، ولم يذكره ابن مالك في الألفية(١) ومن ذكره فللمناسبة بينه وبين الموصول الاسمي من جهة الصلة، وأحكامه مبثوثة في أبواب النحو، وهو خمسة أحرف:

١ ـ أنْ (الساكنة النون أصالة) نحو: عجبت من أنْ تأخر الضيف؛ أي: من تأخره.

٢ ـ أنَّ (المشددة النون) نحو: سرني أنَّك مواظب؛ أي: مواظبتك.

٣ ـ كي، نحو: أتقدم إلى المسجد لكي أحصل على الصف الأول؛ أي: لحصولي.

٤ ـ ما المصدرية الظرفية، نحو: لا أصحبك ما دمت منحرفاً؛

---

(١) ذكرها ضمن ثمانية أبيات في كتابه «الكافية الشافية» في أواخر باب «الموصول» (١/٣٠١) ولعله تركها ـ هنا ـ اختصاراً.

أي: مدة دوامك. وغير الظرفية، نحو: عجبت مما أهنت عليّاً؛ أي: من إهانتك عليّاً.

٥ ـ لو، نحو: وددت لو رأيتك في حلقات العلم؛ أي: رؤيتك.

أما الموصول الاسمي فهو: اسم يعين مسماه بقيد الصلة المشتملة على عائد. وهو قسمان:

١ ـ موصول اسمي مختص: وهو ما كان نصّاً في الدلالة على بعض الأنواع لا يتعداها.

٢ ـ موصول اسمي مشترك: وهو الذي لا يختص بنوع معين، وإنما يصلح للأنواع كلها، وهذا سيأتي إن شاء الله.

أما الأول فله ثمانية ألفاظ:

١ ـ الذي: للمفرد المذكر للعَالِم وغيره. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ[١] لَّكُمَآ﴾ [الأحقاف: ١٧]، وقال تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] وهو مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر حسب موقعه من الكلام.

٢ ـ التي: للمفرد المؤنث، للعاقلة وغيرها. قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، وقال تعالى: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢] وهو اسم موصول مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر حسب موقعه من الكلام.

٣ ـ اللذان: للمثنى المذكر، عاقلاً أو غير عاقل، بالألف: رفعاً. واللذين بالياء: نصباً وجرّاً، وذلك بحذف الياء من الاسم المفرد (الذي) والإتيان بالألف والنون المكسورة مكانها في حالة الرفع، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة بعدها، وذلك في حالتي النصب والجر. قال

---

(١) (أفٍّ) اسم فعل مضارع بمعنى (أتضجر) مبني على الكسر. والفاعل ضمير تقديره: أنا، وتقدم ذلك في باب «الكلام».

تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ﴾ [النساء: ١٦] فـ(اللذان) اسم موصول مرفوع بالألف، أو مبني على الألف في محل رفع مبتدأ، وجملة (فآذوهما) خبر. وقال تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ﴾ [فصلت: ٢٩]، فـ(اللذين) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء، أو مبني على الياء في محل نصب مفعول ثانٍ(١).

٤ ـ **اللتان**: للمثنى المؤنث، عاقلاً أو غير عاقل ـ وحكمه كما تقدم في (اللذان) من الحذف والتعويض والإعراب ـ تقول: حضرت اللتان ضمدتا الجراح.

ويجوز تشديد النون فيهما لاستعمال العرب ذلك. وقد قرأ من السبعة عبد الله بن كثير المكي ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ﴾ [النساء: ١٦] بتشديد النون. كما قرأ بالتشديد ـ أيضاً ـ ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ﴾ [فصلت: ٢٩] مما يدل على أن التشديد لا يختص بحالة الرفع.

وهذا التشديد يجوز ـ أيضاً ـ في تثنية اسم الإشارة (ذا، وتا). وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء البصري ﴿فَذَٰنِكَ بُرۡهَـٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢] و﴿إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَـٰتَيۡنِ﴾ [القصص: ٢٧] بتشديد النون فيهما.

وهذا معنى **قوله**: (موصول الاسماء... إلخ) أي: ألفاظ الموصول الاسمي هي: (الذي) ولم يذكر أنها للمفرد المذكر مكتفياً بالمقابلة في **قوله**: (الأنثى، التي) ثم أوضح أنك لا تثبت الياء في (الذي، والتي) عند التثنية، بل تحذفها، وتجعل علامة التثنية ـ وهي الألف أو الياء ـ وَاليةً للحرف الذي تليه الياء (وهو الذال في الذي، والتاء في التي) ثم ذكر بأن تشديد النون في التثنية لا لوم فيه. وكذلك تشديد النون من (ذين، وتين). وأن التشديد في هذه النونات كلها هو تعويض عن الياء التي حذفت من الموصول، والألف من اسم الإشارة. ولعل العلة الصحيحة هي استعمال العرب.

---

(١) وقد اختلف النحاة في الموصول المثنى هل هو معرب أو مبني؟ انظر: الكلام على اسم الإشارة المثنى.

بقية ألفاظ الموصول المختص

٩١ ـ جَمْعُ (الَّذِي): (الْأُلَى) (الَّذِينَ) مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

٩٢ ـ بِ(اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) الَّتِي قَدْ جُمِعَا ... وَ(اللَّاءِ) كَـ(الَّذِينَ) نَزْرًا وَقَعَا

ذكر الألفاظ الأربعة الباقية من الموصول المختص وهي:

٥ ـ **الأُلى**: لجمع المذكر العاقل كثيراً ولغيره قليلاً، وهي مبنية على السكون. تقول: سرني الألى ساهموا في الدعوة إلى الله.

٦ ـ **الذين**: لجمع المذكر ـ أيضاً ـ وفيها لغتان:

الأولى: الذين: بالياء في الأحوال الثلاثة ـ الرفع والنصب والجر ـ وهي لغة جمهور العرب، وهي مبنية على الفتح. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ۝١﴾ [محمد: ١]، وقال تعالى: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

الثانية: الذون: بالواو رفعاً. والذين بالياء نصباً وجرّاً، وهي لغة هُذيل أو عُقيل، وعليها جاء قول الشاعر:

نَحْنُ الذونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا ... يَومَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا[(١)]

وهو مبني على الواو أو الياء، أو مرفوع بالواو، ومنصوب ومجرور بالياء، فيكون معرباً.

٧ ـ **اللاتي**: لجمع مؤنث. وقد تحذف الياء. قال تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ﴾ [النساء: ١٥] وهي مبنية على السكون في حال ثبوت الياء، ومبنية على الكسر في حال حذفها.

٨ ـ **اللائي**: لجمع المؤنث ـ أيضاً ـ وقد تحذف الياء، وبالإثبات قرأ السبعة، وبالحذف قرأ آخرون في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ

(١) روى أبو زيد الأنصاري البيت في كتابه «النوادر في اللغة» ص(٢٣٩): (نحن الذين) بالياء على المشهور من لغة جمهور العرب. و(النخيل) بضم النون، اسم مكان. و(ملحاحاً) أي: غارة شديدة تدوم طويلاً. و(غارةً) مفعول لأجله، أو حال (ملحاحاً) صفة.

ﵟٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡﵞ [الطلاق: ٤] وبناؤها على السكون أو الكسر كالتي قبلها.

وقد يقع كل من (الأُلى) و(اللائي) مكان الآخر. قال الشاعر:

فَـمَـا آبَـاؤُنَـا بِـأَمَـنَّ مِـنْـهُ   علينا اللَّاءِ قد مَهَدُوا الحُجُورَا(١)

أي: الذين. بدليل (مهدوا) فإن الواو لجماعة الذكور.

وقال آخر:

مَحَا حبُّها حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا   وحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبلُ(٢)

أي: اللائي، بدليل (كنَّ قبلها) فإن النون لجماعة الإناث.

وإلى ما ذكرنا أشار **ابن مالك بقوله**: **(جَمْعُ الذي الألى... إلخ)** أي: إن كلمة (الذي) تجمع جمعاً لغويّاً ـ وهو الذي يدل على مطلق التعدد ـ على الألى والذين، لا جمعاً نحويّاً، ويقال فيها **(الذين)** مطلقاً، وبعض العرب نطق بالواو في حالة الرفع. وكذا جُمِعَ **(التي)** على اللاتي واللائي. واللاء وقع موقع الذين. وهذا **(نزر)** أي: قليل.

* * *

الموصول المشترك

٩٣ ـ وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(أَلْ) تُسَاوِي مَا ذُكِرْ   وَهٰكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ

٩٤ ـ وَكَ(الَّتِي) أَيْضًا لَدَيْهِمْ: (ذَاتُ)   وَمَوْضِعَ (اللَّاتِي) أَتَى (ذَوَاتُ)

هذا القسم الثاني من الأسماء الموصولة، وهو الموصول المشترك، وهو الذي لا يختص بنوع معين، وإنما يصلح للواحد وغيره دون أن تتغير صيغته، وهو ستة: (من وما وأل وذو الطائية وذا وأي). وهذا بيانها:

---

(١) معناه: ليس آباؤنا ـ وهم الذين قاموا بتربيتنا وجعلوا لنا حجورهم كالمهد ـ بأكبر نعمة علينا وفضلاً من هذا الممدوح. (بأمنَّ) خبر (ما) والباء زائدة. (اللاء) صفة لآباء.

(٢) محا: أزال. كنَّ: فعل ماض ناقص. واسمها ضمير الإناث. (قبلها) ظرف متعلق بمحذوف خبر كان. وها: مضاف إليه. (مكاناً) مفعول به.

١ ـ مَنْ: وهي اسم موصول مبني على السكون[١]، وهي للعَالِم[٢]، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣] وتأتي لغيره، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [النور: ٤٥].

٢ ـ ما: وهي اسم موصول مبني على السكون، وهي لغير العالِم، كقوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [النحل: ٩٦] وقد تكون للعالِم إذا اشترك معه غيره، كقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١] فإن لفظ (ما) يتناول الإنس والجن والمَلَك والحيوان والجماد، وقد تأتي للعقلاء فقط دون أن يشترك معهم غيرهم، كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣].

٣ ـ أل: وتكون للعاقل وغيره. تقول: أعجبني الكاتب. قرأت المكتوب. وهي اسم موصول على أصح الأقوال، وإعرابها يظهر على الصفة الصريحة المتصلة بها، لكونهما نزلا منزلة الكلمة الواحدة. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [الحديد: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝٥ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ۝٦﴾ [الطور: ٥، ٦] فـ﴿ٱلْمُصَّدِّقِينَ﴾ اسم (إن) منصوب بالياء، و﴿ٱلْمَرْفُوعِ﴾ صفة مجرورة، ومثلها: ﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾.

٤ ـ ذو: وتستعمل موصولة عند بعض القبائل العربية، ومنها (طيّئ) نحو: زارني ذو تعلَّم؛ أي: الذي تعلَّم.

---

(١) اعلم أن لفظ (من) مفرد مذكر، ومعناها قد يخالف لفظها، فيجوز أن يعود الضمير عليها مفرداً مذكراً مراعاة للفظها، وهذا هو الأكثر، ويجوز مراعاة المعنى، قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ۝٤٢ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يُبْصِرُونَ ۝٤٣﴾ [يونس: ٤٢، ٤٣] ففي الأول (يستمعون) جُمع الضمير مراعاة للمعنى. وفي الثاني (ينظر) أفرد الضمير مراعاة للفظ، وقال تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝١١٢﴾ [البقرة: ١١٢] وسيأتي ذلك عند الكلام على الصلة إن شاء الله.

(٢) اختار بعض النحاة أن يقال: «مَنْ» للعالم. بدل العاقل. لأن الله تعالى وصف نفسه بالعلم، وهي تستعمل في الدلالة عليه سبحانه في مثل: «سبحان من يسبح الرعد بحمده». وانظر: الحديث في ذلك في «الأدب المفرد» مع شرحه «فضل الله الصمد» (٢/ ١٨٥) وصفات الله توقيفية.

وقد ذكر ابن مالك فيها لغتين:

الأولى: أن تكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، المذكر والمؤنث، ويتعين المراد بالصلة. فتقول: جاء ذو فاز، وجاءت ذو فازت، وجاء ذو فازا، وذو فازتا، وذو فازوا، وذو فُزْنَ.

والثانية: إدخال بعض التغيير عليها عند استعمالها للمفرد والمؤنث. فيقال: (ذات) لتكون مثل: (التي) في الدلالة على المفردة المؤنثة، وللجمع المؤنث (ذوات) مثل: (اللاتي).

وأما إعرابها فالمشهور بناؤها على السكون. وأما (ذات) و(ذوات) فالمشهور بناؤهما على الضم.

وهذا معنى **قوله**: (ومن وما... إلخ) أي: إن هذه الألفاظ تساوي ما ذكر من الثمانية المتقدمة في الاستعمال؛ أي: تصلح لكل ما صلحت له، وقد اشتهر عند الطائيين استعمال (ذو) موصولة، مساوية في الاستعمال للأنواع الثمانية المتقدمة، ثم ذكر أن من الطائيين من إذا أراد معنى (التي) قال: (ذات)، وإذا أراد معنى (اللاتي) قال: (ذوات).

* * *

من الموصول المشترك

٩٥ ـ وَمِثْلُ (مَا): (ذَا) بَعْدَ (مَا) ٱسْتِفْهَامِ   أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

هذا **الموصول الخامس** المشترك، وهو (ذا) والأصل أنها اسم إشارة ـ كما تقدم ـ لكنها قد تستعمل موصولة، للعاقل وغيره، مفرداً وغير مفرد. وذلك بثلاثة شروط:

الأول: ألا تكون للإشارة، ولعل ابن مالك تركه لوضوحه، وعلامة كونها للإشارة دخولها على المفرد، نحو: من ذا الكاتب؟ أي: من هذا الكاتب؟ لأن المفرد لا يصلح صلة لغير (أل)، كما سيأتي.

الثاني: أن تكون مسبوقة بكلمة (ما) أو (من) الاستفهامية، نحو:

ماذا عملت من الخير؟ ومن ذا عندك؟[(١)]. ويغلب أن تكون للعاقل بعد (مَنْ) ولغيره بعد (ما).

الثالث: ألا تكون ملغاة. ومعنى الإلغاء: أن تركب (ما) أو (من) مع (ذا) تركيباً يجعلهما كلمة واحدة في المعنى والإعراب. وهذا إلغاء حكمي لا حقيقي؛ لأنها موجودة حقيقة، ولكنها اعتبرت جزءاً من كلمة استفهامية بعد أن كانت وحدها كلمة مستقلة تعرب اسماً موصولاً. فمثلاً: ماذا عملت؟ يصح اعتبارها موصولة. فتكون (ما) مبتدأً و(ذا) خبراً، و(عملت) صلة، والعائد محذوف. ويصح إلغاؤها، فيكون الجميع اسم استفهام مفعولاً مقدماً.

ويظهر أثر الاستقلال والإلغاء في البدل ـ مثلاً ـ فلو قلت: ماذا عملت أخيرٌ أم شرٌّ؟ فهذا دليل على الاستقلال؛ لأن (خير) بدل من (ذا) الموصولة الواقعة خبراً عن (ما) الاستفهامية، وبدل المرفوع مرفوع. ولو قلت: أخيراً أم شرّاً؟ لصار بدلاً من (ماذا) الواقعة مفعولاً في محل نصب، وبدل المنصوب منصوب. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًاۗ﴾ [النحل: ٣٠] فالأحسن اعتبار (ماذا) كلمة واحدة للاستفهام، وهي مفعول مقدم، ليكون الجواب على وفق السؤال، فإن تقدير الجواب (أَنْزَلَ خيراً) ويجوز اعتبارها موصولة (ما: مبتدأ، ذا: خبر) لكن تفوت مطابقة الجواب للسؤال، حيث إن السؤال جملة اسمية، والجواب جملة فعلية[(٢)].

(١) وقعت (ماذا) في القرآن الكريم في آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ﴾ [البقرة: ٢٦] وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ وَأَقْبَلُواْ عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ ﴿٧١﴾﴾ [يوسف: ٧١] وهي محتملة لأن تكون (ما) مبتدأ و(ذا) خبراً. أو (ماذا) اسم استفهام مفعولاً مقدماً. راجع «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» تأليف: محمد بن عبد الخالق عضيمة (٣/١ ص١٩٨).

(٢) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَۗ﴾ [البقرة: ٢١٩] فقد قرأ الجمهور بنصب (العفو) فيترجح إعراب (ماذا) مفعولاً مقدماً. لأن الجواب منصوب. =

وهذا معنى **قوله**: (ومثل ما ذا بعد ما استفهام..) أي: إن (ذا) تشبه (ما) في أنها صالحة لجميع الأنواع الثمانية مع عدم تغير لفظها، وذلك بشرط أن تقع بعد (ما) التي للاستفهام أو (من) التي للاستفهام أيضاً، وبشرط ألّا تُلغى في الكلام، ولم يذكر الشرط الأول، إما لضيق النظم، أو لوضوحه، كما تقدم.

أما **الموصول السادس** المشترك وهو (أي) فقد ذكره ابن مالك بعد مبحث الصلة، ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

* * *

صلة الموصول وشرطها

٩٦ ـ وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ   عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

الاسم الموصول مبهم المعنى، غامض المدلول، لا بد له من شيء يوضح معناه، ويزيل إبهامه وذلك هو الصلة[١] فالصلة: ما يبين مدلول الموصول، ويزيل إبهامه من جملة أو شبهها، ويشترط في الصلة شرطان:

١ ـ أن تكون متأخرة عن الموصول؛ لأنها مكملة له[٢].

٢ ـ أن تشتمل على ضمير عائد على الاسم الموصول، وهو المسمى بالعائد، والغرض منه: ربط الصلة بالموصول، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ ۝٨﴾ [لقمان: ٨].

= وتقديره: قل ينفقون العفو. أي: (ما فضل وزاد عن حاجة الإنسان) وقرأ أبو عمرو بن العلاء ـ من السبعة ـ بالرفع. فتكون (ذا) اسماً موصولاً في محل رفع خبر (ما) والعائد محذوف أي: ما الذي ينفقونه؟ ويكون الجواب مرفوعاً أي: الذي ينفقونه العفو.

(١) الصلة ليست خاصة بالموصول الاسمي. بل الموصول الحرفي يحتاج إلى صلة ـ كما ذكرنا أول الباب ـ وأما الرابط، وهو العائد فهو خاص بالموصول الاسمي.

(٢) وعلى هذا فلا يجوز الفصل بين الموصول وصلته إلا فيما استثني كالقسم نحو: رحل الذي ـ والله ـ يحسن إلى الفقراء. أو جملة النداء إذا سبقت بضمير المخاطب نحو: أنت الذي ـ يا عبد السلام ـ تبرُّ بأمك، أو الجملة المعترضة نحو: والدي الذي ـ وفقه الله ـ يرعى شؤوني. وغير ذلك مما يجوز الفصل به، ويستثنى من الموصولات (أل) فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها أبداً.

وهذا الضمير من حيث مطابقته للموصول وعدمها له حالتان:

الأولى: تجب مطابقته لفظاً ومعنى، إذا كان الموصول خاصاً، مثل: الذي والتي وغيرهما، إن كان مفرداً فمفرد، وإن كان مذكراً فمذكر، وهكذا.. كقولك: أكرمت الذي تفوق، واللذين تفوقا، والذين تفوّقوا. قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا﴾ [يس: ٣٦]، ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النساء: ٥١].

الثانية: لا تجب المطابقة بل يجوز مراعاة اللفظ وهو الأكثر، أو مراعاة المعنى، وذلك في الموصول المشترك، مثل: (من) الموصولة، فإن لفظها مفرد مذكر، ومعناها يصلح أن يكون مثنى أو جمعاً أو غيرهما، نحو: مِنْ الطلاب مَنْ يحب الفائدة، أو مَنْ يحبون الفائدة. قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [يونس: ٤٢]، فالمراد بمن: الجمع، لكن في الأول روعي اللفظ فأفرد العائد، وفي الثاني روعي المعنى فجمع.

وهذا معنى **قوله**: (وكلها يلزم... إلخ) أي: كل الموصولات الاسمية، الخاصة والمشتركة، يلزم بعدها صلة؛ أي: متأخرة عن الموصول؛ **لقوله**: (بعده) مشتملة على ضمير (لائق) أي: مطابق للموصول، إما في اللفظ والمعنى، أو في أحدهما، كما ذكرنا.

* * *

٩٧ ـ وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ   بِهِ كَـ(مَنْ عِنْدِي الَّذِي ٱبْنُهُ كُفِلْ)

أنواع الصلة وشرط كل نوع

صلة الموصول نوعان:

١ ـ جملة اسمية أو فعلية[١].

---

(١) صلة الموصول من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

٢ ـ شبه جملة، وهي في باب الموصول ثلاثة:

١ ـ الظرف المكاني. ٢ ـ الجار والمجرور. ٣ ـ الصفة الصريحة.

والصفة الصريحة خاصة بأل الموصولة، كما سيأتي إن شاء الله(١).

ويشترط في الجملة(٢) ثلاثة شروط:

الأول: أن تكون خبرية معهودة؛ أي: معروفة للسامع من قبل حتى يتعرّف بها الموصول؛ لأن الخبرية قد يجهلها المخاطب إن لم تكن معهودة، فلا يتم بها المراد. فمثال المعهودة: أكرمت الذي زارنا بالأمس [إذا كان معروفاً عند المخاطب]. قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] فإن كانت غير معهودة لم تصح، إلّا في مقام التهويل أو التفخيم، فيحسن الإبهام؛ لئلا يفوت الغرض المقصود. فالتهويل؛ كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]. فـ(ما) موصولة؛ أي: غشيهم وعلاهم ما لا يعلم كُنْهَهُ إلّا الله تعالى، والتفخيم، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠﴾ [النجم: ١٠].

فإن كانت غير خبرية وهي الإنشائية لم تصلح أن تكون صلة، نحو: جاء الذي أَكْرِمْه. لأن الإنشائية لا يقع مضمونها إلّا بعد ذكرها، فلا تكون معروفة عند المخاطب، فيفوت الإيضاح المقصود من الصلة.

الشرط الثاني: أن تكون خالية من معنى التعجب؛ لأن التعجب يكون فيما خفي سببه بالنسبة للمخلوق، ففيه إبهام، والصلة للإيضاح، فلا يصح أن تقول: جاء الذي ما أحسنه!

الشرط الثالث: أن تكون غير مفتقرة إلى كلام قبلها، فإن كانت

---

(١) أطلق على هذه الثلاثة شبه جملة؛ لأن الظرف والمجرور أشبها الجملة في كونهما متعلقين بالفعل أو ما يشبهه، وأنه لا يتم معناهما إلا بذلك. وأما الصفة فلأنها مع مرفوعها في معنى الجملة.

(٢) زيادة على الشرطين السابقين وهما: أن تتأخر، وأن تشتمل على رابط.

مفتقرة لم يصح وقوعها صلة، نحو: جاء الذي لكنه قائم. فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى، نحو: ما قعد خالد لكنه قائم.

فهذه شروط الوصل بالجملة الاسمية؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ۝٥٧﴾ [المؤمنون: ٥٧]، والفعلية كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [المؤمنون: ٨٠].

وأما الظرف والجار والمجرور فيشترط في وقوعهما صلة أن يكونا تامين؛ أي: يحصل بالوصل بكل منهما فائدة تزيل الإبهام وتوضح المراد من غير حاجة لذكر متعلقهما[1]، نحو: عرفت الذي عندك. صافحت الذي في الغرفة. قال تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨][2]، بخلاف جاء الذي بك، أو جاء الذي اليوم، لعدم الفائدة.

وهذا معنى **قوله**: (وجملة أو شبهها... إلخ) أي: الذي وُصِلَ به الاسم الموصول هو الجملة وشبه الجملة، ثم مثل بمثال واحد فيه

---

(١) لكونه (كوناً عاماً) وهو الذي يدل على مجرد الوجود العام دون شيء آخر زائد عليه فالظرف (عندك) في المثال المذكور لا يفيد شيئاً أكثر من الدلالة على وجود الشخص وجوداً مطلقاً، فهو متعلق بمحذوف تقديره: استقر. ولذا وجب حذفه إذ لا فائدة من ذكره. وأما الكون الخاص: وهو الذي يدل على معنى زائد على مجرد الوجود العام، فإن دلَّ عليه دليل حذف وإلا وجب ذكره، فمثلاً: عرفت الذي قرأ عندك. لا يجوز حذف المتعلَّق (قرأ) لعدم ما يدل عليه. وفي نحو: ذاكر خالد في المسجد ومعاذ في المنزل. فتقول: بل معاذ الذي في المسجد أي: بل معاذ الذي ذاكر في المسجد. فصح حذفه لوجود الدليل.. وسيأتي زيادة لذلك في أواخر باب «المبتدأ والخبر» إن شاء الله.

(٢) واعلم أنه لا بد أن يكون متعلق الظرف والجار والمجرور فعلاً في باب الموصول. ولا يصح تقديره بوصف مثل: كائن أو مستقر. لأن الصلة لا تكون إلا جملة؛ لأنها هي التي تزيل الإبهام، فيحصل المقصود من الوصل بها، على أن من النحويين من يرى أن الصلة هي الظرف أو الجار والمجرور، وهذا رأي جيد، فيه تيسير على الدارسين، والفائدة قد تمت بمجرد ذكرهما، على الوجه الذي ذكرنا قبل هذا.

موصولان: أحدهما: صلته شبه جملة (كمن عندي). والثاني: صلته جملة (الذي ابنه كفل) فالذي: خبرٌ للمبتدأ (مَنْ) وجملة (ابنه كفل) صلة، ومعنى (كفل) أي: كان موضع الرعاية.

* * *

صلة (آل) الموصولة

٩٨ ـ وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ (أَلْ) وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلّْ

هذا النوع الثالث من أنواع شبه الجملة، وهي الصفة الصريحة مع مرفوعها، وهي خاصة بأل الموصولة، فلا تقع صلة لغيرها.

والصفة الصريحة: هي الاسم المشتق الذي يشبه الفعل في التجدد والحدوث شبهاً صريحاً؛ أي: قوياً خالصاً، بحيث يمكن أن يحل الفعل محله، ولم تغلب عليها الاسمية الخالصة، وذلك هو اسم الفاعل، نحو: أعجبني القارئ. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [الحديد: ١٨] واسم المفعول[١]، نحو: تصفحت المكتوب. قال تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ۝٦﴾ [الطور: ٦] وكذا صيغ المبالغة، نحو: فاز السبّاقون إلى الخيرات[٢].

ويجري الإعراب على آخر هذه الصفة الصريحة دون ملاحظة (أل) كما ذكرنا في الكلام على (أل)، والصفة مع مرفوعها صلة لا محل لها من الإعراب.

---

(١) بشرط أن يراد بهما التجدد والحدوث، فإن كانا للثبوت والدوام كالمؤمن، والمهندس، والصانع. صار حكمهما حكم الصفة المشبهة، وفيها الخلاف الآتي.

(٢) أما الصفة المشبهة ففي (أل) الداخلة عليها خلاف. ومن قال: إنها غير موصولة وهم الجمهور قال: لأن الصفة المشبهة غير مؤولة بالفعل؛ لأنها تفيد الثبوت والدوام، والفعل للتجدد والحدوث، ومن قال: إنها موصولة قال: لأن الصفة أشبهت الفعل في أنها ترفع الاسم الظاهر. وأما أفعل التفضيل فـ(أل) الداخلة عليه ليست موصولة؛ لأنه لا يرفع الظاهر إلا في مسألة واحدة، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في بابه.. أما بقية المشتقات: اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، فلا علاقة لها بهذا الموضوع أصلاً.

فإن كانت الصفة غير صريحة وغلبت عليها الاسمية الخالصة، صارت اسماً جامداً ولم تكن (أل) الداخلة عليها اسماً موصولاً، مثل الأعلام: الهادي، المتوكل، المأمون، المنصور.

وقد قل مجيء المضارع صلة لـ(أل)؛ كقول الفرزدق:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حكومتُه … ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ[(١)]

وليس هذا من الضرورة؛ لأنه يمكن أن يقول: (ما أنت بالحكم المرضي حكومته)[(٢)] فدل ذلك على الجواز، لكن لا يحسن الأخذ به لقلته.

وهذا معنى **قوله**: (وصفة صريحة... إلخ) أي: إن الصفة الصريحة تكون صلة لأل الموصولة، وكون (أل) موصولة بمعرب الأفعال ـ وهو المضارع ـ قليل.

* * *

«أيّ» الموصولة

٩٩ ـ (أَيٌّ) كَ(مَا) وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ … وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ ٱنْحَذَفْ

١٠٠ ـ وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا... … ....

هذا هو الموصول السادس من الموصولات المشتركة وهو لفظ (أي)، وهي كغيرها من أخواتها ـ المتقدمة ـ تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، نحو: يعجبني أيُّهم هو مخلص. فـ(أيُّ) فاعل مرفوع بالضمة و(الهاء) مضاف إليه، والميم علامة الجمع.

و(أي) تختلف في حكمها الإعرابي عن باقي أخواتها من

---

(١) الترضى: يجوز إدغام (أل) في التاء. وعدم إدغامها. وهذا خاص بالموصولة. أما الحرفية فيجب إدغامها نحو: التراب، التمر.. ومعنى: الترضى: الذي ترضى. والأصيل: ذو الحسب. والجدل: شدة الخصومة. وقوله: (بالحكم) الباء زائدة في خبر (ما) النافية.

(٢) قاله ابن مالك في «شرح الكافية» (١/ ٣٠٠) ولا يقال: لا بد من تأنيث (المرضي) فيقال: المرضية حكومته؛ لأن الحكومة مراد بها المذكر وهو الحكم. أي: المرضي حكمه.

الموصولات المشتركة فإنها كلها مبنية. وأما (أي) فلها أربع حالات:

الأولى: أن تضاف[١] ويذكر صدر صلتها[٢]، نحو: كافأت أيَّهم هو مجتهد.

الثانية: ألّا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني من التجار أيٌّ صادق في بيعه، تقديره: أيٌّ هو صادق.

الثالثة: ألّا تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: ينال رضا الله أيٌّ هو مستقيم.

ففي هذه الأمثلة جاءت الصلة جملة اسمية، صدرها (وهو المبتدأ) ضمير مذكور أو محذوف، فتعرب في هذه الأحوال الثلاث بالحركات، بالضمة رفعاً، والفتحة نصباً، وبالكسرة جرّاً. وذِكْرُ صدر الصلة وعدم ذكره خاص بكون الصلة جملة اسمية، كما في الأمثلة.

تقول: تنال رضا الله أيٌّ هي متحجبة. نذكر بالخير أيّاً محسن. سأتكلم مع أيِّهم هو منفق.

الحالة الرابعة: أن تضاف ويحذف صدر الصلة. وفي هذه الحالة تُبنىٰ على الضم في جميع الأحوال، نحو: يعجبني أيُّهم مخلص. هنأت أيُّهم مخلص. سلمت على أيُّهم مخلص. قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا[٣]﴾ [مريم: ٦٩].

وهذا المراد **بقوله**: (أي كما... إلخ) والمعنى: أن (أيّاً) مثل (ما) الموصولة في أن كلاً منهما اسم موصول مشترك كما تقدم، وهي تُعرب

---

(١) الإضافة خاصة بـ(أي): في بعض حالاتها. أما بقية الموصولات ـ المشتركة وغير المشتركة ـ فلا تجوز إضافتها.

(٢) أكثر ما يكون صدر الصلة ضميراً، وقد اقتصر عليه أكثر النحاة. وعليه فتكون الصلة جملة اسمية.

(٣) أيُّهم: اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والهاء مضاف إليه، والميم: علامة الجمع، و(أشد) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو)، (عتياً) تمييز.

(ما لم تضف) أي: مدة عدم إضافتها حالة كون صدر الصلة ضميراً محذوفاً، ويدخل في ذلك الأحوال الثلاث المتقدمة. ومفهومه: أنها إن أضيفت وحذف صدر الصلة أنها لا تُعرب بل تُبنى. ثم ذكر أن بعض العرب أعربها في جميع الحالات، أو أن بعض النحويين أعربها؛ أي: حكم بإعرابها، وهم الكوفيون والخليل ويونس.

* * *

حذف العائد:
١ ـ العائد المرفوع

١٠٠ ـ .... وَفِي ذَا الْحَذْفِ (أَيًّا) غَيْرُ (أَيٍّ) يَقْتَفِي
١٠١ ـ إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ
١٠٢ ـ إِنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ....

تقدم أن صلة الموصول لا بد أن تشتمل على ضمير يعود على الاسم الموصول وهو العائد، وهو إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

ويجوز ذكره كما يجوز حذفه، فيجوز حذفه بشرط عام، وشروط خاصة بكل نوع من الأنواع الثلاثة المذكورة.

فالشرط العام هو أمن اللبس، وذلك بأن لا يصلح الباقي لأن يكون صلة كاملة، وعلامة الصلة الكاملة أن يكون الباقي بعد الحذف جملة أو شبه جملة فيها ضمير ـ غير ذلك الضمير المحذوف ـ صالح لعوده على الموصول.

فمثال العائد المرفوع: جاء الذي هو أبوه مسافر. فلا يجوز حذف العائد المرفوع (هو) لأن الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة مشتملة على عائد وهو (الهاء).

ومثال العائد المنصوب: جاء الذي أكرمته في داره. فلا يجوز حذف (الهاء) في (أكرمته) لما تقدم.

ومثال العائد المجرور: مررتُ بالذي مررتَ به في مكتبه. فلا يجوز حذف العائد (به) لما ذكرنا من كون الباقي صالحاً لأن يكون صلة.

أما الشروط الخاصة، فالعائد المرفوع يجوز حذفه بشرطين:

١ ـ أن يكون مبتدأً. ٢ ـ أن يكون خبره مفرداً.

نحو: تسعد المملكة بتطبيق شرع الله الذي هو كفيل بإصلاح الفرد والمجتمع، فيجوز حذف العائد (هو). قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] فقوله جلّ وعلا: ﴿إِلَٰهٌ﴾ خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: (هو إله) أي: مألوه، بمعنى: معبود حبّاً وتعظيماً، فصح حذف العائد في المثال والآية؛ لأنه مبتدأ، وخبره مفرد.

فإن كان العائد غير مبتدأ لم يجز حذفه، نحو: حضر اللذان تبرعا بالمال. فلا تحذف الألف؛ لأنها فاعل.

وإن كان العائد مبتدأ لكن خبره جملة لم يحذف ـ أيضاً ـ لما تقدم من صلاحية الباقي لأن يكون صلة كاملة، نحو: جاء الذي هو أخوه ناجح؛ إذ لو حذف لتبادر إلى ذهن السامع عدم الحذف؛ لوجود ضمير آخر يصلح أن يكون عائداً.

ولا يكثر حذف العائد إلّا إذا طالت الصلة (أي: لم تكن مقصورة على العائد وخبره المفرد، وإنما يكون لها مكملات من المعمولات كالمفعول به والمضاف إليه والجار والمجرور أو غير ذلك)، نحو: جاء الذي هو فاعلٌ خيراً. فيحسن حذف العائد لطول الصلة بالمفعول به. وقد مضى مثال الجار والمجرور، ومثال المضاف إليه: نزل المطر الذي هو مصدر مياه الآبار. فيحسن حذف العائد لما سبق.

وتُستثنى (أي) من اشتراط طول الصلة؛ لأنها ملازمة للإضافة لفظاً أو تقديراً، فأغنى ذلك عن اشتراط طول الصلة.

وهذا معنى **قوله**: (وفي ذا الحذف... إلخ) أي: غير (أيّ) من الموصولات يقتفي (أياً) أي: يتبعها في حذف صدر الصلة (إن يستطل وصل) أي: إذا كانت الصلة طويلة، وصدر الصلة هو العائد المرفوع، فإن لم تطل الصلة فالحذف (نزر) أي: قليل. (وأبوا أن يختزل) أي:

أبى النحويون أن (يختزل) أي: يختصر بسبب الحذف، إن كان الباقي بعد حذف العائد صالحاً (لوصلٍ مكمل) أي: لصلة كاملة مشتملة على عائد، وقد علمت أن هذا الشرط (وهو أن يكون الباقي لا يصلح أن يكون صلة) لا يختص بالمرفوع. وكلام الناظم يوهم اختصاصه؛ لأن الضمير في **قوله**: (وأبوا أن يختزل) عائد على **قوله**: (وصدر وصلها ضمير انحذف) وهذا خاص بالمرفوع.

* * *

٢ ـ حذف العائد المنصوب

١٠٢ ـ .... وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

١٠٣ ـ فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَ(مَنْ نَرْجُو يَهَبْ)

يجوز حذف العائد المنصوب بشرطين ـ زيادة على الشرط العام المتقدم ـ وهما:

١ ـ أن يكون ضميراً متصلاً.

٢ ـ أن يكون منصوباً بفعل تام أو بوصف.

فمثال الفعل: قرأتُ الكتاب الذي قرأتَ؛ أي: قرأتَه. قال تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝١١﴾ [المدثر: ١١] أي: خلقته. وقال تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] أي: بعثه. ومثال الوصف: اشكر ربك على ما هو معطيك؛ أي: معطيكه. قال الشاعر:

ما اللّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ[1]

أي: الذي الله موليكه فضل.

---

(١) (ما) اسم موصول مبتدأ. (الله) مبتدأ ثان (موليك) خبره مضاف إلى الكاف من إضافة اسم الفاعل لمفعوله الأول. وله مفعول ثان محذوف وهو العائد، والتقدير: موليكه. وجملة المبتدأ والخبر صلة لا محل لها. (فضل) خبر عن «ما» الموصولة. و(لدى) خبر مقدم و(نفع) مبتدأ مؤخر، ومعنى البيت الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك من غير أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً، فاحمد الله واشكره بالقلب واللسان والجوارح. فهو وحده النافع الضار. وغيره لا يملك شيئاً من ذلك.

فإن كان الضمير منفصلاً، فإن كان جائز الانفصال جاز حذفه كما في المثال والبيت المذكور، فإنه يجوز انفصاله ـ كما مضى في بحث الضمير ـ وإنما قدرناه متصلاً لأن الكلام فيه.

وإن كان واجب الانفصال، مثل: أن يكون مقدماً على عامله لم يجز حذفه، نحو: جاء الذي إياه كافأت؛ إذ لو حذف لفات غرض المتكلم من قصر المكافأة على الذي جاء دون غيره.

وكذلك يمتنع الحذف إن كان الضمير متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصف، وهو الحرف، نحو: سافر الذي إنه مجاهد. فلا يجوز حذف الهاء.

وكذلك يمتنع الحذف إذا كان العائد منصوباً بفعل ناقص، نحو: جاء الذي كانه زيد. فالهاء خبر مقدم لكان. وهي العائد ولا يجوز حذفها.

وهذا معنى **قوله**: **(والحذف عندهم... إلخ)** أي: إن الحذف عند العرب كثير متضح في كل عائد متصل منصوب بفعل أو وصف، واستغنى بالمثال عن ذكر شرط التمام في الفعل. والمثال: **(كمن نرجو يهب)** أي: الذي نرجوه يهب.

وظاهر كلامه: أن الحذف مع الوصف كثير، وليس كذلك؛ لأن الحذف مع الفعل كثير، ومع الوصف قليل. وقد اعتذر عنه بعض الشراح بأنه قد أشعر بذلك تقديم الفعل؛ ولأنه الأصل في العمل والتصرف الذي من جملته حذف المعمول، والوصف فرع عنه في هذا، وهذا فيه تكلُّف[١].

* * *

---

(١) شرح الأشموني (١/ ١٧١).

٢ ـ حذف العائد المجرور

١٠٤ ـ كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كَـ(أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَى)

١٠٥ ـ كَذَا الَّذِي جُرَّ بِـ(مَا) الْمَوْصُولَ جَرّْ كَـ(مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّْ)

العائد المجرور نوعان:

الأول: مجرور بالمضاف. وشرط جواز حذفه ـ بعد الشرط العام ـ أن يكون المضاف اسم فاعل أو اسم مفعول من فعل ينصب مفعولين وكلاهما للحال أو الاستقبال. ولا بدّ أن يعتمد على مبتدأ ونحوه مما هو مذكور في باب «اسم الفاعل»، نحو: يفرح الذي أنا مكرم الآن أو غداً؛ أي: مكرمه. قال تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[1] [طه: ٧٢] فـ(ما): اسم موصول، وقد حذف العائد؛ لأنه مجرور بوصف، والتقدير: قاضيه. وهو للاستقبال بدليل الأمر قبله.

ومثال اسم المفعول: خذ الكتاب الذي أنا مُعْطًى الآن أو غداً؛ أي: معطاه.

فإن كان العائد المضاف إليه مجروراً بغير ذلك لم يجز الحذف، وهذا فيما يلي:

١ ـ **الاسم الجامد**: نحو: جاء الذي تخلف ابنه. فلا يحذف العائد المجرور؛ لأن المضاف غير وصف.

٢ ـ **الوصف الذي للماضي**: نحو: جاء الذي أنا مكرمه أمس. ونحو: فرح السائل بما كان معطاه.

٣ ـ **اسم المفعول المتعدي لواحد**: نحو: جاء الذي أنا مضروبه.

النوع الثاني: مجرور بالحرف. وشرط جواز حذفه أن يكون الموصول مجروراً بمثل الحرف الذي جر العائد لفظاً ومعنىً، وأن يكون

(١) (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول (اقض) و(أنت) مبتدأ و(قاض) خبر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل. والجملة صلة. والعائد محذوف.

المتعلَّق في كل منهما مشابهاً الآخر. سواء أكانت المشابهة في اللفظ والمعنى، نحو: سلمتُ على الذي سلمتَ عليه. فيجوز حذف العائد، فتقول: سلمتُ على الذي سلمتَ؛ لاتفاقهما في الحرف والمتعلق، فإن المجرور الأول (على الذي) متعلق بالفعل الأول (سلمتُ) والمجرور الثاني (عليه) متعلق بالفعل (سلمتَ). قال تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي: منه.

أو كانت المشابهة في المعنى فقط، نحو: فرحتُ بالذي سُرِرْتَ به. فيجوز حذف العائد (به) للاتفاق في الحرف وهو الباء. والمتعلق وهو: (فرحت، وسررت) ومعناهما واحد، فإن اختلف الحرف أو المتعلّق، نحو: مررت بالذي غضبت عليه. لم يجز الحذف.

ويرى بعض النحويين حذف العائد المجرور إذا تعين المحذوف ولم يوقع في لبس ولو لم يوجد الشرط المذكور، كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: على الذي هداكم إليه. وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] أي: به. وهذا رأي حسن؛ لعموم قاعدة: وحَذْفُ ما يُعلم جائز.

وما ذكرناه أولاً هو معنى **قوله**: **(كذاك حذف ما بوصفٍ خُفِضَا)** أي: كذلك يجوز حذف العائد المجرور الذي (خفض) أي: جر بوصف، ثم ذكر المثال. واستغنى به عن أن يقيد الوصف بالحال أو الاستقبال، وكذلك يحذف العائد المجرور الذي جُرَّ بمثل الحرف الذي جَرَّ الموصول، ثم ذكر المثال.

الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

١٠٦ ـ (أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ   فَـ(نَمَطٌ) عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: (النَّمَطْ)   «أل» المعرفة

هذا هو القسم الخامس من أقسام المعارف، وهو: المعرّف بـ(أل)، وهو: اسم يعين المسمى بواسطة (أل).

وقد اختلف النحويون في حرف التعريف في مثل: الغلام. فقال الخليل بن أحمد: المعرِّف هو (أل) والهمزة همزة قطع أصلية بدليل فتحها، وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال، وهذا هو الراجح؛ لسلامته من دعوى الزيادة في الحرف الذي ليس محلّاً لها.

وقال سيبويه: المعرِّف هو اللام وحدها، والهمزة همزة وصل[١] فهي زائدة اجتلبت للنطق بالساكن، فلا مدخل لها في التعريف.

وهذا معنى **قوله**: (أل حرف تعريف... إلخ) أي: إن (أل) للتعريف إذا كانت مركبة من الهمزة واللام معاً. أو أن التعريف يكون باللام وحدها، والهمزة للوصل. فإذا أردت تعريف كلمة (نمط) التي هي نكرة فقل فيها: النمط. والنمط: نوع من البُسط، وكذا الجماعة من الناس أمرهم واحد.

وقوله: (أو) لتنويع الخلاف لا للشك.

وقوله: (فقط) أي: فحسب. والفاء زائدة لتزيين اللفظ. و(قط) اسم فعل مضارع، بمعنى: يكفي، مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو).

---

(١) همزة الوصل: كل همز يثبت في الابتداء ويسقط في الدرج. وهمزة الوصل تقابل همزة القطع التي تثبت في أول الكلام وفي درجه، سميت بذلك لأن المتكلم يصل بواسطتها إلى النطق بالساكن، ولها مواضع وصفات مدونة في بابها.

وأل الحرفية[١] نوعان: معرِّفة[٢]، وزائدة.

أما المعرِّفة، فهي التي تفيد الاسم تعريفاً. وهي ثلاثة أقسام:

القسم الأول: (أل) العهدية: وهي التي تدخل على النكرة فتفيدها درجة من التعريف تجعل مدلولها فرداً معيناً بعد أن كان مبهماً شائعاً.

والعهد ثلاثة أنواع:

أ ـ العهد الذكري: وهو أن يكون الاسم الذي دخلت عليه (أل) تقدم له ذكر في الكلام، نحو: زارني صديق فأكرمت الصديق. قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴿١٦﴾﴾ [المزمل: ١٥، ١٦] والسبب في تعريف مدخول (أل) في هذا النوع أنه ذكر مرتين.

ب ـ العهد العلمي أو الذهني: وهو ما كان مصحوب (أل) معلوماً لدى المخاطب. كأن يسأل طالب زميله: هل كتبت المحاضرة؟ قال تعالى: ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] وصار مدخول (أل) معرفة؛ لأنه كان معلوماً من قبل.

جـ ـ العهد الحضوري: وهو ما كان مصحوب (أل) حاضراً. نحو: اليوم نسافر ـ إن شاء الله ـ إلى مكة. قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] أي: اليوم الحاضر وهو يوم عرفة؛ لأن الآية نزلت في ذلك اليوم العظيم. وكان يوم جمعة، كما ثبت ذلك في «الصحيحين»، وصار مدخول (أل) معرفة لحصوله في وقت الكلام.

القسم الثاني: (أل) الاستغراقية: وهي الداخلة على واحد من الجنس؛ لإفادة الاستغراق والشمول. وعلامتها: صحة وقوع (كل)

---

(١) هذا احتراز من (أل) الموصولة فهي اسم على الصحيح، كما تقدم في الموصول.

(٢) إذا أطلقت (أل) فالمراد بها المعرفة، فإذا أريد سواها فلا بد من التقييد، فيقال: (أل الموصولة) أو (أل الزائدة).

موقعها، نحو: الإنسان مفكر؛ أي: كل إنسان مفكر. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ۝٣﴾ [العصر: ٢، ٣] فـ(أل) في (الإنسان) للاستغراق بدليل الاستثناء؛ لأن المستثنى لا بدّ أن يكون أقل أفراداً من المستثنى منه[١].

فمدخول (أل) الاستغراقية يكون لفظه معرفة تجري عليه أحكام المعرفة، كما تقدم في أول باب «العلم». وأما معناه فهو معنى النكرة المسبوقة بكلمة (كل) فيفيد الاستغراق والشمول.

القسم الثالث: (أل) التي للحقيقة: وهي التي تدخل على لفظ الجنس؛ لبيان حقيقته الذاتية القائمة في الذهن دون التعرض لأفراده، ولا تخلفها (كل)[٢] ومدخولها في حكم (علم الجنس)[٣]، نحو: الرجل خير من المرأة؛ أي: إن حقيقة الرجل وجنسه خير من حقيقة المرأة وجنسها، دون النظر إلى الأفراد، فقد يوجد في النساء من هي خير من بعض الرجال. ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ[٤]﴾ [الأنبياء: ٣٠].

* * *

(١) ولهذا قال علماء الأصول: الاستثناء معيار العموم. ومن علامات (أل) الاستغراقية: أن مدخولها يصح نعته بالجمع، كقوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النور: ٣١].

(٢) قد تخلفها (كل) على سبيل المجاز والادعاء، وذلك إذا أريد معنى الإحاطة والشمول لا بجميع الأفراد، وإنما لصفة من الصفات الشائعة بين تلك الأفراد نحو: أنت الرجل علماً. تريد: أنت كل الرجال من ناحية العلم؛ أي: بمنزلتهم وتقوم مقامهم.. وهكذا.

(٣) تقدم في باب «العلم» أن علم الجنس في حكم علم الشخص من الناحية اللفظية. وفي حكم النكرة من الناحية المعنوية.

(٤) جعل بمعنى خلق. والمفعول (كل شيء) و(حي) صفة مجرورة و(من) لابتداء الغاية، فإن كانت (جعل) بمعنى (صيّر) تعدت لاثنين. الأول (كل شيء) والثاني (من الماء) أفاده العكبري في «إعراب القرآن» (٢/٩١٦).

«أل» الزائدة

١٠٧ ـ وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا كَـ(اللَّاتِ) ... و(الْآنَ) و(الَّذِينَ) ثُمَّ (اللَّاتِ)

١٠٨ ـ وَلِاضْطِرَارٍ كَـ(بَنَاتِ الْأَوْبَرِ) ... كَذَا وَ(طِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي)

النوع الثاني من أقسام (أل) الحرفية هو (أل الزائدة) وهي التي لا تفيد الاسم تعريفاً. وهي نوعان:

١ ـ الزائدة اللازمة

١ ـ زائدة لازمة، وهي التي لا تنفك عن الاسم. وهي في ثلاثة مواضع:

الأول: في علم قارنت وضعه فلم يسمع بغير (أل) نحو: اليسع عليه السلام من أنبياء الله. قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ اللَّتَ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾﴾ [النجم: ١٩] فكلمة (اللات والعزى) كل منهما علم على صنم. و(أل) فيهما لازمة.

الثاني: في اسم الإشارة (الآن)(١)؛ كقوله تعالى: ﴿الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦] وهو ظرف زمان منصوب بالفتحة، وقد يُجر بمن قليلاً، نحو: ابدأ بواجبك من الآن.

الثالث: بعض الموصولات المصدرة بـ(أل)، نحو: الذي، والتي، والذين..

وإنما كانت زائدة في هذه المواضع الثلاثة؛ لأنه لا يجتمع تعريفان على معرَّف واحد، وهذه معارف بالعلمية والإشارة والصلة.

٢ ـ الزائدة غير اللازمة

٢ ـ والنوع الثاني من أنواع (أل) الزائدة: زائدة غير لازمة. وهي ضربان:

١ ـ ضرب اضطراري يلجأ إليه الشعراء عند الضرورة؛ ليحافظوا على وزن الشعر وأصوله، كقول الشاعر:

وَلَقَدْ جَنَيتُكَ أَكْمُؤاً وعَسَاقِلاً ... وَلَقَدْ نَهَيتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوبَرِ(٢)

---

(١) هذا على قول. والظاهر أن (أل) فيه مُعَرَّفة للعهد الحضوري. وليست زائدة؛ لأنه اسم للوقت الحاضر.

(٢) جنيتك: جنيت لك، حذف حرف الجر توسعاً فاتصل الضمير. (أكمؤاً) جمع كمء ـ بوزن فَلْس ـ ويجمع الكمء على كمأة، فيكون المفرد خالياً من التاء، وهي في =

فزاد الشاعر (أل) في العلم (بنات أوبر) مضطراً، وهو علم على نوع من الكمأة رديء، وليست معرِّفة؛ لأنه معرفة بالعلمية.

وقول الآخر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وجُوهَنَا ... صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيسُ عَنْ عَمْرِو[1]

فزاد الشاعر (أل) في التمييز (النفس) مضطراً، وليست معرِّفة؛ لأن التمييز لا يكون إلّا نكرة عند من يرى ذلك.

وهذا معنى **قوله**: (وقد تُزاد لازماً... إلخ) أي: قد تُزاد (أل) الحرفية حال كون الزيد لازماً. ثم أورد المواضع الثلاثة التي تُزاد فيها، ثم ذكر أنها تُزاد لاضطرار الشاعر إلى زيادتها. وأشار إلى البيتين المذكورين، **وقوله**: (السري) أي: الشريف.

* * *

٣ ـ من الزائدة غير اللازمة

١٠٩ ـ وَبَعْضُ ٱلْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا

١١٠ ـ كَ(الْفَضْلِ) وَ(الْحَارِثِ) وَ(النُّعْمَانِ) ... فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

هذا هو الضرب الثاني من الزائدة غير اللازمة، وهو ضرب اختياري يلجأ إليه الشاعر وغير الشاعر؛ لغرض يريد أن يحققه، وهو لمح الأصل.

و(أل) التي للمح الأصل: هي الداخلة على بعض الأعلام المنقولة مما يصلح لدخول (أل) عليه، والمراد بها لمح المعنى الذي قد كان نقل عنه العلم؛ ليكون هناك صلة بين المعنى القديم والجديد، وذلك أن أكثر

= جمعه على عكس تمر وتمرة، وهذا من نوادر اللغة. (وعساقلاً) جمع عسقول ـ بزنة عصفور ـ وهو نوع من الكمأة كبير أبيض. والكمأة نبات معروف.

(١) يخاطب الشاعرُ قيسَ بن مسعود اليشكري ويندد به فيقول: لما رأيتنا ورأيت عظماءنا رضيت نفسك وامتنعت عن الأخذ بثأر صديقك عمرو الذي قتلناه. (رأيتك) رأى: بصرية، والتاء: فاعل، والكاف: مفعول، (لما) ظرفية بمعنى (حين) متضمنة معنى الشرط، (صددت) جواب (لما).

الأعلام منقول عن معنى سابق كان يؤديه قبل أن يصير علماً، مثل: منصور. فقد كان المعنى السابق يدل على معنى وذات، ولا دخل للعلمية بواحد منهما، ثم صار بعد ذلك علماً جامداً يدل على مسمى معين، ولا يدل على شيء من الوصف السابق، فإذا دخلت عليه (أل) أفادت ملاحظة ذلك المعنى.

وأكثر ما تدخل (أل) هذه على الأعلام المنقولة من صفة، كقولك في حارث: الحارث؛ أي: إنه مسمى بذلك تفاؤلاً بمعناه، وهو أنه يحرث ويعيش. وفي منصور: المنصور. وفي حسن: الحسن. وفي مبارك: المبارك.

وقد تدخل على المنقول من مصدر؛ كقولك في فضل: الفضل. وعلى المنقول من اسم عين؛ كقولك في نعمان: النعمان (وهو في الأصل من أسماء الدم).

و(أل) هذه زائدة؛ لأنها لم تفد تعريفاً، وإنما أفادت معنى آخر لا يُستفاد بدونها وهو لمح الأصل، والراجح أن هذا الباب قياسي لا سماعي؛ لأن الغرض الذي من أجله زيدت (أل) متجدد في كل العصور، فلا يصح قصره على ما سمع قديماً، وعليه فلا مانع من أن يقال في صالح: الصالح. وفي محمد: المحمد. وقد ذكرت ذلك في أول باب «العلم».

وهذا معنى **قوله**: (وبعض الأعلام عليه دخلا...) أي: إن بعض الأعلام المنقولة تدخل عليه (أل) للمح المعنى الذي نقل عنه العلم وأريد إلصاقه بالعلم المنقول، أما الأعلام المرتجلة فلا تدخلها؛ لأنه ليس لها أصل يلمح إليه. ثم مثل بما تقدم ذكره. ثم بيَّن أن ذكر هذا الحرف وهو (أل) وحذفه سواء من ناحية التعريف والتنكير، فلا أثر له في ذلك.

* * *

العلم بالغلبة

١١١ ـ وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ   مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبُ (أَلْ) كَ(الْعَقَبَهْ)
١١٢ ـ وَحَذْفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ   أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

العلم قسمان:

١ ـ **علم بالوضع**: وهو علم الشخص، وعلم الجنس، ومضى الكلام عليهما.

٢ ـ **علم بالغلبة**: وهو المراد هنا.

وتعريفه: هو ما كان علماً بسبب غلبة استعمال اللفظ في فرد من مدلولاته لشهرته، وهو نوعان: مضاف، ومحلى بـ(أل).

فمثال المضاف: ابن عباس رضي الله عنهما، فهو في الأصل اسم لكل فرد من أبناء العباس بن عبد المطلب، وهو معرفة بالإضافة، لكنه غلب على واحد منهم، وهو (عبد الله بن عباس) دون غيره من أولاد العباس، حتى إنه إذا أطلق (ابن عباس) لا يفهم منه غير (عبد الله) وصار تعريفه بالعلمية الغالبة، وزال التعريف السابق بواسطة الإضافة.

ومثله: ابن عمر في عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وابن مسعود في عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وابن مالك في محمد بن عبد الله بن مالك صاحب الألفية رحمه الله. دون غيره من أولاد مالك.

ومثال المحلى بـ(أل): المدينة. فهي في الأصل اسم لكل مدينة من المدن، وهو معرّف بـ(أل) العهدية، لكنه غلب استعماله في المدينة النبوية دون غيرها، حتى إنه إذا أطلق اللفظ لا يفهم منه غير ذلك، وصار تعريفه بالعلمية الغالبة، وزال عنه التعريف السابق بواسطة (أل) العهدية، وصارت زائدة لازمة، وتسمى (أل) التي للغلبة.

ومثله: الشافعي، العقبة، الأعشى، النابغة.

وأحكام العلم بالغلبة هي أحكام العلم الشخصي ـ كما تقدم في بابه ـ ثم إن كان محلى بـ(أل) فإنها لا تحذف إلّا في النداء أو الإضافة، نحو: هذه مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم. ونحو: يا نابغة أسمعنا من شعرك.

وقد سمع من كلام العرب حذف (أل) في غيرهما. فقالوا:

هذا عيّوق طالعاً، والأصل: العيوق. وهو اسم نجم، وقالوا: هذا يوم اثنين مباركاً، والأصل: الاثنين، علم على اليوم الأسبوعي.

أما العلم بالغلبة إذا كان مضافاً فإن إضافته تلازمه ولا تفارقه لا في نداء ولا في غيره. تقول: يابن مالك قد أحسنت في نظم الألفية.

وهذا معنى **قوله**: **(وقد يكون علماً بالغلبة... إلخ)** أي: قد يصير المضاف أو المعرف بـ**(أل)** علماً بالغلبة لا بكونه علم شخص ولا علم جنس، وحذف (أل) هذه واجب في النداء أو الإضافة، وقد ورد حذفها في غير هاتين الحالتين.

تتمة:

بقي من أنواع المعارف السبع نوعان، تقدم ذكرهما مع أقسام المعارف في أول (باب النكرة والمعرفة) ووعدنا بذكر شيء عنهما في هذا الموضع وهما:

١ ـ **المضاف إلى واحد من أقسام المعرفة**: فإذا أضيفت النكرة للضمير أو العلم أو اسم الإشارة أو الاسم الموصول أو المعرف بـ(أل)، اكتسبت التعريف وصارت معرفة[1] ورتبة المضاف في التعريف كرتبة المضاف إليه، إلّا المضاف إلى الضمير فليس في رتبة المضمر، وإنما هو في رتبة العلم، وقد ذكرت ذلك هناك. ومن أمثلة المعرّف بالإضافة: سيرة عمر رضي الله عنه حميدة. عمل هذا الصانع متقن. لا تُصْغِ إلى وعد من لا يفي. عاقبة الصبر محمودة. صديقك من نصحك.

٢ ـ **النكرة المقصودة**: نحو: يا طالب أجب (إذا كنت تريد طالباً معيناً) فكلمة (طالب) لا تدل في أصلها قبل النداء على طالب معين، لكنها بعد النداء صارت معرفة، بسبب القصد والتحديد الذي يفيد التعيين.

---

(١) وشرط ذلك ألا يكون المضاف متوغلاً في الإبهام مثل: غير، مثل. إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة. فإنهما لا يقبلان التعريف نحو: مررت برجل غيرك أو مثلك. فإن أريد بهما مماثلة أو مغايرة خاصة حكم بتعريفهما نحو: العلم غير الجهل، هشام مثل عنترة في الشجاعة...

الْاَبْـتِـدَاءُ

قسما المبتدأ

١١٣ ـ مُبْتَدَأٌ: (زَيْدٌ)، وَ(عَاذِرٌ): خَبَرْ إِنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ ٱعْتَذَرْ)

١١٤ ـ وَأَوَّلٌ مُـبْـتَـدَأٌ، وَالـثَّـانِـي فَاعِلٌ ٱغْنَى فِي: (أَسَارٍ ذَانِ؟)

١١٥ ـ وَقِسْ، وَكَٱسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: (فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ)

المبتدأ قسمان:

الأول: مبتدأ له خبر، وهو: اسم مرفوع في أول جملته غالباً مجرد عن العوامل[(١)] الأصلية[(٢)] محكوم عليه بأمر، نحو: العلم نافع. فالعلم: اسم جاء في أول الجملة لم يدخل عليه عامل لفظي أصلي كحرف الجر الأصلي، أو الفعل.. وقد حكم عليه بأمر وهو (نافع). ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

الثاني: مبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر، وهو: وصف[(٣)] مستغنٍ بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة. وهذا المرفوع قد يكون فاعلاً، أو نائب فاعل، نحو: ما نافعٌ الكذب: فـ(نافع) مبتدأ، و(الكذب) فاعل سد مسد الخبر. ليس محبوب المغتابون: (ليس) نافية، (محبوب) اسمها مرفوع، وأصله مبتدأ، (المغتابون) نائب فاعل سد مسد الخبر. أمكتوب الواجب، فالواجب: نائب فاعل. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ

(١) العوامل جمع عامل. وقد ذكرت تعريفه وأنواعه في أول باب «المعرب والمبني».

(٢) العوامل الأصلية يقابلها العوامل الزائدة وشبه الزائدة، وسيأتي ذكرها ـ إن شاء الله ـ قريباً.

(٣) الوصف: ما دل على معنى وذات، أو بمعنى أدق: على معنى وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول. ويلحق بالوصف ما أوّل به من كل جامد تضمن معناه، نحو: أأسد الرجلان. أي: أشجاع؟، أتميمي الشاعران أي: أمنسوب؟.

ءَالِهَتِي يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُۖ﴾ [مريم: ٤٦] فـ(راغب) مبتدأ، و(أنت) فاعل سد مسد الخبر.

وهذا المبتدأ الذي له مرفوع سد مسد الخبر يشترط فيه ثلاثة شروط:

١ ـ أن يعتمد على نفي أو استفهام ـ كما في الأمثلة ـ وهذا رأي البصريين إلّا الأخفش، ومذهب الكوفيين أنه لا يشترط ذلك. ويجيزه ابن مالك على قلة. وقد ورد عن العرب كقول الشاعر:

فَخَيرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إذا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَالَا[(١)]

(فخير) مبتدأ. و(نحن) فاعل سد مسد الخبر، ولم يسبق الوصف (خير) بنفي ولا استفهام.

٢ ـ أن يكون مرفوع الوصف اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ـ كما في الأمثلة ـ فإن كان ضميراً مستتراً لم يسدَّ مسدَّ الخبر ـ على رأي الأكثرين ـ نحو: أقائم خالد أم قاعد. فـ(قاعد) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هو قاعد، وأجاز بعضهم عطفها على (قائم) فهي مبتدأ مثلها، وفيها ضمير مستتر هو الفاعل، سد مسد الخبر، وهذا وجيه.

٣ ـ أن يتم الكلام بهذا المرفوع، فإن لم يتم به الكلام لم يجز، نحو: أقائم والداه محمد. فلا يجوز أن يكون (قائم) مبتدأ؛ لأنه لا يُستغنى بمرفوعه (والداه) لأن الضمير يحتاج إلى مفسِّر يسبقه، بل (محمد) مبتدأ مؤخر. و(قائم) خبر مقدم، و(والداه) فاعل لقائم، فهو فاعل للوصف الواقع خبراً لا للمبتدأ.

واعلم أنه ليس المراد بقولنا: (سد مسد الخبر) أن له خبراً محذوفاً، بل المراد أن المرفوع أغنى عن الخبر؛ لشدة شبه الوصف بالفعل.

---

(١) المثوب: من التثويب. وأصله أن يجيء الرجل مستصرخاً، فيلوح بثوبه ليُرى ويشتهر، ثم سمي الدعاء تثويباً لذلك. (قال: يا لا) أي: يا لفلان. وهو مقول القول.

قال ابن مالك: (مبتدأ زيد وعاذر خبر... إلخ) أي: إن (زيد) مبتدأ، و(عاذر) خبر له في قولك: (زيد عاذر من اعتذر) وفي قولك: (أسارٍ ذان) الأول: مبتدأ. والثاني: فاعل أغنى عن الخبر. وقس على هذين المبتدأين المذكورين ما شابههما. ثم ذكر أن النفي مثل الاستفهام في ذلك. وقال: إنه يجوز استعمال هذا الوصف ولو لم يسبقه نفي ولا استفهام، وهذا فيه إشارة إلى رأي الكوفيين.

* * *

أحوال الوصف مع مرفوعه

١١٦ ـ وَالثَّانِ مُبْتَدًا، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ   إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقًا ٱسْتَقَرّْ

للوصف مع فروعه ثلاث حالات:

الأولى: أن يتطابقا في الإفراد: نحو: أحاضر الضيف. ما مهزوم الحق. فيجوز الوجهان:

١ ـ أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعلاً أو نائب فاعل سد مسد الخبر[(١)].

٢ ـ أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأً مؤخراً.

ومحل جواز الوجهين إذا لم يمنع من أحدهما مانع. فإن وجد مانع تعين الوجه الآخر، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦] فـ(أنت) فاعل سد مسد الخبر ـ كما تقدم ـ ولا يعرب (أراغب) خبراً مقدماً و(أنت) مبتدأ مؤخراً. لأمرين:

الأول: أن فيه تقديماً وتأخيراً، والإعراب الأول ليس فيه تقديم ولا تأخير.

الثاني: يلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول، وذلك لأن ﴿عَنْ ءَالِهَتِى﴾ متعلق بالخبر ﴿أَرَاغِبٌ﴾ فهو معمول له، وقد فصل بينهما بأجنبي

---

(١) يعرب فاعلاً إذا كان الوصف اسم فاعل. ونائب فاعل إذا كان الوصف اسم مفعول كما في الأمثلة.

وهو المبتدأ ﴿أَنتَ﴾، وإنما كان أجنبيّاً؛ لأن الخبر ليس عاملاً في المبتدأ، بخلاف كون ﴿أَنتَ﴾ فاعلاً فإنه معمول ﴿أَرَاغِبٌ﴾، فلم يفصل بأجنبي، وإنما فُصل بمعموله.

الحالة الثانية: أن يتطابقا تثنية أو جمعاً: نحو: أفائزان المحمدان؟ أفائزون المحمدون؟ ويتعين أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً، ولا يجوز إعراب الوصف مبتدأ؛ لأنه بمنزلة الفعل. والفعل يتجرد من علامة التثنية والجمع على أفصح اللغتين ـ كما سيأتي إن شاء الله في باب «الفاعل» ـ. ومنه قوله ﷺ: «**أو مخرجيَّ هم؟**»[1].

الحالة الثالثة: أن يكون الوصف مفرداً وما بعده مثنى أو جمعاً: نحو: أجالس القاضيان؟ أجالس القضاة؟ فيتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً سد مسد الخبر، ولا يعرب خبراً مقدماً لفقد شرط المبتدأ والخبر، وهو التطابق في التثنية والجمع.

وهذا معنى **قوله**: (والثانِ مبتدأً... إلخ) أي: والثاني وهو ما بعد الوصف مبتدأ، والوصف خبر عنه مقدم عليه، إن تطابقا في غير الإفراد، وهو التثنية والجمع. ومفهومه: أنهما إن تطابقا في الإفراد، أو لم يتطابقا لم يتعين هذا الإعراب. **وقوله**: (مبتدا) بإبدال الهمزة ألفاً ثم حذفها لالتقاء الساكنين.

* * *

(١) هذا جزء من حديث عائشة ﵂ في بدء الوحي. وفيه (فقال ورقة بن نوفل: ليتني أكون حياً إذْ يخرجك قومك. فقال رسول الله ﷺ: «**أو مخرجيّ هم؟**» قال: نعم..) الحديث متفق عليه.

ومخرجيّ: أصله: مخرجون. جمع مخرج، من الإخراج، فلما أضيف إلى ياء المتكلم حذفت النون للإضافة. فاجتمعت واو ساكنة وياء. فأبدلت الواو ياء. وأدغمت في الياء. وأبدلت الضمة التي قبل الواو كسرة تكميلاً للتخفيف، وهو خبر مقدم. و(هم) مبتدأ مؤخر.

١١٧ ـ وَرَفَـعُـوا مُـبْـتَـدَأً بِـالِآبْـتِـدَا   كَـذَاكَ رَفْـعُ خَـبَـرٍ بِـالْـمُـبْـتَـدَا

العامل في المبتدأ والخبر

المبتدأ مرفوع، والرافع له عامل معنوي، وهو الابتداء، والابتداء هو التجرد للإسناد، ومعناه: كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها.

فإذا قلت: الكذب مذموم، فالكذب مرفوع، والذي رفعه عامل معنوي، وهو وجوده في أول الكلام لم يسبقه لفظ آخر، ويطلق على هذا العامل المعنوي (الابتداء).

وإذا قلت: هل من رجلٍ موجود، فـ(رجل) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والعامل فيه الابتداء، ولا أثر للحرف (من)؛ لأنه حرف جر زائد، فهو متجرد عن العوامل الأصلية.

وإذا قلت: رُبَّ رجلٍ قائمٌ. فرجل مبتدأ ـ كما تقدم ـ والعامل فيه الابتداء، ولا أثر للحرف (رب)؛ لأنه حرف جر شبيه بالزائد[1].

أما الخبر فعامل الرفع فيه هو المبتدأ، وهو عامل لفظي.

وهذا معنى **قوله**: (ورفعوا... إلخ) أي: حكم النحويون برفع المبتدأ بعامل معنوي، وهو الابتداء، وبرفع الخبر بعامل لفظي، وهو المبتدأ.

* * *

١١٨ ـ وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ   كَـ(ٱللَّهُ بَرٌّ)، وَ(الْأَيَادِي شَاهِدَهْ)

تعريف الخبر

عرف الخبر دون المبتدأ اهتماماً بمحط الفائدة، وتوطئة لتقسيمه

(١) العامل ثلاثة أنواع:

أ ـ **أصلي**: وهو ما لا يستغنى عنه. مثل: أدوات النصب والجزم، وبعض حروف الجر.

ب ـ **زائد**: وهو ما يستغنى عنه. وإنما يؤتى به للتوكيد مثل: الباء ومن ـ في بعض التراكيب ـ (من حروف الجر) والحرف الزائد لا يحتاج مع مجروره إلى متعلق.

ج ـ **شبيه بالزائد**: وهو ما له معنى خاص، وليس له متعلق (وهذا النوع خاص ببعض حروف الجر) مثل: رُبَّ.

إلى مفرد وغيره، فالخبر هو: الجزء المتم الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور[١]، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢].

وخرج بقولنا: (مع مبتدأ): فاعل الفعل، نحو: انتصر الحق. فإنه وإن كان متمماً للفائدة لكن ليس مع مبتدأ بل مع فعل، فيكون فاعلاً لا خبراً.

وخرج بقولنا: غير الوصف المذكور. فاعل الوصف ـ كما تقدم ـ نحو: أمسافر أبوك إلى مكة؟ فإنه وإن كان متمماً للفائدة لكن مع مبتدأ هو وصف.

وهذا معنى **قوله**: (والخبر الجزء المتم الفائدة) وسكت المصنف عن القيدين المذكورين؛ لأن ذلك معلوم من **قوله**: (مبتدأ زيد وعاذر خبر) للعلم بأن الخبر لا يكون إلّا مع مبتدأ غير الوصف، كما أن المثال يفيد ذلك.

وقوله: (كالله بر) أي: كثير الإحسان (والأيادي) أي: النعم؛ لأن اليد تطلق على النعمة. وقد ورد ذلك في كلام العرب. أما في آيات الصفات وأحاديثها فلا يجوز تفسير اليد بالنعمة؛ لأنه تأويل فاسد، بل تُثبت اليد لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته.

* * *

أقسام الخبر

١١٩ ـ وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَهْ ... حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

١٢٠ ـ وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى ... بِهَا كَ(نُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى)

لما عرَّف الخبر شرع في أقسامه وأحكامه.. وهو ثلاثة أقسام:

١ ـ **مفرد**: وهو: ما ليس بجملة ولا شبه جملة، نحو: العدل مطلوب. قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ [البقرة: ١٦٣] وله أحكام تأتي إن شاء الله.

(١) هذا هو الأصل والغالب أن الخبر يتمم بنفسه الفائدة مع المبتدأ؛ لأن المبتدأ محكوم عليه. والخبر محكوم به كما في الأمثلة. وقد يتممها أحياناً بمساعدة لفظ آخر كالنعت في مثل قوله تعالى: ﴿بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٌ عَادُونَ﴾ فإن معنى الخبر ﴿قَوۡمٌ﴾ معلوم. والذي تمم الفائدة الأساسية هو النعت بعده.

٢ ـ جملة اسمية(١): نحو: الإسلام آدابه عالية. قال تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]. أو **فعلية**، نحو: العاقل يعرف ما ينفع. قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ﴾ [الأحزاب: ٤].

٣ ـ شبه جملة: وهو الظرف والجار والمجرور. ويأتي الكلام فيهما إن شاء الله.

فأما الجملة فهي قسمان:

الأول: أن تكون هي نفس المبتدأ في المعنى، نحو: حديثي: العملُ ثمرةُ العلم. فهذه الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ (حديثي) مطابقة له في المعنى. فالحديث هو (العمل ثمرة العلم) و(ثمرة العلم العمل) هو الحديث.

الثاني: ألا تكون نفس المبتدأ في المعنى، نحو: المجتهد يفوز بغايته.

فإن لم تكن نفس المبتدأ فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ(٢)، وهذا الرابط يجعل جملة الخبر شديدة الاتصال بالمبتدأ. ولولاه لكانت أجنبية؛ لأن الأصل في الجملة أنها كلام مستقل. فإذا جاء الرابط علم أنها للمبتدأ، ولهذا إن كانت نفس المبتدأ لم يُحتج إلى رابط كما سنذكر.

---

(١) إذا كان الخبر جملة اسمية فلا بد من اشتمال الكلام على مبتدأ أول ومبتدأ ثانٍ.

(٢) هذا أحد الشروط في الجملة الواقعة خبراً. والشرط الثاني: ألا تكون ندائية فلا يصح: خالد يا أعدل الناس. والثالث: ألا تكون مصدرة بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى، وهذه الثلاثة مجمع عليها كما قاله السيوطي وغيره «همع الهوامع» (٩٦/١) ويجوز في جملة الخبر أن تكون قسمية خلافاً لثعلب. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوْ مَاتُواْ لَيَرْزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنًاۚ﴾ [الحج: ٥٨] فجملة (ليرزقنهم) خبر المبتدأ (الذين) وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت: ٦٩] وفيه آيات أُخر، كما يجوز وقوع الجملة الإنشائية خبراً خلافاً لابن السراج. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤] فـ(الذين) موصول مبتدأ ضمن معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في خبره في قوله: (فبشرهم).

وهذا الرابط أنواع نذكر منه ما يلي:

١ ـ الضمير العائد على المبتدأ. وهو أصل الروابط وأقواها، وغيره خلف عنه، نحو: العلم يرفع العامل به. قال تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فنون الإناث هي الرابط.

والأصل في الضمير أن يكون مذكوراً، وقد يكون مقدراً، نحو: الصوف ذراع بعشرة؛ أي: ذراع منه. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِهَا وَءَامَنُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأعراف: ١٥٣] فقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ مبتدأ، والخبر ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ والرابط محذوف؛ أي: غفور لهم، أو رحيم بهم.

٢ ـ الإشارة إلى المبتدأ، نحو: العدلُ ذلك دعامةُ المُلك. قال تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]. فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة برفع (لباس) على أنه مبتدأ، و(التقوى) مضاف إليه، و(ذلك) مبتدأ ثان، و(خير) خبر عنه، والجملة خبر عن الأول. وفي الآية أعاريب أُخر[1]. وكقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [الأعراف: ٤٢] على أحد الأعاريب فيها. وهو أن الخبر ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾.

٣ ـ تكرار المبتدأ بلفظه لقصد التفخيم أو التهويل أو التحقير، نحو: الإخلاصُ ما الإخلاصُ؟ الحربُ ما الحربُ؟ السارقُ من السارقُ؟ أو بمعناه، نحو: السيفُ ما المهندُ؟ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴿٢﴾﴾ [القارعة: ١، ٢] فـ﴿ٱلْقَارِعَةُ ﴿١﴾﴾ مبتدأ، ﴿مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴿٢﴾﴾ مبتدأ وخبر، والجملة خبر عن المبتدأ ﴿ٱلْقَارِعَةُ ﴿١﴾﴾.

(١) فقد قيل إن (ذلك) بدل من (لباس) أو عطف بيان أو صفة. هذا على قراءة الرفع، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بنصب (لباس) عطفاً على قوله: ﴿أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾ [الأعراف: ٢٦] قال مكي: (والرفع أحب إلي؛ لأن عليه أكثر القراء، والنصب حسن) (الكشف ١/ ٤٦٠).

٤ ـ أن يكون الرابط عموماً يدخل تحته المبتدأ، نحو: الوفيُّ نِعْمَ الرجل. ومنه قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٧٦﴾ [آل عمران: ٧٦] فمن: مبتدأ، والخبر: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ والرابط العموم في قوله تعالى: ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾ الذين يدخل فيه ﴿مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ﴾.

أما القسم الأول وهو: أن تكون الجملة الخبرية هي نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج الجملة فيه إلى رابط، مثل: نطقي الله حسبي. فنطقي: مبتدأ. والاسم الكريم مبتدأ ثانٍ، وحسبي خبر عنه، والجملة خبر عن المبتدأ الأول، ولا رابط فيها؛ لأن قولك: (الله حسبي) هو معنى نطقي. فتقع جواباً لسؤال: ما نطقك؟

ومنه قوله تعالى: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾ [يونس: ١٠] فـ﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ مبتدأ. و﴿سُبْحَٰنَكَ﴾ معمول لفعل محذوف؛ أي: نسبح سبحانك. والجملة خبر، وهي نفس المبتدأ في المعنى، ومنه أيضاً قوله ﷺ: «**أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إلٰه إلّا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير**»(١).

وهذا معنى **قوله**: **(ومفرداً يأتي ويأتي جمله... إلخ)** أي: يأتي الخبر مفرداً. ويأتي جملة **(حاوية)** أي: مشتملة على **(معنى)** المبتدأ **(الذي سيقت)** خبراً **(له)** وعبر بقوله: (حاوية معنى) ولم يقل: (حاوية ضميراً) ليشمل جميع أنواع الرابط، ثم ذكر أن الجملة الواقعة خبراً **(إن تكن إياه)** أي: هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرابط، ثم ذكر المثال.

---

(١) رواه مالك في الموطأ والترمذي وغيرهما، وهو مرسل حسن. و(أفضل) مبتدأ (ما قلت) ما مصدرية. والمصدر المؤول مضاف إليه أي: أفضل قولي، ويصح كونها موصولة، والعائد محذوف. (أنا) توكيد للضمير المتصل (والنبيون) معطوف على الضمير المتصل (لا إله إلا الله) خبر المبتدأ.

وقوله: (وكفى) أي: وكفى به ﷻ حسيباً. فحذف حرف الجر وحده وهو (الباء) فانفصل الضمير الذي كان مجروراً في محل رفع، وصار تقديره: هو.

* * *

٢ ـ الخبر المفرد

١٢١ ـ وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّْ

هذا هو القسم الثاني من أقسام الخبر وهو الخبر المفرد. والمراد به ما ليس بجملة ولا شبه جملة ـ كما تقدم ـ وإنما يكون كلمة واحدة، مثل: الكذب مذموم. أو ما هو بمنزلة الكلمة الواحدة، نحو: أنتم ثلاثةَ عشرَ. فـ(أنتم) مبتدأ و(ثلاثة عشر) مبني على فتح الجزأين في محل رفع خبر.

والمفرد نوعان:

١ ـ **الجامد**: وهو ما لم يؤخذ من غيره، نحو: خالد أخوك.

٢ ـ **المشتق**: ما أخذ من غيره، وهو يدل على معنى وذات[(١)]، نحو: أمك أحق الناس ببرك، فـ(أحق) خبر، وهو أفعل تفضيل.

فإن كان الخبر جامداً فإنه يكون فارغاً من الضمير، إلّا إذا تضمن معنى المشتق فإنه يتحمل ضميراً، نحو: قلبُ الظالم حَجَرٌ أي: قاسٍ لا يلين. وعليٌّ تميميٌّ؛ أي: منتسب إلى تميم، ففيهما ضمير مستتر؛ أي: حجر هو، وتميمي هو.

وإن كان مشتقاً فإنه يتحمل الضمير بشرطين:

الأول: أن يكون المشتق جارياً مجرى الفعل؛ أي: عاملاً عمل الفعل، وهو أربعة: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، نحو: القمر طالع. الوفيُّ محبوب. المسجد رَحْبٌ. بعض الشر أهون من بعض.

---

(١) إذا قلت: كاتب. فهذا الوصف دل على شيئين: (ذات) فَعَلَتْ الكتابة. و(معنى) وهو الكتابة. فالمشتق يدل على (ذات) وشيء تعلق بهذه الذات، سواء فعلته أو وقع عليها من غيرها نحو: مضروب، أو اتصل بها بنوع من الاتصال.

فإن لم يجر مجرى الفعل لم يتحمل ضميراً، كاسم الآلة، نحو: كثرةُ المزاح مفتاحُ العداوة. وما كان على صيغة الزمان أو المكان، نحو: الصبح موعد السفر، هذا مجلسُ المدرس.

الثاني: ألا يرفع اسماً ظاهراً، نحو: أخالدٌ غائب أبوه؟ أو ضميراً بارزاً، نحو: أعلي ذاهب أنت إليه؟ فإن رفع ظاهراً أو بارزاً لم يرفع ضميراً مستتراً؛ لوجود فاعله منطوقاً به.

وهذا معنى **قوله**: (والمفرد الجامد فارغ... إلخ) أي: إن الخبر المفرد نوعان: جامد ومشتق، فالجامد فارغ من الضمير. والمشتق ليس بفارغ بل فيه ضمير مستكن؛ أي: مستتر. وهذا الضمير يعود على المبتدأ ليحصل ارتباط الخبر به ارتباطاً معنويّاً.

* * *

إبراز الضمير في الخبر المشتق

١٢٢ ـ وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا   مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا

لما ذكر أن الخبر المشتق يتحمل ضميراً، ذكر هنا حكم إبراز الضمير وإخفائه. والخبر بهذا الاعتبار نوعان:

١ ـ خبر مشتق جرى على من هو له؛ أي: إن الخبر صفة لمبتدئه، نحو: الكذب مذموم، فـ(مذموم) خبر عن (الكذب) وهو وصف له في المعنى.

وهذا النوع يستتر فيه الضمير(١)، فإن برز فهو توكيد للضمير المستتر.

٢ ـ خبر جرى على غير من هو له؛ أي: إن الخبر صفة لغير مبتدئه. فالبصريون يوجبون إبراز الضمير في هذا النوع مطلقاً أُمن اللبس أو لم يؤمن. فمثال أَمْنِ اللبس: البنتُ الأبُ مكرمتهُ هي. فالبنت: مبتدأ

(١) إلا إذا قصد الحصر فإنه يبرز نحو: علي ما قائم إلا هو. وإعرابه: فاعل لاسم الفاعل (قائم).

أول. والأب: مبتدأ ثان. ومكرمته: خبر عن الأب، وهو وصف للبنت؛ لأنها هي المكرمة للأب. فجرى الخبر على غير من هو له؛ لأنه خبر عن الأب وهو وصف للبنت. ولا لبس في هذا المثال، فيجوز حذف الضمير (هي)؛ لأن التأنيث قرينة على أن الخبر جرى على غير من هو له. أما البصريون فيوجبون إبرازه.

ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس: خالد علي مكرمه هو. فخالد: مبتدأ أول. وعلي: مبتدأ ثان. ومكرمه خبر عن الثاني. فيحتمل أن (مكرمه) وصف لعلي وأنه فاعل الإكرام، فيكون الخبر جرى على من هو له. ويحتمل أنه وصف لخالد، فيكون الخبر جرى على غير من هو له. فإن أريد الاحتمال الأول وجب استتار الضمير؛ ليكون استتاره دليلاً على هذا المعنى. فتقول: خالد علي مكرمه. وإن أريد الثاني وجب إبراز الضمير؛ ليكون إبرازه دليلاً على جريان الخبر على غير من هو له. فتقول: خالد علي مكرمه هو. فالضمير (هو) عائد على (خالد) والهاء في قوله: (مكرمه) عائدة على (علي).

وإلى مذهب البصريين أشار **ابن مالك بقوله**: **(وأبرزنه مطلقاً... إلخ)** فقوله: (وأبرزنه) أي: الضمير. (مطلقاً) أي: أُمن اللبس أو لم يؤمن. **(حيث تلا)** أي: وقع الخبر **(ما)** المراد: المبتدأ **(ليس معناه)** أي: معنى الخبر **(له)** أي: المبتدأ **(مُحَصَّلا)** أي: حاصلاً. والمعنى: أبرز الضمير، أمن اللبس أو لم يؤمن إذا وقع الخبر بعد مبتدأ ليس معنى هذا الخبر حاصلاً لذلك المبتدأ بل هو حاصل لغيره؛ أي: صفة لغيره. والمقصود أن يَجري الخبر على غير من هو له. وفي البيت من الغموض وتشتت الضمائر ما لا يخفى.

وأما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الوجهان، كالمثال الأول. وإن خيف اللبس وجب الإبراز، كما في المثال الثاني. وقد

اختار ابن مالك مذهبهم في كتابه «الكافية»[(١)] فقال:

وإن تلا غير الذي تعلّقا ... به فأبرز الضمير مطلقا

في المذهب الكوفي شرط ذاك أن ... لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

والحق أنه رأي حسن؛ لأنه إذا أمن اللبس فلا فائدة من أبراز الضمير سوى الإطالة، وهذا منافٍ للأصول اللغوية العامة. وقد ورد السماع بمذهبهم في قول الشاعر:

قَومِي ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا وقَدْ عَلِمَتْ ... بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وقَحْطَانُ[(٢)]

فقوله: (بانوها) خبر عن (ذرا) وهو صفة لـ(قومي) فجرى الخبر على غير من هو له، ولم يبرز الضمير، وذلك لأمن اللبس، فإن الذرا مبنية لا بانية، فلا فائدة من قوله: (بانوها هم).

* * *

١٢٣ ـ وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ ... نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ) أَوِ (ٱسْتَقَرّْ)

الخبر شبه الجملة

هذا القسم الثالث من أقسام الخبر وهو شبه الجملة[(٣)]. والمراد به: الظرف بنوعيه الزماني والمكاني. والجار والمجرور، نحو: الصومُ يومَ الخميس، والتراويحُ ليلةَ الجمعة، ونحو: المسجدُ أمامَ البيت، ونحو: الكتاب في الحقيبة. قال تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْۚ﴾ [الأنفال: ٤٢][(٤)]، وقال ﷺ: «**الصبر عند الصدمة الأولى**»[(٥)].

---

(١) «شرح الكافية» (١/ ٣٣٨).

(٢) ذُرا: بضم الذال. جمع ذروة. وهي أعلى الشيء. المجد: الكرم. بكنه ذلك: كنه كل شيء: غايته ونهايته وحقيقته. عدنان وقحطان: يريد العرب جميعاً. وقوله: (قومي) مبتدأ أول، والياء مضاف إليه (ذرا المجد) مبتدأ ثان، ومضاف إليه (بانوها) خبر عن المبتدأ الثاني، ومضاف إليه، والجملة خبر الأول.

(٣) تقدم في باب الموصول وجه التسمية بشبه الجملة، وأزيد هنا بأن هذا التعليل مبني عندهم على أن الخبر هو المتعلق المحذوف.

(٤) وقد وقع ظرف الزمان خبراً في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌۚ﴾ وهو على حذف مضاف، والتقدير ـ والله أعلم ـ: وقت الحج أشهر معلومات؛ لأن الأشهر ليست هي الحج، ولكنها وقت الحج.

(٥) رواه البخاري ومسلم.

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين؛ أي: يحصل بالإخبار بهما فائدة بمجرد ذكرهما. بخلاف: محمد بك. وعلي مكاناً. لعدم الفائدة.

وقد حصل خلاف في الخبر هنا. والمشهور أن الخبر هو المتعلق المحذوف فيقدر فعلاً، نحو: استقر. أو وصفاً، نحو: كائن. وهذا هو الذي يجري على ألسنة المعربين.

وهذا معنى **قوله**: (وأخبروا بظرف... إلخ) أي: إن العرب أخبرت عن المبتدأ بالظرف أو بحرف الجر مع مجروره، ناوين بذلك تقدير المتعلق وصفاً، نحو: كائن. أو فعلاً، نحو: استقر.

ويرى آخرون أن الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور؛ لأنهما يتضمنان معنى صادقاً على المبتدأ، فيكونان في محل رفع خبر. وهذا رأي وجيه؛ لأن فيه تيسيراً[١]. فقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢] ﴿أَسْفَلَ﴾ ظرف منصوب في محل رفع خبر. وقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] ﴿لِلَّهِ﴾ جار ومجرور في محل رفع خبر.

* * *

الإخبار باسم الزمان والمكان

١٢٤ ـ وَلَا يَكُونُ ٱسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

يقع اسم الزمان خبراً عن أسماء المعاني، نحو: الصوم غداً. ولا يخبر به عن أسماء الذوات، نحو: محمد اليوم؛ لعدم الإفادة. فإذا أفاد صح. والفائدة تحصل بثلاثة أشياء:

١ ـ تخصيص الزمان بوصف، نحو: نحن في يوم ممطر. أو

(١) تقدم في باب «الموصول» أن من النحاة من يرى أن الصلة في شبه الجملة هي الجار مع مجروره أو الظرف، وهذا مثله، وهكذا في باب «النعت» و«الحال»، دون أن نشير إلى أن كلاً منهما متعلق بمحذوف. وإن كان معتبراً ومنظوراً إليه من ناحية المعنى. ولعلك تراجع «شرح المفصل» (١/ ٩٠، ٩١)، «حاشية الصبان» (١/ ٢٠٠).

إضافة، نحو: نحن في شهر الصوم. أو علمية، مثل: نحن في رمضان. ويكون الظرف في هذا مجروراً بـ(في)[(١)]، والجار والمجرور في محل رفع خبر، على ما تقدم.

٢ ـ أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى، نحو: الليلةَ الهلالُ؛ أي: الليلةَ طلوعُ الهلالِ، ونحو: العنب شهورَ الصيف؛ أي: وجود العنب شهور الصيف. ومنه قوله ﷺ في يوم الجمعة: «**وهذا يومهم الذي فرض عليهم، فاختلفوا فيه، فهدانا الله له، فهم لنا فيه تبع، فاليهود غداً، والنصارى بعد غد**»[(٢)]. والتقدير: عيد اليهود غداً[(٣)]. والظرف ـ هنا ـ منصوب على الظرفية في محل رفع خبر.

٣ ـ أن يكون اسم الذات مشبهاً لاسم المعنى في حصوله وقتاً بعد وقت، نحو: الرُّطَبُ شهري ربيع. وهذا يجوز نصبه ظرف زمان، وجرّه بـ(في)، وهو في الحالتين في محل رفع خبر.

وهذا معنى **قوله**: (ولا يكون اسم زمان خبراً... إلخ) أي: لا يقع اسم الزمان خبراً عن المبتدأ إذا كان جثة. والمراد به: اسم الذات، لكن إن حصل بذلك فائدة جاز؛ لأن المدار عليها.

وسكت عن ظرف المكان؛ لأنه يجوز الإخبار عن الذات والمعنى بظرف المكان الخاص؛ لأنه تحصل به الإفادة، مثل: الكتاب أمامك. العلم عندك. بخلاف: العلم مكاناً فلا يصح؛ لأنه عام.

وإذا وقع ظرف المكان خبراً وكان متصرفاً، مثل: المدرّسون جانب والطلاب جانب، خالد أمامك؛ جاز فيه الرفع والنصب، وإن كان غير متصرف، نحو: الطائر فوق الغصن؛ وجب نصبه. وسيأتي

---

(١) إذا كان مجروراً بفي فلا يسمى ظرفاً اصطلاحاً؛ لأن هذه التسمية مقصورة عليه حين يكون منصوباً على الظرفية، فإن خرج عنها لم يسم ظرفاً، كما سيأتي إن شاء الله في باب (المفعول فيه).

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) انظر: «فتح الباري» (٢/٣٥٦)؛ و«شرح النووي على مسلم» (٥/٣٩٢).

الكلام على الظرف في باب «المفعول فيه» ـ إن شاء الله تعالى ـ.

* * *

مسوغات الابتداء بالنكرة

١٢٥ ـ وَلَا يَجُوزُ الْاَبْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَـ(عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ)

١٢٦ ـ وَ(هَلْ فَتًى فِيكُمْ؟) فَـ(مَا خِلٌّ لَنَا) وَ(رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا)

١٢٧ ـ وَ(رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ)، وَ(عَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ)، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأن المبتدأ محكوم عليه. والخبر هو الحكم؛ لأن الغالب في المبتدأ أن يكون معلوماً للسامع والخبر مجهولاً له؛ كقولك: علي مخلص. ولا يجوز الحكم على مجهول؛ لعدم الفائدة، فلا تقول: طالب مجتهد.

ويصح وقوع المبتدأ نكرة بشرط الإفادة. وتحصل بأمور كثيرة منها:

١ ـ أن يكون الخبر مختصّاً ظرفاً أو جاراً أو مجروراً متقدماً على المبتدأ. ونعني بالمختص: أن يكون المجرور والمضاف إليه في الظرف صالحاً لأن يقع مبتدأ، نحو: في العلم نفع. قال تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ [البقرة: ٧]، ونحو: عندي ضيف. قال تعالى: ﴿وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ﴾ [قٓ: ٣٥].

٢ ـ أن تكون النكرة عامة إما بنفسها، نحو: كلٌّ محاسب على عمله. قال تعالى: ﴿كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، أو بغيرها كالاستفهام، نحو: مَنْ حافظٌ النظمَ؟ قال تعالى: ﴿أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ﴾؟ [النمل: ٦٣]. والنفي: ما رجل في الدار.

٣ ـ أن تكون النكرة موصوفة، سواء كانت الصفة مذكورة، نحو: نوم مبكر أفضل من سهر. قال تعالى: ﴿وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ﴾ [البقرة: ٢٢١]. أو مقدرة لقرينة معنوية تدل عليها، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِۖ﴾ [آل عمران: ١٥٤] فالمسوغ للابتداء بالنكرة ﴿وَطَآئِفَةٞ﴾ صفة محذوفة؛ أي: وطائفة من غيركم.

بدليل: ﴿طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ﴾ وهذا على أحد الأقوال[١].

٤ ـ أن تكون النكرة عاملة، نحو: قراءة في كتب المتقدمين أنفع. قال النبي ﷺ: «**أمر بمعروف صدقة**»[٢]. وقال أيضاً: «**خمس صلوات كتبهن الله على العباد**»[٣].

وهذا معنى **قوله**: (ولا يجوز الابتداء بالنكرة... إلخ) أي: لا يصلح وقوع المبتدأ نكرة إلا إذا أفادت، ثم ذكر ستة أشياء تحصل بها الإفادة، وقد جمعناها في أربعة أمور.

هذا وقد أورد النحويون أنواعاً أخرى من المسوغات، وأوصلها بعضهم إلى نَيِّفٍ وثلاثين، وهي عند التحقيق متداخلة. ولعلهم قصدوا بذلك ألّا يحوجوا المبتدي إلى إعمال ذهنه في استنباطها من الأمثلة[٤].

❊ ❊ ❊

١٢٨ ـ وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

تقديم الخبر جوازاً

(١) وقيل: إن المسوغ للابتداء بالنكرة وصفها بجملة: ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] وتكون جملة (يظنون) الخبر، وقيل: إنَّ المسوغ وقوع النكرة بعد واو الحال.

(٢) رواه مسلم.

(٣) رواه مالك وابن ماجه.

(٤) قال ابن هشام في المغني ص(٦٠٨): (لم يعوِّل المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواطن الفائدة. فتتبعوها فمن مقل فمن مخل. ومن مكثر مورد ما لا يصلح. أو معدد لأمور متداخلة. والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور..) ثم ذكرها بشيء من التفصيل، وخلاصتها الأربعة المذكورة. و**الخامس**: العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به كقوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١] والخبر محذوف على أحد الأعاريب أي: أمثل من غيرهما، و**السادس**: أن تكون مراداً بها الحقيقة نحو: رجل خير من امرأة. و**السابع**: أن تكون في معنى الفعل نحو: عجب لزيد. وكقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾ [المطففين: ١] فالأول للتعجب والثاني للدعاء، و**الثامن**: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من الخوارق نحو: شجرة سجدت، و**التاسع**: بعد إذا الفجائية، نحو خرجت فإذا رجل بالباب، و**العاشر**: أن تقع في أول جملة الحال؛ كقول الشاعر:

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوؤه كل شارق

للخبر من حيث التقديم والتأخير ثلاث حالات:

الأولى: التأخير عن المبتدأ، وهذا هو الأصل.

الثانية: وجوب التأخير.

الثالثة: وجوب التقديم.

أما الحالة الأولى: فإن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ؛ لأنه وصف له في المعنى فاستحق التأخير كالوصف. ويجوز تقديمه على المبتدأ إذا لم يجب تأخيره ولم يجب تقديمه، نحو: محمد رسول الله. فيجوز تقديم الخبر على المبتدأ، إذ لا مانع من تقديمه. قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧] فتقديم الخبر في الآيتين من قبيل الجائز.

وهذا معنى **قوله**: (والأصل في الأخبار..) أي: والأصل والغالب في الأخبار أن تؤخر عن مبتدآتها، وجوز النحويون التقديم إذا لم يترتب عليه فساد لفظي أو معنوي على ما سيبين إن شاء الله، والألف في **قوله**: (أن تؤخرا) و(إذ لا ضررا) للإطلاق.

* * *

تأخير الخبر وجوباً

١٢٩ ـ فَٱمْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ ... عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ

١٣٠ ـ كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا ... أَوْ قُصِدَ ٱسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

١٣١ ـ أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ٱبْتِدَا ... أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ كَ(مَنْ لِي مُنْجِدَا)

ذكر في هذه الأبيات **الحالة الثانية**، وهي وجوب تأخر الخبر وتقدم المبتدأ. وذلك في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة، أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ لوجود مسوغ، ولا قرينة تبين المبتدأ من الخبر، فيؤخر الخبر؛ لئلا يلتبس بالمبتدأ لو قدم. فمثال المعرفة: خالد زميلي. فالمراد من هذا المثال الإخبار عن خالد بأنه زميلي؛ لأن السامع يعرف خالداً، ولكنه يجهل علاقته بي؛ لأن الغالب في المبتدأ أن يكون معلوماً للسامع والخبر مجهولاً له ـ كما تقدم ـ فلو قلت: زميلي خالد. لم يصح المثال

على الاعتبار السابق، إذ لا قرينة تبين أن (زميلي) خبر مقدم؛ لأنه صالح لأن يكون مبتدأ، ويكون المراد: أنه يعرف (زميلي) ولكنه يجهل اسمه، فصار هناك فرق بين الجملتين. ومثال النكرة: أكبر منك سنّاً أكثر منك تجربة، فإن كلّاً من المبتدأ والخبر نكرة، وكل منهما متخصص بالمجرور بعده، فلو قدم الخبر لأوقع في لبس؛ إذ لا توجد قرينة تعينه وتميزه من المبتدأ، فيلتبس المحكوم بالمحكوم عليه، ويفسد المعنى.

فإن وجد قرينة لفظية، نحو: رجل فصيح حاضر. أو معنوية، نحو: أخي أبي في الشفقة. جاز تقديم الخبر، فتقول: حاضر رجل فصيح، وأبي في الشفقة أخي؛ لأن الوصف في المثال الأول عَيَّن المبتدأ. وفي الثاني يعلم أن المراد الحكم على الأخ بأنه كالأب في الشفقة، ولا يعقل العكس، والمحكوم عليه هو المبتدأ. فيكون (أخي) مبتدأ تقدم أو تأخر. ومن ذلك قول الشاعر:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا، ولا يراد العكس، إذ يصير المعنى: أن بنيهم مثل بني أبنائهم، وهذا غير مراد؛ إذ لا يصح تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء، فالقرينة المعنوية سوغت تقديم الخبر (بنونا) وتأخير المبتدأ (بنو أبنائنا)، دون أن يحصل لبس في المعنىٰ.

الموضع الثاني: أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ، نحو: الدنيا تفنىٰ. قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ﴾ [الروم: ١١] ولو قدم الخبر لصار من باب الفعل والفاعل، لا من باب المبتدأ والخبر.

فإن رفع الفعل اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً جاز التقديم، نحو: خالد قدم والده. والمحمدان سافرا، فتقول: قدم والده خالد، وسافرا المحمدان، فـ(خالد) و(المحمدان) مبتدأ مؤخر، وما قبلهما خبر مقدم[(١)].

(١) انظر: «شرح ابن عقيل» (١/ ٢٣٤).

الموضع الثالث: أن يكون الخبر محصوراً فيه المبتدأ[١] بـ(إنما)، نحو: إنما الناس أعداء لما يجهلون. أو بـ(إلا) نحو: ما الكتاب إلّا جليس لا يمل. قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌۚ﴾ [هود: ١٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. فلا يجوز تقديم الخبر؛ لأن المقصور عليه مع (إنما) هو المؤخر. ومع (إلا) ما بعدها. فلو قدم لم يعلم أنه مقصور عليه مقدم، فيحصل لبس.

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير إما بنفسه أو بغيره. فالأول: كأسماء الاستفهام، نحو: مَنْ فاتحُ بلاد السند؟ قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]. وأسماء الشرط، نحو: من يفعل الخير يجد ثوابه. قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]. والثاني: كالمبتدأ المقترن بلام الابتداء[٢]، نحو: لَيَدٌ كاسبةٌ خيرٌ من يد عاطلة. قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧].

وإلى هذه المواضع الأربعة أشار **بقوله**: (فامنعه حين يستوي الجزءان... إلخ) أي: امنع تقدم الخبر إذا استوى (الجزءان) أي: المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير ولا قرينة تبين أن هذا مبتدأ وهذا خبر. وكذا امنع تقدم الخبر إذا كان الفعل مع فاعله أو نائبه هو الخبر، وهذا يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقاً، وقد علمت أن المنع في صورة واحدة، والجواز في صورتين، وكذا امنع تقدم الخبر إذا قصد استعمال هذا الخبر منحصراً فيه مبتدؤه. كما في قصر الرسول ﷺ على

---

(١) الحصر والقصر بمعنى واحد. ويكثر الأول عند النحاة، والثاني عند البلاغيين. والقصر: تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص. فمثلاً: إنما الحياة تعب. يفيد تخصيص الحياة بالتعب، بمعنى أن الحياة وقف على التعب لا تفارقه إلى الراحة. ومنشأ هذا التخصيص من وجود (إنما) وتسمى (طريق القصر) والحياة: مبتدأ، وتعب: خبر. وهذا المبتدأ محصور في الخبر.

(٢) يأتي تعريفها ـ إن شاء الله ـ في باب (إن وأخواتها) وقد وقع تقديم المبتدأ مع لام الابتداء في القرآن في ستة وعشرين موضعاً على ما ذكره الدكتور محمد عضيمة في «دراساته» (٣/ ١/ ٢٧٨).

الإنذار في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌۚ﴾ [هود: ١٢] فلا يتعداه إلى هداية التوفيق، وكذلك امنع تقدم الخبر إذا كان خبراً عن مبتدأ ذي لام ابتداء (أو لازم الصدر) أي: أو كان خبراً عن مبتدأ لازم الصدر (كمن لي منجداً) وهذا مثال للاستفهام. ويلحق به ما أضيف إلى ما له الصدارة، نحو: سيارةُ مَنْ الموجودة عند الباب؟ فيجب تقديم المبتدأ؛ لأنه اكتسب الصدارة بإضافته إلى مستحقها، وهو (من) الاستفهامية.

* * *

تقديم الخبر وجوباً

١٣٢ ـ وَنَحْوُ: (عِنْدِي دِرْهَمٌ)، وَ(لِي وَطَرْ) مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

١٣٣ ـ كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

١٣٤ ـ كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا كَـ(أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا)

١٣٥ ـ وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا كَـ(مَا لَنَا إِلَّا ٱتِّبَاعُ أَحْمَدَا)

ذكر في هذه الأبيات **الحالة الثالثة**، وهي وجوب تقديم الخبر على المبتدأ. وذلك في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلّا تقدم الخبر، وهو ظرف أو جار ومجرور. فالأول، نحو: بعد الضيق فرج. قال تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [قٓ: ٣٥]، والثاني نحو: في الإيجاز بلاغة. قال تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] وإنما وجب تقديم الخبر هنا؛ لأنه لو أخّر لتوهم السامع أنه صفة لا خبر؛ لأن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر، ولبقي ينتظر الخبر.

فإن كان للنكرة مسوغ جاز التقديم والتأخير، نحو: رجل عالم عندي. وعندي رجل عالم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢] فالظرف خبر لا صفة؛ لأن النكرة لما وصفت ضعف طلبها للظرف.

الثاني: أن يكون في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر، نحو: لِمجالس العلم روّادها. قال تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤] وإنما وجب تقديم الخبر؛ لأنه لو أخّر لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو ممنوع هنا.

الثالث: أن يكون الخبر له صدر الكلام في جملته. ومما له الصدارة أسماء الاستفهام، نحو: متى السفر؟ قال تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ﴾ [النحل: ٢٧].

الرابع: أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ بـ(إنما) أو بـ(إلا)، نحو: إنما القائد خالد[١]. وما الهادي إلا الله. قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢]، وقال تعالى: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [المائدة: ٩٩]. فلا يجوز تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لئلا يختلّ الحصر المطلوب ويختلف المراد.

وإلى هذه المواضع الأربعة أشار **بقوله**: **(ونحو عندي درهم... إلخ)** أي: التزم تقديم الخبر في كل مثال جاء فيه المبتدأ نكرة ولا مسوغ لها إلّا تقدم الخبر. (والوطر: الغرض والحاجة) وكذا يُلتزم تقدم الخبر **(إذا عاد عليه)** أي: على بعض الخبر ضمير **(مما به)** أي: من المبتدأ الذي **(يخبر)** به **(عنه)** أي: عن المبتدأ، حال كون الخبر مفسراً هذا الضمير العائد عليه. وكذا يلتزم تقدم الخبر إذا كان يلزم تصديره في الكلام، نحو: **(أين من علمته نصيرَا)** فـ(أين): اسم استفهام خبر مقدم مبني على الفتح في محل رفع، و(من) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر. وكذا يجب تقديم خبر المحصور فيه؛ أي: خبر المبتدأ الذي وقع فيه الحصر، مثل: **(ما لنا إلا اتباع أحمدا)** فـ(لنا) خبر مقدم. و(اتباع أحمدا) مبتدأ مؤخر، ومضاف إليه، والألف في (أحمدا) للإطلاق.

* * *

---

(١) في هذا المثال قصر صفة القيادة على خالد وأنها لا يتصف بها غيره. فالمحكوم عليه في المثال هو (خالد) وهو المبتدأ المتأخر. والمحكوم به وهو صفة القيادة هي الخبر المتقدم. ولما كان المبتدأ مقصوراً عليه وجب تأخيره.

حذف المبتدأ أو الخبر جوازاً

١٣٦ ـ وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا؟)
١٣٧ ـ وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ: (دَنِفْ) فَ(زَيْدٌ) ٱسْتُغْنِيَ عَنْهُ؛ إِذْ عُرِفْ

يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دلَّ عليه دليل، ولم يتأثر المعنى بحذفه. فمثال حذف الخبر أن يقال: من عندك؟ فتقول: خالد. التقدير: خالد عندي. ومن حذف الخبر قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥] أي: وظلها دائم.

وأما حذف المبتدأ فيكثر في جواب الاستفهام، نحو: كيف الحال؟ فيقال: حسن. التقدير: الحال حسن. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ[1] ۝٥ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ ۝٦﴾ [الهمزة: ٥، ٦] أي: هي نار الله.

وبعد (فاء الجزاء) نحو: من أخلص في عمله فلنفسه؛ أي: فإخلاصه لنفسه. قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٠٤] أي: فإبصاره لنفسه وعماه عليها. وبعد القول، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا﴾ [الفرقان: ٥] أي: هو أساطير الأولين.

وهذا معنى **قوله**: (وحذف ما يعلم جائز) أي: يجوز حذف ما يعلم من مبتدأ أو خبر، ثم مَثَّلَ لهما.

* * *

حذف الخبر وجوباً

١٣٨ ـ وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا ٱسْتَقَرّْ
١٣٩ ـ وَبَعْدَ (وَاوٍ) عَيَّنَتْ مَفْهُومَ (مَعْ) كَمِثْلِ: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ)
١٤٠ ـ وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا
١٤١ ـ كَ(ضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئًا)، و(أَتَمّْ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكَمْ)

(١) ما: مبتدأ. وأدرى: فعل ماض. والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والكاف مفعول أول و(ما) مبتدأ. و(الحطمة) خبر، والجملة في محل نصب المفعول الثاني لأدرى. وجملة (أدرى) خبر المبتدأ (ما).

يجب حذف الخبر في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ بعد (لولا) الامتناعية. والمبتدأ المذكور بعد (لولا) على ثلاثة أضرب:

١ ـ مخبر عنه بكون غير مقيد، وهو الكون المطلق أو الكون العام، وهو الذي يدل على مجرد الوجود العام من غير زيادة، نحو: لولا الهواء ما عاش مخلوق. وفي هذا يجب حذف الخبر. قال تعالى: ﴿**وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ**﴾ [البقرة: ٢٥١][١]. وتقديره: موجود.

٢ ـ مخبر عنه بكون مقيد[٢] لا يدرك معناه عند حذفه، وفي هذا يجب ذكر الخبر ولا يجوز حذفه، نحو: لولا زيد محسن إليَّ ما أتيت. ومنه قوله ﷺ: «**يا عائشة لولا قومُك حديثٌ عهدهم بكفر لنقضت الكعبة...**» الحديث[٣]. فلا يجوز حذف الخبر (حديثٌ عهدهم بكفر) إذ لا دليل عليه[٤].

٣ ـ مخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه، وهذا يجوز ذكره ويجوز حذفه، نحو: لولا أنصارُ محمد حَمَوْهُ ما سلم. فيجوز ذكر الخبر (حموه) وحذفه؛ لأنه يعلم من قوله: أنصار محمد.

(١) لولا: حرف امتناع لوجود. وهو حرف شرط غير جازم، (دفع الله) مبتدأ، ومضاف إليه (الناس) مفعول به للمصدر (بعضهم) بدل من الناس، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع. (ببعض) جار ومجرور متعلق بـ(دفع)، (لفسدت الأرض) الجملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب، وخبر المبتدأ محذوف.

(٢) الكون المقيد هو الوجود المقيد بشيء آخر يزيد على مطلق الوجود. فإذا قلت: خالد في الدار. فإن التقدير عند الجمهور: خالد مستقر أو كائن في الدار. فهذا كون عام؛ أي: وجود عام خالٍ من أي شيء آخر معه، فإذا قلت: خالد نائم في الدار. فهذا كون خاص. ولهذا لا يجوز ـ عندهم ـ حذفه إذ لو حذف لاتجه الذهن عند التقدير إلى الكون العام، لعدم الدليل على المحذوف. وفي قولك: لولا خالد جاء إليَّ ما حضرت. الخبر (جاء إليَّ) وهو كون خاص فلا يحذف لما ذكرنا. وقد ذكرت الكون العام والخاص في باب «الموصول».

(٣) رواه البخاري ومسلم.

(٤) انظر: «عمدة القاري» (٢/ ١٧٤).

الثاني: أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم، بحيث يغلب استعماله في القسم، نحو: لعمر الله لأنصرنَّ المظلوم؛ أي: لعمر الله قسمي. قال تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الحجر: ٧٢] أي: لعمرك قسمي، فحذف الخبر؛ لأن جواب القسم عوض عنه.

فإن لم يكن المبتدأ صريحاً في القسم بأن غلب استعماله في غير القسم لم يجب الحذف، نحو: عهدُ الله لأفعلن الخير؛ أي: عهد الله عليَّ. فلك حذف الخبر (عليَّ) ولك إثباته.

الثالث: أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية، وهي التي يصح حذفها، ووضع كلمة (مع) موضعها فلا يتغير المعنى بل يتضح، نحو: كل إنسان وعمله. فـ(كل) مبتدأ، و(إنسان) مضاف إليه، و(عمله) معطوف على الخبر، والخبر محذوف للعلم به، ولأن العطف يسد مسده. والتقدير: (مقترنان).

فإن لم تكن الواو للمعية أصلاً، بل لمجرد التشريك في الحكم لم يحذف الخبر وجوباً، نحو: خالد وعلي متباعدان. أو كانت للمعية ولكنها ليست نصّاً لم يحذف وجوباً ـ أيضاً ـ نحو: الرجل وجاره مقترنان. وإنما لم تكن نصّاً لأن الجار لا يلزم جاره، ولا يكون معه في الأوقات كلها أو أكثرها.

الرابع: أن يكون المبتدأ مصدراً، أو اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً.

فالأول نحو: احترامي الطالب مهذباً. فـ(احترامي) مبتدأ. و(الطالب) مفعول به للمصدر. و(مهذباً) حال من الطالب. وهذه الحال لا تصلح أن تكون خبراً، إذ لا يقال (احترامي مهذب)[1] وإنما الخبر

(١) ولأن الجملة الاسمية المقرونة بالواو وقعت موقع الخبر في مثل قوله ﷺ: «**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد**» رواه مسلم. فـ(أقرب) مبتدأ. والجملة الاسمية =

ظرف محذوف مع جملة فعلية بعده أضيف لها. والتقدير: احترامي الطالب إذا كان مهذباً (في المستقبل) وتقدر (إذ) في الماضي، وحذف هذا الخبر لوجود ما يسد مسده في المعنى، وهو الحال.

ومثال اسم التفضيل: أنفع عمل الصانع متقناً. والخبر فيه كما في المثال الذي قبله.

فإن كانت الحال صالحة لوقوعها خبراً للمبتدأ المذكور فلا حذف حينئذٍ، بل يجب رفع هذه الحال لتكون هي الخبر، نحو: إكرامي الضيف عظيم.

وإلى هذه المواضع الأربعة أشار **بقوله**: **(وبعد لولا غالباً حذف الخبر... إلخ)** أي: وجب حذف الخبر بعد (لولا) في غالب أحوالها وهو وقوع الكون العام بعدها، وقد استقرّ وثبت هذا الحكم وهو حذف الخبر، إذا كان المبتدأ نصّاً في اليمين؛ أي: الحلف والقسم.

وكذا يحذف الخبر وجوباً إذا وقع بعد واو أفادت المعية نصّاً. وكذا يحذف وجوباً قبل حال لا تصلح أن تكون خبراً للمبتدأ الذي خبره **(قد أضمرا)** أي: قد حذف وقُدّر، ثم مثَّل بمثالين: أحدهما: المبتدأ مصدر. والثاني: المبتدأ اسم تفضيل مضاف.

تتمة:

لم يتعرض ابن مالك رحمه الله في الألفية لمواضع حذف المبتدأ وجوباً، وقد ذكرها في «الكافية»، وأنا أذكر أشهرها كما يلي:

الأول: أن يكون خبره نعتاً مقطوعاً للمدح أو الذم أو الترحُّم؛ نحو: اقتد بعمرَ العادلُ. اجتنب اللئيمَ الخسيسُ. تصدق على الفقيرِ الكبيرُ.

= الحالية (وهو ساجد) سدت مسد الخبر. فهذا يدل على أن انتصاب (مهذباً) على الحال، لا على أنه خبر لـ(كان) محذوفة. إذ لا يقترن الخبر بالواو. انظر: «المغني» لابن هشام ص(٥٣٧).

فالأصل أن النعت في هذه الأمثلة يتبع المنعوت في الإعراب. ولكن يجوز قطعه إلى الرفع لغرض بلاغي: هو أهمية هذه الكلمات، وتوجيه النظر إليها بجعلها جملة أخرى، ويخرج من كونه نعتاً إلى كونه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (هو). قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [المؤمنون: ٩١، ٩٢] فقد قرأ نافع وأبو بكر[١] وحمزة والكسائي برفع (عالم) على أنه خبر لمبتدإ محذوف. وقرأ الباقون بالجرِّ على أنه صفة للاسم الكريم.

والثاني: أن يكون خبره مخصوص نعم أو بئس؛ نحو: نعم المصنفُ البخاريُّ. بئس الخلقُ خلفُ الوعد. فـ(البخاري) و(خلف الوعد) خبران لمبتدإ محذوف وجوباً تقديره (هو) أي: الممدوح أو المذموم[٢].

الثالث: أن يكون خبره مصدراً نائباً عن فعله، نحو: سمعٌ وطاعة. فـ(سمعٌ) خبر لمبتدإ محذوف؛ أي: أمري سَمْعٌ وطاعة. والأصل: أسمع سمعاً، وأطيع طاعةً. لكن عدلوا إلى الرفع لإفادة الدوام. قال تعالى: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] أي: فأمري صبر جميل.

الرابع: أن يكون الخبر مشعراً بالقسم، نحو: في ذمتي لأفعلن الخير. التقدير: في ذمتي يمين؛ أي: مُتَعَلَّقُ يمين. وهو ما يدل عليه الجواب (لأفعلن الخير) لأن الفعل هو الذي يستقر في الذمة، وليس اليمين.

* * *

(١) أبو بكر هو عاصم بن أبي بهدلة، وهو مع حمزة والكسائي يقال لهم: الكوفيون.

(٢) هذا على أحد الأعاريب. وفي المخصوص أعاريب أخرى، تأتي ـ إن شاء الله ـ، في باب (نعم وبئس).

تعدد الخبر

١٤٢ ـ وَأَخْبَرُوا بِٱثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَـ(هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا)

يجوز تعدد الخبر لأنه وصف للمبتدأ في المعنى. والصفة الاصطلاحية تتعدد، فكذا ما هو بمنزلتها.

ولا فرق بين أن يكون الخبران في معنى خبر واحد، أو لا يكونان كذلك. وضابط الأول ألّا يصح الإخبار بكل واحد على انفراده، نحو: البرتقال حلو حامض؛ أي: متوسط بين الحلاوة والحموضة. وهذا تعدد في اللفظ دون المعنى.

وضابط الثاني: أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، نحو: معهدُنا علميٌّ أدبيٌّ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥﴾ [البروج: ١٤، ١٥]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٢] وهذا تعدد في اللفظ والمعنى[(١)]. قال الشاعر يصف الذئب:

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ ويَتَّقِي بِأُخْرَى المَنَايَا فَهْوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ[(٢)]

وهذا معنى **قوله**: (وأخبروا باثنين... إلخ) أي: أخبرت العرب بخبرين أو بأكثر عن مبتدأ واحد.

وقوله: (هم) مبتدأ، و(سراة) خبر أول وهو جمع (سري) على غير قياس[(٣)]. بمعنى: شريف. و(شُعَرا) خبر ثانٍ. وأصله: شعراء بالمد، فقصره للضرورة.

---

(١) من يمنع تعدد الخبر في هذه الصورة يجعل الأول خبراً وما بعده نعتاً، أو خبراً لمبتدأ محذوف. وهذا مذهب ضعيف، والصحيح أخذ الكلام على ظاهره دون اللجوء إلى تقدير.

(٢) مقلتيه: عينيه. المنايا: جمع منية وهي الموت. وقوله: (يقظان هاجع) خبر بعد خبر.

(٣) لأن القياس في جمع (فعيل) المعتل اللام، أن يكون على وزن (أفعلاء)، كتقي وأتقياء وذكي وأذكياء. وأما (فعيل) الصحيح اللام فجمعه على وزن (فُعَلاء) كشريف وشرفاء وكريم وكرماء.

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

عمل (كان) وأخواتها وما يشترط لذلك

١٤٣ ـ تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَا ٱسْمًا، وَالْخَبَرْ ... تَنْصِبُهُ كَـ(كَانَ سَيِّدًا عُمَرْ)

١٤٤ ـ كَـ(كَانَ) (ظَلَّ) (بَاتَ) (أَضْحَى) (أَصْبَحَا) ... (أَمْسَى) وَ(صَارَ) (لَيْسَ) (زَالَ) (بَرِحَا)

١٤٥ ـ (فَتِئَ) وَ(ٱنْفَكَّ) وَهٰذِي الْأَرْبَعَهْ ... لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

١٤٦ ـ وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِـ(مَا) ... كَـ(أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا)

لما فرغ ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء، وهي ستة، ثلاثة منها أفعال، وهي: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها. وثلاثة منها حروف، وهي: ما وأخواتها، وإن وأخواتها، ولا النافية للجنس. ولكل نوع باب مستقل.

وتسميتها بالنواسخ لأن النسخ في اللغة يطلق على الإزالة. وهذه الأفعال والحروف تزيل حكم المبتدأ والخبر وتغيُّره.

فكان وأخواتها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وقد ذكر ابن مالك ثلاثة عشر فعلاً، وهي من حيث العمل ثلاثة أقسام:

الأول: ما يعمل هذا العمل بلا شرط[(١)] وهو ثمانية أفعال بترتيب ابن مالك، وهي: كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار،

(١) أي مما يذكر في القسمين الآخرين، وإلا فإن لها شروطاً عامة تشاركها فيها بقية الأفعال. وهي شروط تفهم مما سيأتي تفصيله في الباب مثل:
١ ـ أن يتأخر اسمها عنها.
٢ ـ (ليس) لا يجوز تقدم خبرها عليها على القول المختار.
٣ ـ ومن شروطها: ألا يكون خبرها جملة إنشائية. راجع «النحو الوافي» (١/٥٤٦).

ليس، نحو: ليس التقتير محموداً. قال تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]. فـ﴿كَانَ﴾ فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. ﴿رَبُّكَ﴾ اسمها مرفوع، والكاف مضاف إليه ﴿قَدِيرًا﴾ خبرها منصوب بالفتحة.

الثاني: ما يعمل بشرط أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء، وهو أربعة: (زال ـ التي مضارعها يزال[1] ـ وبرح، وفتئ، وانفك) فمثال النفي: لا زال البرد قارساً. قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]. وقال تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾﴾ [طه: ٩١]، وقد يكون النفي مقدراً، كقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأ. ومثال النهي: لا تزل محسناً ما عشت. قال الشاعر:

صَاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ ... تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِيْنُ[2]

ومثال الدعاء: لا زال بيتكم معموراً بطاعة الله.

القسم الثالث: ما يعمل بشرط أن تسبقه (ما) المصدرية الظرفية. ومعنى المصدرية أنها تقدر بالمصدر وهو (الدوام)، والظرفية لنيابتها عن الظرف وهو (المدة)، وهذا القسم خاص بـ(دام)، نحو: لا أصحبك ما دمت منحرفاً. قال تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مدة دوامي حيّاً.

---

(١) زال التي مضارعها يزال ليس لها مصدر مستعمل. أما زال التي مضارعها (يزيل) فمصدرها (الزيل) وهي فعل تام ليست من الأفعال الناسخة. ومعناها: مَيّزَ وفَصلَ نحو: زِلْ كتبك عن كتبي. وكذا (زال) التي مضارعها (يزول) فإنها فعل لازم وليست من الأفعال الناسخة. ومعناها: هلك وفني وانتقل، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ﴾ [فاطر: ٤١] ومصدرها الزوال وسأذكر ذلك إن شاء الله.

(٢) صاح: منادى مرخم (والترخيم حذف آخر المنادى) والأصل: يا صاحبي. وهو ترخيم غير قياسي لأنه نكرة، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم. (شمر) فعل أمر أي: استعد للموت بالعمل الصالح والتوبة النصوح. والخروج من حقوق العباد.

وهذا معنى **قوله**: **(ترفع كان المبتدا... إلخ)** أي: ترفع (كان) المبتدأ حالة كونه اسماً لها والخبر تنصبه. **(ككان سيداً عمر)** أي: كان عمرُ سيّداً. ثم ذكر أخوات (كان) وأن الأربعة الأخيرة في الترتيب تتبع نفياً أو شبه نفي. ومعنى تتبعه؛ أي: تليه وتقع بعده، ثم بيّن أن الفعل (دام) في العمل مثل (كان) في عملها بشرط أن يسبقه (ما المصدرية الظرفية) ولم يذكر أنها (مصدرية ظرفية) لضيق الوزن. فاكتفى بالمثال **(أعط ما دمت مصيباً درهماً)**؛ أي: مدة دوامك مصيباً الدرهم أو مصيباً المحتاج.

أما معاني هذه الأفعال:

فالفعل (كان): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في الماضي. إما مع الانقطاع، نحو: كان الجو صحواً. وإما مع الاستمرار، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

و(ظل): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في جميع النهار ـ غالباً ـ نحو: ظل الجوُّ معتدلاً. وقد تكون بمعنى (صار) عند وجود قرينة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨].

و(بات): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت البيات وهو الليل، نحو: بات الحارس ساهراً.

و(أضحى): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت الضحى، نحو: أضحى الطالب نشيطاً.

وتُستعمل كثيراً بمعنى (صار)، نحو: أضحى الهاتف ضروريّاً في هذا العصر.

و(أصبح): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت الصباح، نحو: أصبح الساهر متعباً.

وتُستعمل كثيراً بمعنى (صار) عند وجود قرينة، نحو: أصبح النفط دعامة الصناعة.

و(أمسى): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت المساء، نحو: أمسى الجو بارداً.

و(صار): يفيد تحوُّل الاسم من حالته إلى الحالة التي يدل عليها الخبر، نحو: صار الحديد باباً[(١)].

و(ليس): يفيد نفي الخبر عن الاسم في الزمن الحالي عند الإطلاق، نحو: ليست المكتبة مفتوحة.

فإن وجد قرينة تدل على أن النفي واقع في الزمن الماضي أو المستقبل وجب الأخذ بها، نحو: ليس المطر نازلاً أمس، ونحو: ليس الضيف مسافراً غداً.

وقد يكون المراد منها نفي الحكم نفياً مجرداً من الزمن، نحو: ليس العلم سهلاً.

وأما (ما زال وما برح وما فتئ وما انفكّ) فهذه الأربعة تدل على ملازمة الخبر للاسم ملازمة مستمرة لا تنقطع، أو مستمرة إلى وقت الكلام، ثم تنقطع بعد وقت طويل أو قصير. فالأول نحو: ما زال الأدب حلية طالب العلم. ومثال الثاني: لا يزال الخطيب متكلماً. ما فتئ صالح مُنْكِراً.

وأما (دام) فتفيد مع معموليها استمرار المعنى الذي قبلها مدة

---

(١) هناك أفعال تستعمل ناسخة مثل (صار) في معناها منها: (رجع) في قوله ﷺ: «**لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض**» متفق عليه. ومنها (ارتد) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦] ومنها (غدا) كما في قول الشاعر:

إذا غدا مَلِكٌ باللهو مشتغلاً ... فاحكم على ملكه بالويل والحَرَبِ

أي: الخراب والنهب...

ومنها: (استحال) كقوله ﷺ: «**فاستحالت غرباً**» أي: صارت، والحديث متفق عليه. وهو في فضائل عمر رضي الله عنه، والغرب ـ بسكون الراء ـ: الدلو العظيمة التي تتخذ من جلد الثور..

انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (١/٣٤٦)، «حاشية الخضري» (١/١١٢).

محددة، هي مدة ثبوت معنى خبرها لاسمها، نحو: لا أصحبك ما دمت مقصراً. فنفي الصحبة يدوم بدوام وقت معين محدد، وهو: مدة التقصير.

* * *

تصرُّف الأفعال الناقصة

١٤٧ ـ وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ ٱسْتُعْمِلَا

النسخ في هذا الباب ـ وهو رفع المبتدأ ونصب الخبر ـ ليس مقصوراً على الأفعال الماضية المتقدم ذكرها. بل يشملها وما قد يكون لمصادرها من المشتقات، وذلك أن أفعال هذا الباب ثلاثة أقسام:

الأول: جامد ـ أي: لا يتصرف مطلقاً، ولا يوجد له غير الماضي ـ وهو فعلان: (ليس) اتفاقاً. و(دام) في أشهر الآراء.

الثاني: ما يتصرف تصرُّفاً ناقصاً فليس له إلّا الماضي والمضارع واسم الفاعل. وهذا القسم هو الأربعة المسبوقة بالنفي أو شبهه، وهي: (زال، برح، فتئ، انفك)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] واسم الفاعل، نحو: لست زائلاً صديقك.

الثالث: ما يتصرف تصرُّفاً شبه كامل. فله الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل، دون اسم المفعول وباقي المشتقات، وهو سبعة: (كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار). فمثال المضارع قوله تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. ومثال الأمر قوله تعالى: ﴿كُونُواْ قَوَّامِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥]. ومثال اسم الفاعل قول الشاعر:

وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِناً أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا[١]

(١) كائناً: حال. وفيه ضمير مستتر هو اسمه. وخبره (أخاك) ومنجداً: مفعول ثان.

ومثال المصدر قول الشاعر:

بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سَادَ في قَوْمِهِ الفَتَى ... وكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ[(١)]

وهذا معنى قوله: (وغير ماض مثله قد عملا..) أي: إن غير الماضي ـ إن وجد واستعمل ـ يعمل عمل الماضي؛ وذلك كالمضارع والأمر وما يوجد من المشتقات الأخرى[(٢)].

* * *

توسط الخبر في هذا الباب

١٤٨ ـ وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ ....

لخبر كان وأخواتها مع اسمها ثلاث حالات:

الأولى: وجوب تقديم الاسم وتأخير الخبر، وذلك في موضعين:

الأول: أن يكون الاسم محصوراً في الخبر، نحو: ما كان الكتاب إلّا جليساً لا يمل. إنما كان الناس أعداءً لما يجهلون. قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً[(٣)] وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥].

الثاني: أن يكون إعراب الاسم والخبر غير ظاهر، نحو: كان شريكي أخي. فلو قدم الخبر (أخي) لأوقع في لبس؛ لعدم ما يدل عليه. وقد تقدم شرح ذلك في الموضع الأول من مواضع تأخير الخبر في باب «الابتداء».

---

(١) وكونك: مبتدأ، والكاف اسم الكون في محل رفع. انظر: «بحث إعراب الضمير» و(إياه) خبر الكون. ويسير: خبر المبتدأ.

(٢) من الأساليب الأدبية الشائعة: (كائناً ما كان) و(كائناً من كان) في مثل: سأردع الظالم كائناً من كان. وأصدع بالحق كائناً ما كان. وإعرابه: (كائناً) اسم فاعل من (كان) الناقصة حال منصوبة، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على الشيء السابق وهو صاحب الحال، و(ما) أو (من) نكرة موصوفة مبنية على السكون في محل نصب خبر (كائن)، و(كان) فعل ماض تام، وفاعله ضمير مستتر يعود على (ما) أو (من)، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة (ما) أو (من)، والتقدير: سأردع الظالم كائناً إنساناً كان، وسأصدع بالحق كائناً شيئاً كان أي: كائناً أي شيء وجد أو أي إنسان وجد.

(٣) المكاء: بضم الميم هو التصفير، والتصدية: التصفيق.

الحالة الثانية: أن يكون توسُّط الخبر بين العامل والاسم واجباً (وهو وجوب تقديم الخبر على الاسم) ومن مواضع ذلك:

الأول: أن يكون الخبر محصوراً في الاسم، نحو: ما كان مستفيداً إلّا المجدُّ. قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [الجاثية: ٢٥]؛ أي: ما كان حجتهم إلّا قولهم.

الثاني: أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر، نحو: كان في الفصل طلّابه.

الحالة الثالثة: جواز الأمرين: تقديم الاسم على الخبر، أو تأخيره عنه، وذلك إذا لم يوجد ما يوجب التوسُّط أو التأخُّر، نحو: كان الخطيب مؤثراً. أو كان مؤثراً الخطيب. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] فـ﴿حَقًّا﴾ خبر كان مقدم و﴿نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ اسمها مؤخر ومضاف إليه. ومنه ـ أيضاً ـ قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧] فقد قرأ حمزة وعاصم في رواية حفص ـ من السبعة ـ بنصب ﴿ٱلْبِرَّ﴾ على أنه خبر ليس مقدم. والمصدر المؤول من ﴿أَن تُوَلُّواْ﴾ اسمها مؤخر؛ أي: ليس البرَّ توليةُ وجوهكم. وقرأ الباقون برفع ﴿ٱلْبِرَّ﴾ على أنه اسم ﴿لَّيْسَ﴾ والخبر المصدر المؤول.

هذا إن كان الخبر مفرداً أو شبه جملة، فإن كان الخبر جملة فالأحسن تأخيره عن الناسخ واسمه؛ لأن تقديمه غير معروف في الكلام الفصيح.

وهذه **الحالة الثالثة** هي التي ذكرها **بقوله**: (وفي جميعها توسط الخبر أجز) أي: أجز توسُّط الخبر بين الناسخ واسمه في جميع الأفعال السابقة.

* * *

١٤٨ ـ .... وَكُلُّ سَبْقَهُ (دَامَ) حَظَرْ

١٤٩ ـ كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَهْ فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ

تقديم الخبر

١٥٠ ـ وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ (لَيْسَ) اصْطُفِي ....

أفعال هذا الباب من حيث تقدم الخبر عليها ثلاثة أقسام:

الأول: (ما دام): وهذه لا يجوز فيها تقدم الخبر على (ما) المتصلة بها. فلا تقول: لا أصحبك مسافراً ما دام علي. وعلّلوا لذلك بأن تقديم الخبر على (ما) يقتضي تقديم بعض الصلة على الموصول[1] وهذا ممنوع.

وأما تقديم الخبر على (دام) وحدها فالظاهر الجواز. تقول: أُترك قراءة الكتاب ما دام الفكر مشغولاً. وتقول: أُترك قراءة الكتاب ما مشغولاً دام الفكر.

القسم الثاني: (ليس): وقد وقع الخلاف في جواز تقديم خبرها عليها. والمنع أرجح؛ لأنه لم يرد في لسان العرب تقديم الخبر عليها، والذي يجيز التقديم يستدل بتقديم معمول خبرها في قوله تعالى عن عذاب الكفار: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]. ووجه الاستدلال: أن قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ منصوب بخبر ليس ﴿مَصْرُوفًا﴾ فهو معمول له. وتقدم المعمول يشعر بجواز تقدُّم العامل.

وأجيب بأن هذه القاعدة غير مطردة[2]، ثم إن المعمول في الآية ظرف، وهو يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره.

---

(١) لأن (ما) مصدرية كما تقدم. وهي من الموصولات الحرفية. والموصول الحرفي ـ كالاسمي ـ يحتاج إلى صلة ـ كما ذكرنا في أول باب الموصول ـ فجملة (دام علي مسافراً) هي صلة الحرف المصدري. فإذا تقدم الخبر على (ما) فقد تقدم بعض أجزاء الصلة على الموصول.

(٢) فقد أجاز النحاة تقديم معمول خبر (إن) على اسمها دون تقديم الخبر، نحو: إنَّ في الدار خالداً جالس. وقدموا معمول الفعل المنفي بلم أو لن دونه، نحو: زيداً لم أضرب..

القسم الثالث: باقي أفعال الباب ولها حالتان:

الأولى: أن تتقدم عليها (ما) النافية، وتحت هذا قسمان:

الأول: ما كان النفي شرطاً في عمله وهو: (ما زال وأخواتها).

الثاني: ما لم يكن النفي شرطاً في عمله، وهو: (كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار).

فيجوز تقديم الخبر على الفعل وحده. فتقول: ما معترفاً زال خالد. وما بارداً أصبح الجو. والأصل: ما زال خالد معترفاً. وما أصبح الجو بارداً.

وأما تقدُّمه على (ما) النافية. فمن قال: لها الصدارة منع تقدُّم الخبر عليها، نحو: نشيطاً ما أصبح هشام. ومن قال: ليس لها الصدارة أجاز.

فإن كان النفي بغير (ما) كـ(لن) جاز تقديم الخبر عليها؛ لوروده عن العرب. وذكر ابن مالك في «شرح الكافية» أنه جائز عند الجميع[(١)]. فتقول: لن يصبح الذي يسهر نشيطاً. وتقول: نشيطاً لن يصبح الذي يسهر.

الحالة الثانية: ألّا تتقدم عليها (ما) النافية. وهذا خاص بغير (زال وأخواتها). ويجوز في هذا تقدُّم الخبر على الفعل الناسخ. واستدلوا بتقدُّم المعمول، كقوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمۡ كَانُواْ يَظۡلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]. ولم يرد تقدُّم الخبر نفسه[(٢)]، فـ﴿إِيَّاكُمۡ﴾ مفعول ﴿يَعۡبُدُونَ﴾ و﴿أَنفُسَهُمۡ﴾ مفعول

---

(١) «شرح الكافية» (١/٣٩٨) وحكى في التسهيل (١/٢٦١) الخلاف عن الفراء، وأشار إلى ذلك ابن هشام في «أوضح المسالك» (١/٢٤٦).

(٢) لكن قد يقال: لِمَ يستدلون على جواز تقديم الخبر ـ هنا ـ على الناسخ بما ورد من تقدم المعمول، ويمنعون هذا الاستدلال في تقدم خبر (ليس). مع أن السماع مفقود في كلا الموضعين؟؟ قد يجاب بأن ليس أضعف في العمل لجمودها ولدلالتها على معنى النفي، فأُلحقت بـ(ما) التي تلزم الصدارة.

﴿يَظۡلِمُونَ﴾ وقد تقدم المفعولان. ولذا قال ابن السراج: (القياس جواز ذلك ولم يسمع).

وقد يجب تقدُّم الخبر على الناسخ. وذلك إذا كان الخبر اسماً واجب الصدارة كأسماء الاستفهام، نحو: أين كان الغائب؟ قال تعالى: ﴿قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُمۡ سُنَنٞ فَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ١٣٧﴾ [آل عمران: ١٣٧] فـ﴿كَيۡفَ﴾ اسم استفهام في محل نصب خبر كان مقدم وجوباً، و﴿عَٰقِبَةُ﴾ اسمها.

قال ابن مالك: (وكلٌّ سَبْقَهُ دام حظر... إلخ) أي: إن كل العرب أو كل النحاة منع تقدُّم خبر دام عليها، والمراد تقدُّمه على (ما)، هذا هو المتبادر من النظم بقرينة ما بعده، ثم قال: (كذاك سبقُ خبرٍ ما النافية) أي: كما منع العرب أو النحاة تقدُّم خبر (دام) على (ما) كذاك تقدّم الخبر على (ما) النافية فهو محظور (فجيء بها متلوة) أي: ائت بـ(ما) النافية سابقة يتلوها غيرها (لا تاليه) أي: لا مسبوقة. وهذا الشطر مع ما فيه من توكيد ما قبله. ففيه إفادة أن (ما) تلزم الصدارة في جملتها أبداً. ثم قال: (ومنعُ سبقِ خبرٍ ليس اصْطُفِي) أي: اختير منع تقدُّم الخبر على (ليس). و(خبرٍ) يقرأ بالتنوين.

* * *

استعمال أفعال هذا الباب تامة

١٥٠ ـ .... وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

١٥١ ـ وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، والنَّقْصُ فِي (فَتِئَ) (لَيْسَ) (زَالَ) دَائِمًا قُفِي

أفعال هذا الباب قسمان:

الأول: ما يكون تامّاً وناقصاً.

والثاني: ما لا يكون إلا ناقصاً.

ومعنى النقصان: احتياج هذه الأفعال إلى منصوب إذ لا يتم معناها بذكر مرفوعها فقط، بل تظل محتاجة إلى ما يكمل معناها، وذلك بالخبر. فإذا قلت: كان علي. لم تدل إلّا على الوجود المطلق الذي هو

ضد العدم، وهذا غير مراد ولا مطلوب. فإذا جاء الخبر وقلت: كان عليٌّ مسافراً. تحدد المراد وتعين المطلوب.

ومعنى التمام: اكتفاؤها بمرفوعها وعدم احتياجها إلى خبر، شأنها في ذلك شأن الأفعال الأخرى التامة. فإذا قلت: إذا كان رمضان فاجتهد في الصدقة. وجدت أن المعنى تام لا نقص فيه. ولو وضعت بدل (كان) الفعل (جاء) ـ مثلاً ـ تم المعنى، ولم يختلف المراد.

وكل أفعال هذا الباب تستعمل تامة وناقصة إلّا ثلاثة وهي:

١ ـ فتئ.

٢ ـ ليس.

٣ ـ زال التي مضارعها يزال ـ كما تقدم ـ أما (زال) التي مضارعها (يزول) فهي تامة وليست من أفعال هذا الباب، نحو: صلاة الظهر إذا زالت الشمس. وقد جاء مضارعها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ(١) وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ﴾ [فاطر: ٤١].

ومن أمثلة الأفعال التامة في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِۖ﴾ [البقرة: ١٩٣] ف﴿فِتۡنَةٞ﴾ فاعل تكون التامة، وهي بمعنى تحصل أو تقع. وقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] أي: ترجع، و﴿ٱلۡأُمُورُ﴾ فاعل. وقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾ [هود: ١٠٧] أي: ما بقيت. و﴿ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ فاعل. وقوله تعالى: ﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ ١٧﴾ [الروم: ١٧] أي: حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح.

(١) (أن تزولا) في تأويل مصدر مجرور بحرف محذوف أي: من الزوال، إن قلنا: يمسك بمعنى: يمنع، أو عن الزوال. أو مفعول لأجله أي: لئلا تزولا. وقوله: (إن أمسكهما) أي: ما يمسكهما، فإنْ بمعنى (ما)، وقوله: (من أحد) من: زائدة إعراباً لا معنى و(أحد) فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلّاً.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ﴿٦٠﴾﴾ [الكهف: ٦٠]. فقوله: ﴿لَآ أَبْرَحُ﴾ أي: لا أذهب. فهو مضارع تام مرفوع، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا).

وتقول: أضحينا؛ أي: دخلنا في الضحى. وبات بالقوم؛ أي: نزل بهم ليلاً. ولو ظل الظلم لهلك الناس. فـ(ظل) بمعنى: دام. وتقول: فككت حلقات السِّلْسِلة فانفكت؛ أي: انفصلت.

وهذا معنى **قوله**: (وذو تمام..) أي: التام من أفعال هذا الباب ما يستغني بمرفوعه عن منصوبه، وما سوى المكتفي بمرفوعه (ناقص) لاحتياجه إلى المنصوب. والنقص في (فتئ) و(ليس) و(زال) ماضي (يزال) (دائماً قفي)؛ أي: تبعها ولازمها.

* * *

أحكام معمول الخبر

١٥٢ ـ وَلا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّْ

لما ذكر الناظم ـ فيما مضى ـ حكم تقدُّم الخبر على الاسم بين هنا حكم تقدُّم معمول الخبر، وهو توسُّطه بيَّن الناسخ واسمه، والمراد بالمعمول: ما عمل فيه الخبر من ظرف أو جار ومجرور أو مفعول به، نحو: كان هشام قارئاً الكتاب.

فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً فسيأتي حكمه، وإن كان غيرهما؛ كالمفعول به فهنا صورتان:

الأولى: أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم، ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم، نحو: كان القادمُ راكباً سيارةً. فتقول: كان سيارةً القادمُ راكباً.

وهذه الصورة ممنوعة عند البصريين؛ لمخالفتها القاعدة العامة وهي: (أنه لا يجوز أن يلي العامل ـ مباشرة ـ معمولٌ لعامل آخر)[1]. ويجيزها الكوفيون لقول الفرزدق:

(١) فإذا قلت: كان سيارة القادم راكباً. فقد ولي العامل (كان) قولك: (سيارة) وهو =

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَولَ بيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطَيَّةُ عَوَّدَا[(١)]

فقدم الشاعر معمول خبر كان وهو (إياهم) على اسمها، وهو (عطية) مع تأخير الخبر، وهو جملة (عودا) عن الاسم.

الثانية: أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم. ويتقدم المعمول على الخبر، فتقول: كان سيارةً راكباً القادمُ. وهذه الصورة ممنوعة عند سيبويه وأكثر البصريين، ويجيزها الكوفيون وبعض البصريين؛ لقول الشاعر:

فَأَصْبَحُوا والنَّوىٰ عَالِي مُعَرَّسِهِمْ ولَيْسَ كُلَّ النَّوى تُلْقِي المَسَاكِينُ[(٢)]

فقدم الشاعر معمول خبر كان وهو (كلَّ النوى) لأنه مفعول (تلقي) على اسمها وهو (المساكين) مع تقدُّم الخبر ـ أيضاً ـ وهو جملة (تلقي) وتأخُّره عن المعمول، وهذا على أحد الأعاريب.

وبقي صورة **ثالثة** في هذه المسألة، وهي: أن يتقدم الخبر والمعمول على الاسم، ويتقدم الخبر على المعمول، نحو: كان قارئاً الكتابَ خالد. وهذه الصورة جائزة باتفاق؛ لأنه لم يل كان معمول الخبر، وإنما وليها الخبر.

= معمول لعامل آخر وهو (راكباً) لأنه مفعول به منصوب لـ(راكباً) فلا يصح أن نقدمه ونضعه بعد عامل آخر.

(١) قنافذ: جمع قنفذ، وهو حيوان شائك معروف، لا ينام الليل، بل يجول بحثاً عما يقتات به، هداجون: جمع هداج. صيغة مبالغة من الهَدْج أو الهَدَجان، والهَدَجانُ والهَدْجُ: مشية الشيخ الضعيف أو مشية فيها ارتعاش. (عطية) أبو جرير. والشاعر يصفهم بأنهم كالقنافذ يمشون ليلاً حول البيوت للدعارة والسرقة مشية الشيخ الهرم؛ لئلا يشعر بهم أحد، وقد ورثوا هذه الصفة عن عطية أبي جرير، و(قنافذ) خبر المبتدأ محذوف أي: هم قنافذ. والأصل: هم كالقنافذ.

(٢) النوى: جمع مفرده نواة. والنواة: عجمة التمر والزبيب وغيرهما. والمراد هنا الأول. معرسهم: المعرس: موضع النزول آخر الليل. وأراد به الموضع الذي أنزلهم فيه. فلما أصبحوا ورأى من النوى شيئاً كثيراً في معرسهم أنشد القصيدة ومنها هذا البيت. مبيناً كثرة ما قدم لهم من التمر. وكثرة ما أكلوا مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها، بل يلقون بعضاً ويأكلون بعضاً.

هذا إذا كان المعمول غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن كان واحداً منهما فإنه يجوز أن يلي كان معمول خبرها باتفاق؛ للتوسع فيهما، نحو: كان عندك خالد مقيماً. وما زال في المسجد علي معتكفاً.

وهذا معنى **قوله**: (ولا يلي العامل... إلخ) أي: لا يقع معمول الخبر بعد العامل وهو (كان وأخواتها) إلّا إذا أتى المعمول ظرفاً أو حرف جر مع مجروره. والقول بالمنع وجيه جدّاً، لمخالفة هذا الأسلوب للنهج العام الذي تسير عليه الجملة في نظام تكوينها المأثور، وترتيب كلماتها، وهذا ملحوظ في الجمل التي عرضناها.

* * *

تأويل ما خالف قاعدة المعمول

١٥٣ ـ وَمُضْمَرَ الشَّانِ ٱسْمًا ٱنْوِ إِنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا ٱسْتَبَانَ أَنَّهُ ٱمْتَنَعْ

هذا البيت على رأي المانعين في الصورتين السابقتين، وهم البصريون، يبيّن طريقتهم في تأويل ما خالف القاعدة، ومعناه: أنه إذا ورد من كلام العرب ما ظاهره أنه ولي (كان وأخواتها) معمول خبرها كالبيتين السابقين فإنه يُؤَوَّلُ على أن في (كان) ـ مثلاً ـ ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن[١]، وهو اسمها، فلم يل المعمول العامل، وإنما ولي العامل اسمه.

وهناك تأويلات وتخريجات أخرى، لا تخلو من التكلف، كل ذلك لإدخال الوارد عن العرب تحت القاعدة العامة التي ذكرنا ـ قبل هذا البيت ـ ولا داعي لهذه التأويلات والأعاريب المتكلفة، والعربي لا يعرف شيئاً منها، فتحفظ مثل هذه الأمثلة ولا يُقاس عليها؛ لقلتها، ومخالفتها النسق الصحيح الوارد في تركيب الجملة.

* * *

(١) تقدم الكلام على ضمير الشأن في أول «النكرة والمعرفة» في مباحث «الضمير».

١٥٤ ـ وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كَ(مَا   كَـانَ أَصَـحَّ عِـلْـمَ مَـنْ تَـقَـدَّمَـا) زيادة «كان»

تنفرد كان عن باقي أخواتها بأحكام خاصة، والمذكور منها ـ هنا ـ أربعة:

الأول: أنها تأتي زائدة، ومعنى زيادتها: أنها غير عاملة، وأن الكلام يستغني عنها ولا ينقص معناه بحذفها(١)، وزيادتها لإفادة التوكيد وتقوية الكلام.

وعلى هذا فـ(كان) الزائدة غير كان الناقصة وكان التامة.

وشرطوا لزيادتها شرطين:

الأول: أن تكون بصيغة الماضي. وقد وردت زيادتها بلفظ المضارع قليلاً؛ كقول الشاعر:

أَنْـتَ تَـكُـونُ مَـاجِـدٌ نَـبِـيْـلُ   إذا تَـهُـبُّ شَـمْـأَلٌ بَـلِـيـلُ(٢)

الثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر، نحو: الكتابُ كان مفيدٌ. أو الفعل والفاعل، نحو: لم يتكلم كان عالمٌ. أو الموصول وصلته، نحو: حضر الذي كان دَعْوتُه. أو الصفة والموصوف، نحو: ذهبت لزيارة صديقٍ كان مريضٍ. أو ما التعجبية وفعل التعجُّب، نحو: ما كان أطيبَ كلامَك.

ولا يُقاس على شيء من ذلك، بل هو مقصور على السماع، إلا مع فعل التعجُّب فالقياس سائغ.

وهذا معنى **قوله**: (وقد تُزاد كان... إلخ) أي: تأتي (كان) زائدة، وزيادتها (في حشو) أي: توسُّط بين شيئين متلازمين، ثم مثَّل لزيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب. والتقليل في قوله: (وقد تزاد) بالنسبة

(١) لكنها تدل على الزمان الماضي إذا زيدت بلفظ الماضي، ولا سيما إذا كانت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب.

(٢) شمأل: ريح تهب من جهة الشمال. بليلُ: رطبة ندية. و(نبيل) صفة أو خبر ثان.

إلى عدم زيادتها، فلا ينافي كثرتها في ذاتها[١].

* * *

حذف «كان» مع اسمها

١٥٥ ـ وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ   وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيرًا ذَا ٱشْتَهَرْ

الثاني: مما اختصت به كان: جواز حذفها مع اسمها وبقاء خبرها. وهذا الحذف نوعان:

١ ـ **كثير**: بعد (إن) و(لو) الشرطيتين.

٢ ـ **قليل**: بدونهما.

فمثال الحذف بعد (إن): المرء محاسب على عمله إن خيراً فخير، وإن شرّاً فشر. فـ(خيراً) خبر لكان المحذوفة مع اسمها و(فخير) خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير، وإن كان عمله شرّاً فجزاؤه شر. ومنه قول الشاعر:

قد قِيلَ ما قِيلَ إنْ صِدْقاً وإنْ كَذِباً   فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذا قِيْلَا

ومثال الحذف بعد (لو): اقرأ ولو صفحةً في اليوم؛ أي: ولو كان المقروء صفحة.

ومنه قوله ﷺ: «**بلّغوا عني ولو آيةً**»[٢]؛ أي: ولو كان المبلَّغ آية.

ومثال الحذف بدونهما قول بعض العرب: (من لدُ شَوْلاً فإلى إتلائها)[٣]؛ أي: ربيت هذه الناقة من لد كانت شولاً فاستمر ذلك إلى إتلائها. وهذا مقصور على ما ورد، فلا يُقاس عليه لندرته.

---

(١) وقد ورد عن العرب زيادة بعض أخوات (كان) كأصبح وأمسى. فقالوا في الدنيا: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها. وحُكم على هذا بالشذوذ فلا يقاس عليه.

(٢) رواه البخاري.

(٣) هذا كلام عربي يجري مجرى المثل. والظاهر أنه في نعت إبل. والشول: هي التي ارتفعت ألبانها وجفت ضروعها. أو أنه مصدر شالت الناقة بذنبها: رفعته للضراب. وحذف نون (لدن) لكثرة الاستعمال. والإتلاء: أن تصير الناقة مُتلية. أي: يتلوها ولدها بعد الوضع.

وهذا معنى **قوله**: (ويحذفونها..) أي: إن العرب تحذف (كان) مع اسمها ويبقون الخبر. ولما نصَّ على بقاء الخبر دلّ على أن الاسم حذف معها، وقد اشتهر هذا الحذف بعد (إن) و(لو) الشرطيتين.

* * *

حذف «كان» وحدها

١٥٦ ـ وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا ٱرْتُكِبْ ... كَمِثْلِ: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَٱقْتَرِبْ)

الثالث: مما انفردت به (كان): أنها تحذف ويبقى اسمها وخبرها، وذلك بعد (أنْ) المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليل شيء بشيء.

مثال ذلك: أما أنت غنيّاً فتصدق. والأصل: تصدق لأن كنت غنيّاً. فقدمت اللّام وما بعدها على (تصدق) للاختصاص، ثم حذفت اللام للاختصار والتخفيف فصار: أن كنت غنيّاً. ثم حذفت (كان) فانفصل الضمير المتصل بها على القاعدة المعروفة، فصار: أن أنت غنيّاً. ثم أُتِي بـ(ما) عوضاً عن (كان) ثم أدغمت النون في الميم، فصار: أما أنت غنياً. فـ(أما) عبارة عن (أن) المصدرية المدغمة في (ما) الزائدة النائبة عن (كان) و(أنت) اسم لكان المحذوفة. و(غنيّاً) خبرها.

وهذا معنى **قوله**: (وبعد أن تعويض ما... إلخ) أي: وقع في كلام العرب تعويض (ما) عن (كان) بعد حذفها، وذلك بعد (أن) المصدرية.

وقوله: (عنها) يفيد أن الاسم والخبر لم يحذفا؛ لأنه لم يذكر عوضاً إلّا لكان وحدها.

* * *

حذف النون من مضارع «كان»

١٥٧ ـ وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ(كَانَ) مُنْجَزِمْ ... تُحْذَفُ (نُونٌ)، وَهْوَ حَذْفُ مَا ٱلْتُزِمْ

الرابع: مما اختصت به (كان): جواز حذف لام مضارعها[1] وهي النون من (لم يكن)[2] وذلك بأربعة شروط:

---

(١) لأن (كان) أصلها (كون) على وزن (فعل) فالنون هي لام الكلمة، والمضارع (يكون) على وزن (يَفْعُلُ) وفيه إعلال بالتسكين..

(٢) أصل هذا الفعل بعد الجزم: لم يكوْنْ. فهو مجزوم بالسكون على النون. فالتقى =

١ ـ أن يكون مجزوماً. فلا حذف في نحو: من تكون له الجائزة؟ لعدم الجزم.

٢ ـ أن يكون الجزم بالسكون. فلا حذف في نحو: إن أهملتم لم تكونوا مستفيدين؛ لأن الجزم ليس بالسكون وإنما بحذف النون.

٣ ـ ألّا يقع بعد النون ضمير نصب. بخلاف قوله ﷺ لعمر رضي الله عنه في شأن ابن صياد: «**إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلّا يكنه فلا خير لك في قتله**»[1] فلا يجوز حذف النون، لوقوع الهاء وهي ضمير نصب بعدها.

٤ ـ ألّا يقع بعدها ساكن. بخلاف قولك: لم يكن الجو صحواً. فلا تحذف النون لوقوع الساكن بعدها، وهو (أل) التعريف. وأجازه يونس شيخ سيبويه.

والمثال الجامع للشروط: لم يَكُ طالبُ العلم مقصراً. قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠].

ولا فرق في هذا الحذف بين كان الناقصة ـ كما مثلنا ـ وبين كان التامة؛ كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا**﴾ [النساء: ٤٠] فقد قرأ الحرميان ـ نافع بن عبد الرحمٰن المدني وعبد الله بن كثير المكي ـ برفع (حسنة) وحذف النون. وهذه هي التامة، وقرأ بقية السبعة بالنصب، على أنها ناقصة. والتقدير: وإن تك الذرة حسنة.

وهذا معنى **قوله**: (ومن مضارع لكان منجزم..) أي: تحذف النون من الفعل المضارع لكان إذا كان مجزوماً. وهذا حذف لم تلتزمه العرب فهو جائز، وهو كثير جدّاً في كلامهم نثراً وشعراً.

= ساكنان: الواو والنون. فحذفت الواو للتخلص من التقائهما. فصار: لم يكن. ثم حذفت النون تخفيفاً.

(١) الحديث متفق عليه، وقد تقدم عند الكلام على الضمير في باب «النكرة والمعرفة».

فَصْلٌ

فِي (مَا) وَ(لَا) و(لَاتَ) و(إِنِ) الْمُشَبَّهَاتِ بِـ(لَيْسَ)

عمل «ما» وشروط عملها

١٥٨ ـ إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ) مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

١٥٩ ـ وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَـ(مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) أَجَازَ الْعُلَمَا

تقدم في باب (كان وأخواتها) أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال وحروف. وسبق الكلام على (كان وأخواتها) وهي أفعال. وذكر المصنف في هذا الفصل الحروف الأربعة العاملة عمل (كان). وإنما قدمها على أفعال المقاربة؛ لأنها أقوى شبهاً بباب (كان) من أفعال المقاربة، حيث أشبهت (ليس) في المعنى وهو النفي، والعمل وهو رفع المبتدأ ونصب الخبر. والأحرف الأربعة هي:

١ ـ **ما**: وهو حرف يفيد نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق. وبعض العرب كالحجازيين يعمله. وبعض آخر كبني تميم، يهمله مع بقاء معناه[(١)]، فالذين يعملونها ـ وهم الحجازيون ـ. يرفعون بها الاسم وينصبون الخبر، نحو: ما الحقُّ منهزماً، وبلغتهم جاء التنزيل. قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢][(٢)] بكسر التاء، ولا تعمل عندهم إلا بأربعة شروط:

---

(١) الإهمال هو الموافق للقياس. لعدم اختصاصها بالأسماء. لكن إذا ورد الإعمال في أفصح الكلام فلا قيمة لهذا التعليل.

(٢) هُنَّ: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع اسم (ما) أمهاتهم: خبر (ما) منصوب وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. والهاء: مضاف إليه، والميم علامة الجمع. وفي القرآن آية ثالثة وهي قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ۝٤٧﴾ [الحاقة: ٤٧] فإن الظاهر أن ﴿حَٰجِزِينَ﴾ خبر (ما) لأنه محط الفائدة. واسمها =

١ ـ ألّا يقترن اسمها بـ(إنْ) الزائدة. فيبعد شبهها بـ(ليس)؛ لكون (إن) لا تقترن باسمها، فإن اقترن بطل عملها، نحو: ما إنِ الحقُّ منهزمٌ.

٢ ـ ألّا ينتقض نفي خبرها بـ(إلّا) فإن انتقض بطل عملها، نحو: ما دنياك إلّا فانية. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

فإن انتقض النفي بـ(غير) لم يبطل عملها، نحو: ما الظلم غيرَ مردٍ لصاحبه. بنصب (غير) على أنها خبر ما.

٣ ـ ألّا يتقدّم الخبر، فإن تقدم بطل عملها، نحو: ما عَيْبٌ الفقرُ. والأصل: ما الفقر عيباً، إلّا إن كان الخبر شبه جملة وهو الظرف والجار والمجرور، فإنه يجوز ـ مع تقدُّمه ـ إعمالها وإهمالها، نحو: ما بالآباء فخركم. ونحو: ما عندي كتابك. فعند الإعمال يكون شبه الجملة في محل نصب خبر مقدم لـ(ما)، وعند الإهمال يكون في محل رفع خبر المبتدأ.

٤ ـ ألّا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها، نحو: ما العاقل مصاحباً الأحمق. فتقول: ما الأحمقَ العاقلُ مصاحبٌ. برفع (مصاحب) لأنه خبر المبتدأ، فإن كان المعمول شبه جملة جاز الإعمال والإهمال مع تقدُّمه، نحو: ما في الشر أنت راغباً. وما عندي معروفك ضائعاً. ويجوز: راغب. وضائع.

وإلى هذه الشروط أشار **ابن مالك بقوله**: (إعمال ليس أعملت ما دون إن) أي: أعملت (ما) عمل (ليس) بشرط ألّا توجد بعدها (إنْ) وهذا الشرط الأول. وإطلاقه الإعمال يوهم أنه متفق عليه عند العرب، مع أنه خاص بالحجازيين، فكان عليه أن ينص على ما يرفع الإيهام، كما جرت

= ﴿مِّنْ أَحَدٍ﴾ ويجب أن تعلم أنه لا يظهر كون (ما) حجازية إلا إذا كان خبرها مفرداً، كما في هذه الآيات. فإن جاء جملة فعلية أو جاراً ومجروراً أو زيدت فيه الباء (كما سيأتي) فتستوي فيه اللغتان، والآيات في هذا كثيرة.

عادته في أبواب أخرى. وكما نص على ذلك في «الكافية»(١).

وقوله: (مَعَ بقا النفي) هذا الشرط الثاني، و(بقا) بالقصر للوزن.

وقوله: (وترتيب زُكن) أي: علم مما تقدم في قوله في باب «الابتداء»:

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ....

وهذا الشرط الثالث. وظاهر كلامه: أنه لا يجوز تقديم الخبر، سواء كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو غيرهما.

وقوله: (وسبق حرف جر... إلخ) هذا إشارة إلى الشرط الرابع بطريق المفهوم. والمعنى: أجاز العلماء أن المجرور والظرف المعمولين لخبرها يسبقان اسمها وخبرها، ولعل نسبته للعلماء دون العرب إشارة إلى أن سماع مثل ذلك في حكم المعدوم، ثم مثَّل بقوله: (كما بي أنت معنيّاً) والأصل: ما أنت معنيّاً بي. فقدم معمول الخبر وهو الجار والمجرور مع بقاء الخبر مؤخراً عن الاسم. وقوله: (معنيّاً) وصف من (عُني فلان بفلان). بالبناء لما لم يُسَمَّ فاعله، إذا اهتم بأمره، وتخصيصه الجواز بالظرف والمجرور يفيد أن غيرهما لا يسبق الاسم والخبر.

* * *

١٦٠ ـ وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِـ(لٰكِنْ) أَوْ بِـ(بَلْ) مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ(مَا) اَلْزَمْ حَيْثُ حَلّْ

العطف بعد خبر «ما»

إذا وقع بعد خبر (ما) عاطف فلا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يكون هذا العاطف يقتضي الإثبات، مثل: بل، ولكن. فيتعين رفع الاسم الواقع بعده، نحو: ما الإحسان مجهولاً لكنْ معروفٌ. أو: بل معروف.

وإنما وجب رفع ما بعدهما؛ لأن العطف على نية تكرار العامل، فلو عطف على الخبر المنفي اسم مثبت لزم أن تعمل (ما) في المثبت، وهي لا تعمل إلّا في المنفي.

(١) «شرح الكافية»: (١/ ٤٣٠).

فيكون ما بعدهما خبراً لمبتدأ محذوف؛ أي: لكن هو معروف أو بل هو معروف، وتكون (لكن) حرف ابتداء، لا عاطفة؛ لأنها لا تعطف إلّا المفرد، وكذا (بل) وإطلاق العطف روعي فيه الأصل والصورة الظاهرة التي تشبه صورة العطف.

الحالة الثانية: أن يكون العاطف غير مقتض للإثبات كالواو والفاء ونحوهما، نحو: ما المُجِدُّ مهملاً ومتأخراً.. فيجوز في المعطوف وجهان: النصب وهو المختار عطفاً على خبر (ما) والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

وهذا معنى **قوله**: (ورفع معطوف... إلخ) أي: الزم رفع المعطوف بـ(لكن) أو بـ(بل) إذا عطفت على الخبر (ما) المنصوب حيثما وقع في الكلام. وفهم من تخصيصه وجوب الرفع بعد (لكن) أو (بل) أنه لا يلزم بعد غيرهما. بل يجوز النصب، وهو الأحسن.

* * *

زيادة الباء في الخبر

١٦١ ـ وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيِ (كَانَ) قَدْ يُجَرّْ

تُزاد (الباء) في خبر (ما) وبعض النواسخ، وذلك لغرض التوكيد وزيادتها قسمان:

الأول: زيادة كثيرة: وذلك في خبر (ما وليس) نحو: ما كلُّ غنيٍّ بسعيد، ونحو: ليس الكذاب بمحبوب. قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦][(١)]، وقال تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾ [الزمر: ٣٧]، وقال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣].

فالباء: حرف جر زائد إعراباً مؤكد معنى. و(غافل) خبر (ما) منصوب

---

(١) الباء: حرف جر زائد إعراباً مؤكد معنى. و(كافٍ) خبر (ليس) مجرور لفظاً منصوب محلاً. وفيه ضمير مستتر هو فاعله. و(عبده) مفعول به لاسم الفاعل. والهاء مضاف إليه.